المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي، جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
برنامج ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

# التَّوْجِيْهاتُ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ لِلْقِرَاءَاتِ عِنْدَ مَكِّيِّ بنِ أَبِـيْ طَالِبٍ فِـيْ كِتَابِهِ الْـهِدَايَـةِ

رسالةٌ تقدَّمَ بها الطالبُ:

**وافـي بـنُ عبدِ الله المطـيري**

لنيـلِ درجةِ ماجستير الآدابِ في الدراساتِ اللغويـةِ

إشـراف الدكتور:

**عمَّـار أمـين الـددو**

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

# إِهْدَاء . . .

أُهْدِيْ هَذَا البَحْثَ لِكُلِّ مُـحِـبٍّ لِلْقُرْآنِ

الْعَظِـيْـمِ وَلُغَتِهِ الَّتِيْ نَـزَلَ بِهَا ، ، ،

# بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيْمِ

# الـمُـقَـدِّمَـةُ

الحمدُ لله رَبِّ العالمينَ، والـصلاةُ والـسلامُ عـلَى نبينـا محمـدٍ، وعـلَى آلِـهِ وصـحبِهِ أجمعينَ، وبعدُ:

فإنَّ الناظِـرَ فِيْ تُراثِ عُلَمائِنا الـسابقينَ - رحمهـم اللهُ تعـالَى - فِيْ خدمـةِ كتـابِ الله - تعالَى - لَيَجِدُ جُهْدًا عظيمًا، وعِلْمًا غزيرًا قدْ أَودَعُـوهُ مُؤَلَّفـاتِهِمْ، ومِـنْ أَبْـرَزِ هـؤلاءِ العُلَماءِ: مكّيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيُّ (ت٤٢٧هـ)، فقدْ كانَ لعلومِ القرآنِ مِنْ مؤلَّفاتِـهِ النصيبَ الأكبرَ، ومِنْ أهمِّ مؤلَّفاتِهِ وأَنْفَسِها كتابُهُ الجَليلُ: "**الهِدايـةُ إِلَى بلـوغِ النهايـةِ فِيْ عِلْـمِ معـاني القـرآنِ وتفـسيرِهِ وأحكامِـهِ وجُمَـلٍ مِـنْ فُنـونِ علومِـهِ**"، وقـدْ قَـدَّرَ اللهُ لَهُ الظهورَ إِلَى عالَـمِ النُّورِ مُؤَخَّرًا علَى أيدِيْ طائفةٍ مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ، ونَظَراً لأهميتِهِ بينَ كُتُبِ علومِ القرآنِ وتفسيرِهِ، وتنوُّعِ فُنونِهِ، ومكانةِ مُؤَلِّفِهِ بينَ أبناءِ عـصرِهِ ومَـنْ جـاءَ بعدَهُمْ مِنْ أهلِ العِلْمِ، عَزَمْتُ علَى قِراءتِهِ والنَّظَرِ فيـهِ، ثُـمَّ آثـرتُ - بعـدَ الاسـتعانَةِ بـاللهِ، واستـشارةِ أهـلِ العِلْـمِ والفَـضْلِ -، أنْ يكـونَ موضـوعُ بحثِـيْ مُتعلِّقًـا بهـذا التفسيرِ، تحتَ عُنوانِ " **التوجيه النحوي والصرفي للقراءاتِ عندَ مكِّيِّ بنِ أبيْ طالِـبٍ في تفسيرِ الهدايةِ، جمعًا ودراسةً** ".

وتَكْمُنُ أهميةُ هـذا الموضـوعِ فِيْ كَوْنِـهِ دراسـةً متعلِّقـةً بـالقرآنِ العظـيمِ وقراءاتِـهِ المختلفـةِ، والكتـابُ الـذيْ هـوَ مَيْـدانُ الدِّراسـةِ مِـنْ أَعْظَـمِ كُتُـبِ مكـيٍّ، وأَوسَـعِها

وأنضَجِها، كَما تَقَدَّمَ ، ومُؤَلِّفُهُ - الذيْ لا تُجْهَلُ مَكانتُهُ العِلْميَّةِ، فيْ عُلُومِ القرآنِ وقراءتِهِ، وعلومِ العربيةِ -، لَه مؤلفاتٌ عظيمةٌ في القراءاتِ، والتجويدِ، وتوجيهِ القراءاتِ، وإعرابِ مُشْكِلِ القُرآنِ، وهيَ مؤلفاتٌ عظيمةٌ معروفةٌ ومشهورةٌ.

كانَ هذا أحدَ الأسبابِ التيْ دَفَعتنيْ لاختيارِهِ ميداناً لبحثيْ، بالإضافةِ إلَى أسبابٍ أُخْرَى مِنها:

- أهميةُ دِرَاسةِ القراءاتِ القرآنيةِ؛ إذْ هيَ مصدرٌ مِن مصادرِ الاستشهادِ النحْويِّ والصرْفيِّ.
- المحاولةُ فيْ وَضْعِ لَبِنةٍ من لَبِناتِ العِلْمِ في المكتبةِ القرآنيةِ، يُفيدُ منها الباحثونَ.
- الرغبةُ فيْ تسجيلِ قَصْبِ السَّبْقِ فيْ دِراسةِ هذا الكتابِ القَيِّمِ، مِنْ هذا الجانِبِ، ذلكَ لأنَّ هذا الموضوعَ لمْ يُدْرَسْ بعدُ ، فيما أَعْلَمُ.

أمَّا مِنْ حيثُ الصُّعوباتِ التيْ واجهَتْنِيْ فيْ إعدادِ هذِهِ الرسالةِ، فقدْ كانَ فيْ مُقَدِّمَتِها سَعَةُ الكتابِ وشُمُولُهُ، فقدْ تَوَجَّبَ عليَّ قراءتُهُ مرَّاتٍ علَى كِبَرِهِ، لِكَيْ أقفَ علَى بُغْيَتِيْ فيهِ، لأنَّ مؤلِّفُهُ لمْ يُفْرِدْ القراءاتِ فيْ بابٍ مُفْرَدٍ، وإنَّما يذكرُها حيثُ تَرِدُ فيْ مواضِعِها مِن الآياتِ الكريمةِ، وقدْ أعانَني اللهُ - سبحانَهُ- علَى ذلكَ، كما أعانني عْلى تجاوزِ غيرِها من الصعوباتِ التي مِنْ شأنِها أن تعْتَرِضَ كلَّ باحِثٍ، ومِنها عدمُ توفُّرِ بعضِ المصادرِ الضروريةِ، ممَّا اضطرَّنيْ إلى السفرِ داخلَ البلادِ وخارِجَها، فَضْلاً عنْ إغلاقِ بعضِ المكتباتِ العامةِ، لأسبابٍ طارئةٍ، وضِيْقِ الوقتِ، وظروفِ الحياةِ الضاغِطَةِ فيْ عَصْرِنا هذا.

أمَّا المصادرُ التيْ كانتْ علَيها العُمْدَةُ، ففيْ مُقَدِّمَتِها كتابُ الهِدايةِ لأنهُ مَيدانُ الدراسةِ، ثمَّ كُتُبُ التفسيرِ كتفسيرِ القُرْطُبِيِّ، والبَحْرِ المُحِيْطِ، والدُّرِّ المَصونِ، وكُتُبُ معاني القرآنِ وإعرابِهِ، كمعاني القرآنِ للأخفشِ، ومعاني القرآنِ وإعرابِهِ للزجَّاجِ، وكُتُبِ مكيٍّ نفسِهِ، كالتبصرةِ، ومُشكِلِ إعرابِ القرآنِ، والكَشْفِ عنْ وجوهِ القارءاتِ السبعِ وعِلَلِها، وكُتُبُ الاحتجاجِ للقراءاتِ، ككتابِ الحُجَّةِ لأبيْ عليٍّ الفارسيِّ، وحُجَّةِ القراءاتِ لأبيْ زُرْعَةَ ابنِ زِنْجلَةَ، وغيرِها.

أمَّا مِنْ حيثُ خُطَّةُ هذِهِ الرِّسالةِ فقدْ نُظِمَتْ مادَّتُها فيْ ثلاثةِ فصولٍ، يَتَقَدَّمُها تمهيدٌ ومُقَدِّمَةٌ، ويَعْقُبُها خاتمةٌ. ذَكَرْتُ في المقدِّمَةِ أهميةَ الموضوعِ، وأسبابَ اختيارِهِ، وأهمَّ المصادِرِ التيْ اعتمدتُ عليها، والخُطَّةُ، ومَنْهَجَ الدِّراسةِ. وعَرَّفْتُ في التمهيدِ بمكيٍّ وتفسيرِ الهِدايةِ، كما عَرَّفْتُ تعريفًا مُوجَزًا بالقراءاتِ القرآنيةِ، والتوجيهِ النحْويِّ والصرفيِّ. واشتملَت الفصولُ الثلاثةُ علَى لُبِّ الموضوعِ، وكانتْ علَى النَّحْوِ الآتيْ:

- الفصلُ الأولُ: التوجيهاتُ النحْويةُ. وفيهِ سَبْعةُ مباحثَ:

المبحثُ الأولُ: ما قُرِئَ بالرفعِ مِن الأسماءِ.

المبحثُ الثاني: ما قُرِئَ بالنصْبِ مِن الأسماءِ.

المبحثُ الثالثُ: ما قُرِئَ بالنصْبِ مِن الأفعالِ.

المبحثُ الرابعُ: ما قُرِئَ بالجرِّ مِن الأسماءِ.

المبحثُ الخامسُ: ما قُرِئَ بالجزْمِ مِن الأفعالِ.

المبحثُ السادسُ: الضمائرُ.

المبحث السابع: الأفعال الناقصة.

المبحثُ الثامن: حروفُ المعاني.

- الفصلُ الثاني: التوجيهاتُ الصرفيةُ. وتحتَهُ أربعةُ مباحثٍ:

المبحثُ الأولُ: المَصْدَرُ.

المبحثُ الثاني: اسمُ الفاعلِ.

المبحثُ الثالثُ: الجمعُ.

المبحثُ الرابعُ: الأبنية الصرفية ودِلالاتها.

- الفصلُ الثالثُ: مَنْهَجُ مكيٍّ في التوجيهِ، وموقِفُهُ مِن القراءاتِ والنحاةِ، ومَصادِرُهُ فيْ ذلكَ. وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأولُ: منهجُهُ في العَرْضِ والتوجيهِ والاحتجاجِ.

المبحثُ الثانيْ: موقِفُهُ مِن القراءات والنحاةِ. وتحتَهُ:

أولًا: موقِفُهُ مِن القراءاتِ.

ثانيًا: موقِفُهُ مِن النحاةِ.

المبحثُ الثالثُ: مصادِرُهُ في الرَّدِّ والقَبولِ. وتحتَهُ:

أولًا: مَصادِرُهُ في رِوايةِ القراءاتِ.

ثانيًا: مَصادِرُهُ في التوجيهِ النحْويِّ والصَّرْفيِّ.

ثُمَّ الخاتمةُ، وأوردتُ فيها أهمَّ النتائجِ التيْ تَوَصَّلْتُ إليها فيْ هذا البحثِ.

أمَّا مَنْهَجِيْ في البحثِ، فقدْ سَلَكْتُ المنهجَ الوصفيَّ والتحليليَّ والنقديَّ، وذلكَ وَفْقَ الخُطُواتِ الآتيةِ:

١. ذكَرتُ الآيةَ الكريمةَ، أو الشاهدَ منها حينَما تكونُ الآيةُ طويلةً، والتزمتُ كِتابتَها بالرَّسْمِ العثمانيِّ.

٢. ذكَرتُ القراءاتِ التيْ وَرَدَتْ في الآيةِ، ومَن قرأَ بها اعتمادًا علَى ما ذَكَرَ مكيٌّ، وما لمْ ينسبْهُ مِن القراءاتِ فقدْ نَسَبْتُهُ لقارِئِهِ.

٣. وثَّقْتُ القراءاتِ مِن كُتُبِ القراءاتِ المُختصَّةِ ما أَمكنني ذلكَ، فإنْ لمْ أَجِدْها فيْ كُتُبِ القراءاتِ لَجَأْتُ إلَى كُتُبِ إعرابِ القرآنِ وتفسيرِهِ.

٤. اعتمدتُ فيْ دراسةِ القراءاتِ والتوجيهاتِ تحتَ عنوانٍ بناءً علَى ما اختارَهُ مكيٌّ من التوجيهاتِ، فإنْ أجازَ عدةَ قراءاتٍ أو توجيهاتٍ فإنِّيْ أعتمد القراءةَ أو التوجيهَ المتَّفَقِ عليهِ، وإلَّا فالراجحُ.

٥. أوردْتُ ما ذَكَرَ مكيٌّ مِن توجيهٍ نحْويٍّ أو صرْفيٍّ للقراءةِ، وموقفَهُ مِنْ هذِهِ القراءةِ أو التوجيهِ.

٦. دَرَسْتُ الآراءَ التيْ ذَكَرَها مكيٌّ، ونَسَبْتُها لَمَنْ قالَ بها، موثَّقةً مِن مصادِرها الأصليةِ.

٧. رجَّحْتُ ما بدَا لِيْ رُجْحانُهُ بعدَ مُنَاقَشةِ المسألةِ.

٨. عَزَوْتُ الآياتِ القرآنيةِ إلى سُوَرِها، وذَكَرْتُ أرقامَها.

٩. خَرَّجْتُ الأحاديثَ الشريفةَ مِن مصادِرها الأصليةِ.

١٠. نَسَبْتُ الشواهدَ الشعريةَ، وذكرْتُ بَحْرَها، ووثَّقتُها مِن مصادِرها الأصليةِ.

١١. ذَكَرْتُ سنةَ وفاةِ كلِّ عالِمٍ أو قارئٍ أو شاعرٍ مَرَّ ذِكْرُه في البحثِ، وذلك عندَ أولِ موضِعٍ يَرِدُ ذِكْرُه فيهِ.

١٢. التزمْتُ بعلاماتِ الترقيمِ، وضَبَطْتُ أواخرَ الكلماتِ وما يَحتاجُ إلَى ضَبْطٍ.

وقَبْلَ الختامِ، لا يَفُوتُنِيْ أنْ أُسْدِيَ بعضَ المعروفِ لأهلِهِ ولوْ بكلمَةٍ طيبةٍ، عَمَلًا بقولِ النبيِّ - صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ -: (مَنْ لا يَشْكُرِ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللهَ)[1].

وعليهِ فإنِّيْ أتقدَّمُ بالشُّكْرِ الجزيلِ، والتقديرِ والتبجيلِ، لكُلِّ مَنْ أعانَني علَى إتمامِ هذا البحثِ، ويأتيْ فيْ مُقَدِّمَتِهِمْ مُشرِفي الدكتورُ عَمَّار أَمِين الدَّدُو، الذيْ يعودُ لَهُ الفَضْلُ بعدَ اللهِ بلَفْتِ نَظَرِيْ لدِراسةِ هذا الكتابِ القَيِّمِ، وقدْ كانَ لِيْ نِعْمَ العَونُ، ولقيتُ منهُ كلَّ جميلٍ، فلا حرَمهُ اللهُ الأجرَ، ورَزَقَهُ سعادةَ الدُّنيا والآخِرَةِ.

كَما أُزْجِيْ خالصَ شُكْرِيْ وتقديرِيْ لجميعِ أساتذتِيْ، وأَخُصُّ مِنْهُمْ سعادةَ عميدِ الكليةِ الدكتورُ عليٌّ السعودُ، ورَئيسَ قِسْمِ اللغةِ العربيةِ الدكتورُ عليٌّ النملةُ، لِمَا لهمْ عليَّ مِنْ فَضْلٍ لا يُنسى، ونُصْحٍ لا يُمْحَى، ولِما قدمَاهُ لِيْ مِنْ مصادرِ لا توجدُ فتُشتُرَى، فاللهَ أسألُ أنْ يَجْزِيَهُمْ عَنِّيْ خيرَ الجزاءِ.

كَما أشكرُ زَوْجَتِيْ الفُضْلى أُمَّ عاصِمٍ علَى عَونِها ومساعدتِها لِيْ، فكمْ سَهِرتْ معِيَ لياليْ لقراءةٍ أو تصحيحٍ أو تعديلٍ، فجزاها اللهُ كلَّ خيرٍ.

---

(١) رواه الترمذي وصحَّحه في جامِعِهِ ٣/٤٠٣ برقم ١٩٥٤.

وفي الختامِ، فهذا بحثٌ لا أدَّعيْ فيهِ كَمالًا، فهوَ جُهْدٌ بشِريٌّ، لا بُدَّ أنْ يعترِيَهُ النقصُ، لكنْ حَسْبيْ أنَّني بذلتُ فيهِ جُهدي، وأستغفرُ اللهَ مِن زَلَّةِ القلمِ، ومِنْ خَطَلِ الفؤادِ، ومِن اللهِ التسديدُ والرشادُ، وهوَ حَسْبي ونِعْمَ الوكيلُ، وصلَّى اللهُ وسلَّم علَى نبيِّنا محمدٍ، وعلَى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ.

# التَّمْهِيْدُ

- **مَكيٌّ، وَكِتَابُهُ الهِدَايَةُ.**

يُعتَبرُ كتابُ **"الهداية"** مِن أهمِّ وأكبرِ مؤلَّفاتِ مكيِّ بنِ أبي طالبٍ القيسيِّ، وقدْ وسَمَه بـ**"الهداية إلى بلوغِ النهايةِ في علمِ معاني القرآنِ وتفسيرِه وأحكامِه وجُمَلٍ مِنْ فُنونِ علومِه"**.

وكانَ أولُ ما خرَجَ هذا المؤلَّفُ إلى النورِ، حينَ قامتْ جامعةُ الشارقةُ بتولِّي هذهِ المهمةِ، حيثُ قامَ اثنا عشرَ طالبًا[1] مِن طلابِ الماجستيرِ في كليةِ الدراساتِ العليا والبحثِ العلميِّ في الجامعةِ بتحقيقِ الكتابِ، كلٌّ منهمْ حقَّقَ تفسيرَ خمسةِ أحزابٍ مِن القرآنِ، وذلكَ بإشرافِ الأستاذِ الدكتورِ: الشاهدِ البوشيخيِّ، ثمَّ خرَجَ الكتابُ في طبعتِهِ الأولى عامٍ تسعٍ وعشرينَ وألفٍ وأربعمائةٍ للهجرةِ، في ثلاثةَ عشرَ مجلدًا.

ويُعَدُّ تفسيرُ **"الهداية"** مِن أجلِّ كُتُبِ التفسيرِ وأهمِّها، لِمَا حَوى مِن علومٍ وفنونٍ، وقدْ عَدَّهُ ابنُ حزمٍ (ت ٤٥٦ هـ) مِن أجَلِّ ما صُنِّفَ في التفسيرِ[2]،

---

(١) هم على الترتيب في تحقيقِ الكتاب: زارَهْ صالح، ومحمد علي بَنْصَر، والحسن بُوقيسي، والحسن عاصم، ومحمد عبد الحق حَنَشي، ومولايَ عمر بن حماد، وأصبانُ إبراهيم، وعِزُّ الدِّين جُوليد، وعبد العزيز اليعكوبي، ومصطفى رِياح، ومصطفى الصَّمَدي، وفوضيل مصطفى.

(٢) ينظر: نفح الطيب ٣/١٧٩.

وعَدَّهُ القاضيْ عياضٌ (ت ٥٤٤ هـ) مِن أشرفِ تصانيفِه[١]، ورآهُ ياقوتُ الحمويُّ[٢] (ت٦٢٦هـ) مِن أشهَرِ تآليفِه، وعَدَّهُ ابنُ خلِّكانَ (ت ٦٨١ هـ) مِن التصانيفِ النافعةِ[٣].

بلْ إنَّ مؤلِّفيْ كُتُبِ التراجُمِ قدْ صَدَّروا مؤلَّفاتِ هذا الإمامِ بهذا التفسيرِ، - مَعَ أنَّ لهُ ما يَزِيدُ علَى الثمانين مؤلَّفًا -، ومِنهمْ:اليافِعيُّ [٤] (ت٥٥٢هـ)، وياقوتُ الحَمَوِيُّ[٥]، والقَفْطِيُّ[٦] (ت٦٤٦هـ)، وابنُ خلِّكانَ[٧]، وابنُ العِمادِ[٨] (ت ٨٠٨ هـ)، والأَدْنَرْوي[٩] (مِن عُلماءِ القرنِ الحاديْ عَشَرَ الهجريِّ)، والزِرِكْلِيُّ[١٠] (ت١٣٩٦هـ)، وعُمَرُ كَحَّالةُ[١١] (ت١٤٠٨هـ)، ممَّا يَدُلُّ علَى مكانتِهِ العاليةِ بينَ مؤلَّفاتِهِ، وأنَّهُ أجَلُّ ما صَنَّفَ.

---

(١) ينظر: ترتيب المدارك ٢/٤٧.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢/٤٦٦.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ٥/٢٧٥.

(٤) ينظر: مرآة الجنان ٣/٤٥.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٢/٤٦٦.

(٦) ينظر: إنباه الرواة ٣/٣١٣.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان ٥/٢٧٥.

(٨) ينظر: شذرات الذهب ٦٥/١٧٥.

(٩) ينظر: طبقات المفسرين ١١٤.

(١٠) ينظر: الأعلام ٧/٢٨٦.

(١١) ينظر: معجم المؤلفين ٣/١٣.

وتَتجلَّى أهميةُ هذا التفسيرِ في أمورٍ، أُلخِّصُها فيما يأتيْ:

١. كَونِهِ مرجعَ المفسرينَ منذُ عَصْرِ المؤلِّفِ، وبخاصةٍ مفسِّريْ الأندلسِ، كابنِ عطيةَ(ت٥٤٢هـ)، والقرطبيِّ(ت٦٧١هـ)، وأبي حيانَ (ت٧٤٥هـ)، بلْ وتأثُّرِهمْ بهِ والأخذِ برأيِهِ في جملةٍ مِن المسائلِ في مختلفِ علومِ القرآنِ، ممَّا سيظهرُ شيءٌ منهُ بينَ ثنايا هذا البحثِ بإذنِ اللهِ - تعالَى -.

٢. كونِ مؤلِّفهِ علَمًا مِن الأعلامِ المتقدمينَ في القراءاتِ، والتفسيرِ، وعلومِ القرآنِ.

٣. اعتمادِهِ الكتابَ، والسنةَ، والمأثورَ مِن كلامِ الصحابةِ والتابعينَ.

٤. اهتمامِهِ بالجوانبِ اللغويةِ، والنحْويةِ، والبلاغيةِ.

٥. عِنايتِهِ بالقراءاتِ القرآنيةِ، وتمحيصِها، وتوجيهِها لغويًا، ونحْويًا، وصرفيًا.

٦. بيانِهِ للأحكامِ الفقهيةِ.

٧. استعانتِهِ بعلومِ القرآنِ، كفضائلِ السُّوَرِ، وأسبابِ النزولِ، والناسخِ والمنسوخِ، والمكيِّ والمَدَنيِّ، وغيرِها.

٨. بروزِ شخصيتِهِ في تصنيفِ مادَّتِهِ وترتيبِها، وحُسْنِ اختيارِ النُّقولِ، والترجيحِ حَسَبِ الدليلِ والتعليلِ.

وبالجملةِ، فإنَّ الكتابَ اسمٌ على مسمًّى، يقولُ مكيٌّ في وصفِهِ: "جعلتُهُ هدايةً إلى بلوغِ النهايةِ في كشفِ ما بَلَغَ إليَّ عِلْمُهُ مِن كتابِ اللهِ

-تعالى ذِكْرُهُ-، ممَّا وقفْتُ على فَهْمِهِ، ووَصَلَ إليَّ عِلْمُهُ مِن ألفاظِ العُلَماءِ، ومُذاكراتِ الفُقَهاءِ ومَجَالِسِ القُرَّاءِ"[1].

أمَّا عنْ مَنْهَجِهِ فِيْ كتابِهِ فإنَّهُ يَعْمِدُ في تفسيرِهِ إلى تقسيمِ الآياتِ إلى مجموعاتٍ، فيذكرُ أوَّلَ آيةِ المجموعةِ، وآخرَ جملةٍ مِن آياتِ المجموعةِ نفْسِها.

وفِيْ بعضِ الأحيانِ يَعْمِدُ إلى آيةٍ واحدةٍ، فيَذْكُرُ أوَّلَها بقولِهِ: "يقولُ اللهُ تعالى:..."، ثمَّ يبدأُ بتفسيرِ الآيةِ، وهو في الحالَينِ لا يَذكرُ النَّصَ القرآنيَّ كاملًا.

ثمَّ يَذكرُ المعنى الإجماليَّ للآيةِ المفسَّرةِ، وهوَ ما يُسَمِّيهِ تفسيرَ التلاوةِ، و إذا كانَ في الآيةِ أكثرُ مِن قولٍ، فإنَّهُ يُفَسِّرُها علَى ما تَحْتَمِلُهُ مِنْ أقوالٍ.

وإذا كانتِ الآيةُ التي يفسِّرُها فيها بعضُ الأحكامِ الفقهيةِ فإنَّهُ يَسْرِدُ هذهِ الأحكامِ عن فقهاءِ الصحابةِ والتابعينَ ومَن بعدَهمْ.

كما أنَّهُ يُعنَى ببيانِ أسبابِ النزولِ، والملابساتِ التاريخيةِ، والأخبارِ الإسرائيليةِ التي تُلقِيْ ضوءًا على تفسيرِ النَّصِّ، و قبلَ ذلكَ تفسيرِ القرآنِ بالقرآنِ و بالسُّنَّةِ.

وهوَ في كلِّ ذلكَ يتحدثُ بأسلوبٍ سَهْلٍ، وعبارةٍ واضحةٍ بعيدةٍ كلَّ البُعْدِ عنْ التعقيدِ[2].

---

(١) مقدمة تفسير الهداية ١/ ٧٢.

(٢) ينظر: مكي وتفسير القرآن ١٩٩.

أمَّا مؤلِّفُهُ فهوَ مكيُّ بنُ أبي طالبِ حَمُّوش بنِ محمدِ بنِ مختارٍ القيسيُّ[1].

وُلِدَ بالقيروانِ لتسعٍ بقينَ مِن شعبانَ سنةَ خمسٍ وخمسينَ وثلاثمائةٍ[2].

ارتحلَ كثيرًا في طلبِ العِلْمِ، فقدْ ارتحلَ مِن القيروانِ إلى مِصْرَ، ثمَّ رَجَعَ إلَى القيروانِ، ثمَّ توجَّهَ إلَى مكةَ، ثمَّ إلى مِصْرَ، ثمَّ إلَى قرطبةَ، واستقرَّ هناكَ[3]، وأصبحَ خطيبَ جامِعِها إلَى أنْ توفِّيَ[4].

كانَ مِن أهلِ التبحُّرِ في علومِ القرآنِ والعربيةِ، حَسَنَ الفَهْمِ و الخُلُقِ، جَيِّدَ الدِّينِ والعَقْلِ، مجوِّدًا للقرآنِ[5].

ماتَ في قرطبةَ وذلكَ في المحرَّمِ سنةَ سبعٍ وثلاثينَ وأربعمائةٍ للهجرةِ[6]، رحمهُ اللهُ - تعالى -.

مِنْ شيوخِهِ: محمدُ بنَ جعفرَ التميميُّ النحْويِّ المعروفِ بالقَزَّازِ (ت٤١٢هـ)، ويونسُ بنُ عبدُ اللهِ بنُ مغيثٍ (ت٤٢٩هـ)، مِن علماءِ الشريعةِ والعربيةِ[7].

---

(١) إنباه الرواة ٣/٣١٣، وقد تَرجَمَ لمكيٍّ الكثيرُ من كُتُبِ التراجُمِ، منها: الصلة ٣/٩١٠- ٩١٢، وإنباه الرواة للقفطي ٣/ ٣١٣-٣٢٠، ووفيات الأعيان ٢/٤٣٠- ٤٣٣، وسير أعلام النبلاء ١٧/٥٩١، ٥٩٢، وتاريخ الإسلام ٩/ ٥٦٩، ٥٧٠، وبُغْية الوُعاة ٢/٢٩٨، وشذَرات الذَّهَب ٥/١٧٥، وطبقات المفسرين للأدنروي ١/١١٤، ١١٥، والأعلام ٧/٢٨٦، والموسوعة الميَسَّرة ٣/٢٦٧٩-٢٦٩٥.

(٢) ينظر: الصلة ٣/٩١٠.

(٣) ينظر:الصلة ٣/٩١١.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٩٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: الصلة ٩١٢.

ومِـن تلاميـذِهِ: عبـدُ العزيـزِ بـنُ أحمـدَ اليحـصبيُّ المعـروفُ بـأبي الأصـبع (ت٤٠٠هـ)، وأبو الوليدِ الباجيِّ الأصوليُّ الفقيهُ المعروفُ (ت٤٧٤هـ)[١].

أَلَّفَ كُتُبًا كثيرةً في علومِ القراءاتِ، والتفسيرِ، والنحوِ، واللغةِ، مِن أهمِّها:

**الهدايةُ، والتبصرةُ في القراءاتِ السبعِ، وتفسيرِ مُشْكِلِ إعرابِ القرآنِ، وغريبِ القرآنِ**، و كتابِ **شرحِ "كَلَّا" و"نَعَمْ"**[٢].

وقد اختصرتُ ترجمةَ هذا الإمامِ لشُهْرتِهِ، ولكثرةِ ما أُلِّفَ حولَهُ مِن رسائلَ وكُتُبٍ[٣].

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ذكَر الإمامُ القَفْطيُّ ثبتًا بمؤلفاتِ مكيٍّ إلى عام ثلاث وعشرين وأربعمائة، حيث أوصلها إلى ثلاثة وثمانين مؤلَّفًا، تنظر في: إنباه الرواة ٣/٣١٥.

(٣) منها على سبيل المثال: "مكيٌّ وتفسيرُ القرآنِ"، للدكتور: أحمد حسن فرَحات، و اختياراتُ مكيٍّ في كتابِهِ الكَشْفِ عن أوجُهِ القراءاتِ السبعِ.دراسة موازنة" ، لمحمد ناصر يحيى، (رسالة ماجستير). و"توجيهاتِ مكيٍّ للقراءاتِ القرآنيةِ من وجهة نظرٍ نحويةٍ في ضوء علم اللغة الحديث"، لمنصور الكَفاوِين، (رسالة ماجستير). و"جهود الإمامِ مكيٍّ في القراءات القرآنية وإعرابِ القرآن الكريم"، لشرف الدين علي الراجحي، (رسالة ماجستير). و"تقويم مذاهب مكيّ بن أبي طالب في تحليل القراءات و اختيارها ونقدها"، لمحيي الدين عبد الرحمن رمضان، (رسالة دكتوراه). و"الدَّرْسُ الصرفيُّ والنحويُّ عند مكيٍّ بن أبي طالب القيسي"، لعبد الله حمزة الفهادي، (رسالة دكتواره). و"مكيُّ بنُ أبي طالب و أثرُهُ في الدراسات النحوية و اللغوية"، وهبة متولي عمر سالمة (رسالة دكتوراه).

- **تَعْرِيْفُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ.**

القراءةُ لُغَةً: مصدرُ قَرَأَ، تقولُ: "قَرَأَ الشَّيْءَ قِرَاءَةً وقُرْآنًا، وقَرَأَ الشَّيْءَ: جَمَعَهُ وضَمَّهُ.

قال عمرُو بنُ كلثومٍ (ت٤٠ق هـ):

ذِرَاعَيْ عَيطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ هَجَانَ اللَّوْنِ، لَمْ تَقْرَأْ جَنِيْنَا[1]

أيْ: لَمْ يَضُمَّ رحمُها على جَنِينٍ"[2].

وسُمِّيَ القرآنُ بذلكَ لأنَّه يَجْمَعُ السُّوَرَ فيَضُمَّهَا [3].

أمَّا في الاصطلاحِ فللعلماءِ تعاريفُ مُتقاربةٌ للقراءاتِ، مِنها:

تعريفُ الزَّرْكشيُّ(ت٧٩٤هـ): "اختلافُ ألفاظِ الوحيِ المذكورِ في كتابةِ الحروفِ أو كيفيتِها مِن تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرِهما"[4].

ولمْ يبتعد ابنُ الجَزَرِيِّ(ت٨٣٣هـ) كثيرًا حينَ عرَّفها بقولِهِ: "عِلْمٌ بكيفيةِ أداءِ كلماتِ القرآنِ واختلافِها مَعْزُوًّا لناقلِهِ"[5].

أمَّا المُحْدَثونَ فقدْ كانُوا أكثرَ تفصيلًا في التعريفِ، يقولُ الدكتورُ السيِّدُ الطويلُ في تعريفِها: "وجوهٌ مختلفةٌ في الأداءِ مِن النواحيْ الصوتيةِ أو التصريفيةِ أو النحْويةِ،

---

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ٢٦٨.

(٢) تاج العروس ١/ ٣٧٠ مادة: ق ر أ .

(٣) ينظر: لسان العرب ١/ ١٢٨ مادة: ق ر أ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٨.

(٥) منجد المقرئين ٤٩.

واختلافُ القراءاتِ على هذا النحوِ اختلافُ تنوُّعٍ وتغايُرٍ، لا اختلافَ تضادٍّ وتناقُضٍ"[1].

وعرَّفَها بعضُهم بقولِهِ: " تَبيينُ وجهِ قراءةٍ ما، باعتمادِ أحدِ أدلةِ العربيةِ الإجماليةِ، مِن نقلٍ وقياسٍ وإجماعٍ واستصحابِ حال"[2].

أما مِن حيثُ نشأةِ القراءاتِ فقدْ مرَّتْ بمراحلَ يُمْكِنُ إيجازُها فيما يليْ:

المرحلةِ الأولى: بدأتْ منذُ زَمَنِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، حينما اختلفَ عمرُ بنُ الخطابِ (ت ٢٣هـ)، وهشامُ بنُ حكيمٍ (ت بعد١٥هـ)، في قراءةِ آيةٍ مِنْ سورةِ الفرقانِ، فأخبرَهما النبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- بأنَّ كِلَا القراءتينِ صوابٌ، ثمَّ قالَ: "إنَّ هذا القرآنَ أُنزِلَ على سَبْعةِ أَحْرُفٍ، فاقرَؤُوا ما تَيَسَّرَ مِنْهُ"[3].

وامتدَّتْ هذِهِ الفترةُ حتى عَهْدِ عثمانَ بنِ عفانَ - رضيَ اللهُ عنهُ- (ت٣٥هـ)، حينما كثُرَتْ الفتوحاتُ، فكانَ كلُّ صَحَابيٍّ يُقرِئُ أهلَ بلدِهِ بما عَلِمَ[4].

المرحلةِ الثانيةِ: وتبدأُ مِن نَسْخِ عثمانَ - رضيَ اللهُ عنهُ- المصاحفَ، وتوزيعِها علَى الأمصارِ، بسببِ ما أدَّى لهُ اختلافُ القراءاتِ مِن نزاعٍ وخِلافٍ بينَ أهلِ الأمصارِ، فأَمَرَ بتوحيدِ المصاحفِ وتوزيعِها على الأمصارِ، فأُضِيْفَ بذلكَ شَرْطٌ لقَبولِ القراءةِ، فظَهَرَ تَبَعًا لذلكَ مصطلحُ القراءةِ الشاذَّةِ، ولذلكَ أشارَ الأزهريُّ (ت ٣٧٠ هـ) بقولِهِ: "مَنْ قَرَأَ بحَرْفٍ شاذٍّ يُخالِفُ المُصحَفَ، وخالَفَ بذلكَ جمهورَ

---

(١) في علوم القراءات ٢٧.

(٢) القراءات الشاذة، ضوابطها والاحتجاج بها ١٦٢.

(٣) أخرجه البخاري ٦/٢٢٧، ومسلم ١/٥٦٠.

(٤) ينظر: القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف ٢٣.

القُرَّاءِ المعروفينَ فهوَ غيرُ مُصِيْبٍ"[1].

ومِن هذا نستخلصُ أنَّ لقَبولِ القراءةِ في ذلكَ العَصْرِ شرطَيْنِ: صِحَّةُ الرِّوايَةِ، ومُوافَقَةَ الخَطِّ[2].

المرحلةِ الثالثةِ: وبدأتْ بعدَ استقرارِ قواعدِ اللغةِ بعدَ أنْ دَخَلَ العَجَمُ في الإسلامِ، ووضَعَ العلماءُ القواعدَ و الضوابطَ لهذهِ اللغةِ.

ولكيْ تكونَ القراءةُ بالغةً المثلَ الأعلى في فصاحتِها أضافَ العلماءُ شرطًا ثالثًا لقَبولِ القراءةِ، وهوَ موافقةُ العربيةِ ولوْ بوَجْهٍ[3].

المرحلةِ الرابعةِ: وبدأتْ باختيارِ ابنِ مجاهدٍ (ت٣٢٤هـ) سبعةً مِن الأئمةِ - لشُهْرَتِهِم و أمانتِهِم- في كتابِهِ: "السبعة في القراءاتِ"، فقدْ عَدَّ ما خَرَجَ عَنْ هذهِ السبعةِ بأنَّهُ شاذٌّ، وهؤلاءِ السبعةُ همْ: ابنُ عامرٍ (ت ١١٨ هـ)، وابنُ كَثيرٍ المكيِّ (ت١٢٠هـ)، وعاصمُ بنُ أبي النَّجُودِ (ت١٢٧هـ)، وأبو عمرِو بنِ العَلَاء (ت١٥٤هـ)، وحمزةُ الزَّيَّاتُ (ت ١٥٦هـ)، ونافعٌ المدنيُّ (ت١٦٩هـ)، والكِسائيُّ[4] (ت ١٨٩هـ).

وقدْ أشارَ إلى ذلكَ ابنُ جِنِّيٍّ(ت٣٩٢هـ) بقولِهِ: "والقراءاتُ على ضَربَيْنِ: ضَرْبٌ اجتمعَ عليهِ أكثرُ قُرّاءِ الأمصارِ، وهوَ ما أودَعَهُ أبو بَكْرِ بنُ مجاهدٍ كتابَهُ الموسومَ بـ:(قراءات السبعةِ)، وضَرْبٌ تعدَّى ذلكَ، فسماهُ أهلُ زمانِنَا شاذًّا، أيْ:

---

(١) تهذيب اللغة ١/٥، وينظر: القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف ٢٥.

(٢) ينظر: رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية ٦٣١.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) السبعة في القراءات ٥٣.

خارِجًا عنْ قراءاتِ السبعةِ المُقَدَّمِ ذكرُهُمْ"[1].

المرحلةِ الخامسةِ: وهيَ المرحلةُ التيْ عادَ فيها مفهومُ الشذوذِ يُطْلَقُ على كلِّ قراءةٍ فقدَتْ شرطًا مِن الشروطِ السابقةِ، سواءً كانتْ مِن السبعةِ أوْ مِن غيرِهِم.

وتبتدِئُ هذهِ المرحلةُ مِن عَصْرِ الدَّانيِّ (ت٤٤٤هـ) وحتى يومِنا هذا، وقدْ أشارَ ابنُ الجَزَرِيِّ إلى ذلكَ بقولِه: "كلُّ قراءةٍ وافقتْ العربيةَ ولو بوجْهٍ، ووافقتْ أحدَ المصاحفِ العثمانيةِ ولو احتمالًا، وصَحَّ سندُها، فهيَ القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوزُ ردُّها، ولا يَحِلُّ إنكارُها، بلْ هيَ مِن الأحرُفِ السبعةِ التي نَزَلَ بها القرآنُ، ووَجَبَ على الناسِ قَبولُها، سواءً كانتْ عن السبعةِ أمْ عنْ العَشَرة[2] أمْ عنْ غيرِهم مِن الأئمةِ المقبولينَ، ومتى اختلَّ رُكْنٌ مِن هذهِ الأركانِ الثلاثةِ أُطلِقَ عليها ضعيفةٌ أو شاذةٌ أو باطلةٌ، سواءً كانتْ عن السبعةِ أم عنْ مَنْ هوَ أكبرُ مِنهم، وهذا هوَ الصحيحُ عندَ أئمةِ التحقيقِ مِن السَّلَفِ و الخَلَفِ"[3].

---

(١) المحتسَب في شواذ القراءات ١/ ٣١.

(٢) وهم: السبعةُ، وأبو جعفرَ، وخَلَف، ويعقوبُ. مُنْجِدُ المُقْرِئينَ ٨٠.

(٣) النشر ١/ ١٩، وينظر: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري ١٢ - ١٤.

- مَفْهُومُ التَّوْجِيْهِ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ.

التوجيهُ أو الوجهُ لُغَةً يُطلَقُ على مَعَانٍ عِدَّةٍ، بَيَّنَها ابنُ منظورٍ (ت٧١١هـ)، بقولِهِ: "وَجْهُ النَّجْمِ: مَا بَدَا لَكَ مِنْهُ، ووَجْهُ الكَلَامِ: السَّبِيْلُ الَّذِيْ تَقْصِدُهُ بِهِ،...والجِهَةُ والوِجْهَةُ جَمِيْعًا: المَوْضِعُ الَّذِيْ تَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ وَتَقْصِدُهُ...، وَيُقَالُ: وَجَّهَتْ الرِّيْحُ الحَصَى تَوْجِيْهًا إِذَا سَاقَتْهُ...، وَأَجْهَتْ لَكَ السَّبِيْلُ أَيْ: اسْتَبَانَتْ"(١).

أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ فقدْ وَرَدَ هذا المصطلحُ في ثلاثةِ علومٍ مِن علومِ العربيةِ:

- فهوَ في اصطلاحِ البلاغيينَ: "إيرادُ الكلامِ محتمِلًا لوجهينِ مختلفينِ"(٢).
- وفيْ علمِ العَروضِ و القافيةِ: "حَرَكَةُ ما قَبْلَ الرَّوِيِّ المُقَيَّدِ"(٣).
- وفيْ اصطلاحِ النحاةِ يُرادُ بِهِ: "بيانُ أنَّ روايةَ البيتِ أو القراءةِ القرآنيةِ لها وجهٌ في العربيةِ، وأَنَّها موافِقَةٌ لضوابطِ النَّحْوِ"(٤).

وبيانُ ذلكَ: أنَّ النحْويَّ إذا وَقَفَ على ورودِ الآيةِ القرآنيةِ أو البيتِ الشعريِّ على وجهَينِ إعرابيَينِ أو أكثرَ، فإنَّه يحاولُ أنْ يوجِدَ لكلِّ وَجْهٍ تفسيرًا يطابقُ قاعدةً نحْويةٍ، فالنحْويُ يحاولُ أنْ يستبينَ السبيلَ الذيْ جاءَ عليهِ الشاهدُ.

---

(١) لسان العرب ١٣ / ٥٥٥ مادة و ج هـ.

(٢) التعريفات ٩٦.

(٣) الكافي في العروض والقوافي ١٥٨.

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ٢٥٠.

وبذلكَ يَظْهَرُ التناسُبُ بينَ معنى التوجيهِ اللغويِّ والمعنى في اصطلاحِ النحاةِ[1].

وقد اهتَمَّ النحاةُ بتوجيهِ القراءاتِ القرآنيةِ المتواترِ مِنها والشاذِّ، يقولُ الإمامُ الزَّرْكَشِيُّ واصِفًا هذا العِلْمَ: "وهوَ فَنٌّ جليلٌ، وبهِ تُعرفُ جَلالةُ المعاني وجَزَالتِها، وقدْ اعتنَى الأئمةُ بِهِ، وأفرَدوا فيهِ كُتُبًا، مِنها: **كتابُ الْحُجَّةُ** لأبي عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ)، و**كتابُ الكَشْفُ** لمكيٍّ...، وفائدةُ هذا العلمِ: أنْ يكونَ دليلًا على حَسَبِ المدلولِ عليهِ أو مُرَجِّحًا"[2].

ومِن الكُتُبِ التيْ اهتمَّتْ اهتمامًا ظاهِرًا بالتوجيهِ النحْويِّ والصرفِيِّ كتابُ: **الهِدَايةِ**، وهذا ما سيظهَرُ مِن خلالِ بحثِنا بعَوْنِ اللهِ - تعالَى -.

---

(١) ينظر: التوجيه النحوي للقراءات في تبيان العكبري ٢٧، وعلم توجيه القراءات ٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٣٩.

# الفَصْلُ الأَوَّلُ:

# التوجيهاتُ النَّحْوِيَّةُ.

## المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

## مَا قُرِئَ بِالرَّفْعِ مِن الأَسْمَاءِ

قال مكي عند قوله تعالى: ] ) ( * Z : " وقرأ ابن مسعود:( أكان للناس عجبٌ، بالرفع. جعل (أن أوحينا) في موضع نصب، وهو بعيد؛ لأن المصدر معرفة، فهو أحق أن يكون اسم (كان)، و(عجبًا) الخبر؛ لأنه نكرة "[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ابنَ مسعودٍ[2] (ت ٣٢ هـ) قَرَأَ قولَ اللهِ - تعالى -: ﴿ ) ( * ﴾[3] بِرَفْعِ: ﴿ * ﴾، وأَنَّهُ جَعَلَ: ﴿ + , ﴾ في محلِّ نَصْبٍ.

---

(١) الهداية ٥/٣٢٠٩، ٣٢١٠.

(٢) وقرأ بها ابن عباس. ينظر: المحرر الوجيز ٤/٤٤٦، والبحر المحيط ٦/٩، الدر المصون ٦/١٤٤.

(٣) سورة يونس ١.

وقد استَبعدَ مكيٌّ هذهِ القراءةَ؛ لأنَّ المَصْدَرَ معرِفةٌ، فهوَ أحقُّ أنْ يكونَ اسمُ (كانَ)، وأنْ يكونَ الخَبَرُ ﴿ * ﴾؛ لأنَّهُ نَكِرَةٌ، وذكَرَ أنَّ (عجبًا) مرفوعٌ على أنه اسم (كان)، واللامُ في (الناس) متعلقةٌ ب(عجبًا).

وقال به من بعده ابنُ عَطيَّة في ردِّ القراءةِ[1]، وذَكَرَ أنَّهُ لمْ يجِئْ نَحْوَ هذِهِ القراءةِ إلا ما شَذَّ، ومِنْهُ قولُ حَسَّانَ[2]:

..... يكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ.

وقدْ ذَكَرَ أبو حيَّانَ[3]، والسمينُ الحلَبيُّ[4](ت٧٥٦هـ)، وابنُ عادلٍ[5] (ت بعد٨٨٠ هـ)، توجيهينِ لهذِهِ القراءةِ:

الأوَّلَ: أنْ تكونَ (كانَ) ناقصةً، ويكونُ قدَ جعَلَ اسمَها (عَجَبٌ)، وخَبَرَها : (أَنْ أَوحَيْنَا)، على حَدِّ قولِ الشاعرِ:

..... يَكُوْنُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ.

الثانِي: أنْ تكونَ (كانَ) التامةُ، أيْ: أَحدَثَ لِلناسِ عَجَبٌ، و(أَنْ أَوْحَيْنَا) مُتَعَلِّقٌ بـ(عَجَبٌ)، أيْ: عَجَبٌ لِأَنْ أَوحَينا. واستحسَنَ هذا التوجيهَ أبو حيَّانَ[6]، وأبو السُّعُودِ[7] (ت ٩٨٢ هـ)،

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٤٤٦.

(٢) البيت من الوافر، وهو عَجْزُ بَيْتٍ صَدْرُه: كَأَنَّ سَبِيَّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ...، ديوانه ٧١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/٩.

(٤) ينظر: الدر المصون ٦/١٤٤.

(٥) ينظر: اللُّباب ١٠/٢٥٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٦/٩.

(٧) ينظر: تفسير أبي السعود ٢/٦٢٣.

واستَظْهَرَهُ السمينُ[1]، وابنُ عادلٍ[2].

والأقربُ: صحَّةُ القراءةِ نحْويًّا؛ لأَنَّها وُجِّهَتْ بما يوافقُ قواعدَ اللغةِ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: -﴿ ! " # $ % & ' ( ) * + , - . / ﴾[3]: " **وروي عن عاصم أنه قرأ (ليجزى قومًا) بنصب (قوم)، والفعل لما لم يسم فاعله، وهذا بعيد جدًا، لم يجزه سيبويه ولا غيره من النحاة، وإنما تقديره عنده: ليجزي الجزاء قومًا، فيقيم المصدر مقام ما لم يسم فاعله، ويضمره وينصب الاسم المقصود بالمعنى، وهو شاذ بعيد في النظر والقياس، ولم يجز النحويون: ضُرِب الضربُ زيدًا برفع الضرب ونصب زيد، ولو جاز هذا لجازت القراءة، ولكن لا يجيزونه إلا في شعر على بعد** "[4].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ عاصمًا[5] قرأَ قولَ اللهِ -تعالَى-:﴿ ! " # $ % &

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦/ ١٤٤.

(٢) ينظر: اللباب ١٠/ ٢٥٢.

(٣) سورة الجاثية ١٤.

(٤) الهداية ١٠/ ٦٧٧٦، ٦٧٧٧.

(٥) الرواية المشهورة عن عاصم هي ما أثبتناه من المصحف، وما ذكَره مكيٌّ رواية عنه، ولعلَّ ذلك سببَ نِسْبةِ مكيٍّ للقراءة إلى عاصم بصيغة المجهول، حيث يقول: "ورويَ عن عاصم..."، و هي المشهورة عن أبي جعفر كما في النشر ٥١٠.

' ) ( * + , - . / ﴾[1] بنَصْبِ ﴿ + ﴾، وبِناءِ الفِعْلِ لِـمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ[2]، ثُمَّ استَبعدَهُ جدًّا، وذَكَرَ أنَّ سيبَوَيْهِ[3] لمْ يُجِزْهُ ولا جميعَ البصريينَ.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ تقديرَهُ عندَ مَنْ أجازَهُ: ليَجزِيَ الجزاءُ قومًا، فيُقِيْمَ المَصْدَرَ مَقامَ مَا لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ ويُضْمِرُهُ، ويَنْصِبَ الاسمَ المقصودَ بالمعنَى، وذَكَرَ أنَّـهُ شاذٌّ بعيدٌ في النظَرِ والقياسِ.

ومِمَّا أيَّدَ بِهِ عدمَ الجوازِ أنَّ النحْويينَ لمْ يُجِيزُوا: (ضُرِبَ الضَّرْبُ زَيْدًا)، ولَوْ أجازُوهُ لجازتْ هذِهِ القراءةَ، وإنَّما أجازُوهُ فِيْ الشِّعْرِ علَى بُعْدٍ.

وعَبَّرَ ابنُ الأنباريِّ عنْ ذلكَ بقولِهِ: "لأنَّ المَصْدَرَ لا يجوزُ إقامتُهُ مَقامَ الفاعلِ معَ مفعولٍ صحيحٍ"[4].

وقدْ سَبَقَهُ فِيْ استبعادِها الفَرَّاءُ[5]، والنحَّاسُ[6].

وقال به من بعده العُكْبَرِيُّ[7].

بينَما أجازَها ابنُ خالَوَيْهِ[1]، وأبو حيَّانَ[2]، والسَّمينُ[3].

---

(١) سورة الجاثية ١٤.

(٢) وهي قراءة أبي جعفر بخلاف عنه، وأبي شيبة. ينظر: ومعاني الفراء ٣/٤٦، وإعراب النحاس ٤/١٤٣، وإعراب القراءات السبع ٢/٣١٣.

(٣) لم أقف عليه في "كتابه"، وذكره الفراء في "معانيه" ٣/٤٦، والنحاس في "إعرابه" ٤/١٤٣.

(٤) البيان ٢/٣٦٥.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٣/٤٦.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٤/١٤٣.

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/٤٦٨.

وأجازُوا للقراءة ثلاثةَ توجيهاتٍ:

الأولَ: أنَّ القائمَ مَقامَ الفاعلِ هوَ ضميرُ المفعولِ الثانيْ، وقدْ عادَ عليهِ الضميرُ لدَلالةِ السياقِ. والتقديرُ: ليَجزيَ هُوَ، أيْ: الخيرَ قومًا، والمفعولَ الثانيْ مِن بابِ: أعطى، يقومُ مَقامَ الفاعلِ، ونظيرُهُ: (الدِّرْهَمُ أُعْطِيَ زَيْدًا)، قالَهُ أبو حيَّانَ(٤).

الثانيَ: أنَّ القائمَ مَقامَهُ هوَ الجارُّ والمجرورُ ﴿ , - . ﴾، قالَهُ السَّمينُ(٥).

الثالثَ: أنَّ القائمَ مَقامَهُ هوَ المَصْدَرُ، والتقديرُ: ليُجزَى الجَزَاءُ قَوْمًا. قالَهُ الكسائيُّ(٦)، والفَرَّاءُ(٧)، وابنُ خالَوَيْهِ(٨).

وقدْ ساقَ جميعَ هذِهِ الأوجُهِ السَّمينُ الحلَبيُّ(٩).

وقَبولُ هذِهِ القراءةِ مبنيٌّ عندَ النُّحاةِ علَى حُكْمِ نِيابَةِ غيرِ المفعولِ مَعَ وجودِهِ. فقد منعه البصريون، وأجازه الأخفش والكوفيون(١٠).

والصحيحُ: جوازُ القراءةِ؛ لثبوتِها عن الإمامَينِ: عاصمٍ، وأبي جعفرَ، ولِمَا

---

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢/٣١٣.

(٢) ينظر: البحر ٧/٤٦٢.

(٣) ينظر: الدر ٩/٦٤٦.

(٤) ينظر: البحر ٧/٤٦٢.

(٥) ينظر: الدر ٩/٦٤٧.

(٦) ينظر: معاني الكسائي ٢٣١.

(٧) ينظر: معاني الفراء ٣/٤٦.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢/٣١٣.

(٩) ينظر: الدر ٩/٦٤٦، ٦٤٧.

(١٠) المسألةُ بأدلّةِ الفريقَينِ في: المُقتصِد في شرح الإيضاح ١/٣٥١، ٣٥٢، وشرح الرضي على الكافية ١/٢١٩، وارتشاف الضَّرَب ٣/١٣٣٠، ومعجم القراءات ٨/٤٥٧.

أَوْرَدَهُ المُجيزونَ مِن شواهدَ علَى ذلكَ[1]. واللهُ أعلمُ.

***

يقول مكي عند قوله تعالى: ﴿ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ ç è ﴾[2]: " وقرأ الكوفيون وابن عامر: سيئة، بإضافة السيء إلى الهاء، وحجة هذه القراءة أن الله عز وجل، قدَّم أشياء أمر بفعلها، وذكر أشياء نهى عنها، ولو كان سيئه، غير مضاف لجعل ما أمر به ورغب في فعله مما تقدم ذكره، كبر الوالدين، وإيتاء ذي القربى حقه، ونحوه سيئة، وهذا لا يجوز، فوجب أن يكون السيء مضافًا على معنى: كل ذلك السيئ كان منه مكروهًا، وهو قتل النفس وأن تقفُ ما ليس لك به علم، والزنا وقتل الأولاد وشبهه.

واحتج لها أيضًا بقوله (مكروهًا) ولم يقل مكروهة، فوجب تذكير السيء وإضافته لذلك، وهذا لا يلزم من قرأ سيئة غير مضاف؛ لأن الله عز وجل قدم الأشياء المرغب في فعلها ثم أعقبها بما نهى عنه، فرجعت كل ذلك في قوله تعالى: (كل ذلك كان سيئه) على الأشياء التي نهى عنها، دون ما تقدم مما رغب في فعله.

وأما التذكير فهو حسن؛ لأنه ذكر مكروهًا، وعلى لفظ (كل) و(كل) مضمر في كان، ومكروهًا خبر عن ذلك المضمر، وسيئة خبر أجري أحد الخبرين على اللفظ، فذكّر، والثاني على اللفظ فأنّث.

وقال: إنما ذكّر مكروهًا في قراءة من قرأ سيئة لأن تأنيث السيئة غير حقيقي.

---

(١) ينظر: المصادر السابقة.

(٢) سورة الإسراء ١٣٨.

**وقيل: السيء والسيئة واحد، فأجري مكروهًا على السيء،... فجاز تذكير ذلك كله ولفظه مؤنث، وقيل السيئة والسوء واحد، فذكّر مكروهًا حملًا على السوء.**

**وقيل: إن من قرأ سيئة بالإضافة إنما أضافه على معنى السيء، كالذي يتحصل من جهته؛ لأن بعضه سيء وبعضه غير سيء"**[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ الكوفيينَ وابنَ عامرٍ[2] قَرَؤُوا قولَهُ -تعالَى-: ﴿ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ ç è ﴾[3]، بإضافةِ (السيِّءِ) إلى (الهاءِ)، وبَيَّنَ أنَّ حجتَهُمْ هيَ أنَّ ما سَبَقَ أوامرُ قدْ رَغَّبَ اللهُ في فِعْلِها، وإذا قلنا بعَدَمِ الإضافةِ كانتْ تلكَ الأوامرِ الحسَنَةِ سيِّئَةً، وهذا لا يجوزُ، فالمعنَى إذًا: كُلُّ ذلكَ السيِّءِ كانَ السيِّءُ مَكْرُوهًا.

وقدْ ذَكَرَ هذا التوجيهَ مِن قبلُ الحَسَنُ البصريُّ[4](ت١١٠هـ)، وابنُ جريرٍ[5] (ت٣١٠هـ)، وابنُ زِنْجِلَةَ[6] (ت ٤٠٣ هـ).

وقال به من بعده في ذِكْرِهِ البَغَوِيُّ[7] (ت ٥١٠هـ)، والرَّازِيُّ[8] (ت ٦٠٦هـ)،

---

(١) الهداية٦/ ٤٢٠٦، و ٣/ ٢٢٠٤.

(٢) يراد بالكوفيين: حمزة والكسائي وعاصم، كما قرأ بها: خلف والأعمش والحسن ومسروق وغيرهم، ينظر: الحجة لابن خالويه ٢١٧، والحجة للفارسي ٥/ ١٠٢، والحجة لابن زنجلة ٤٠٣.

(٣) سورة الإسراء ١٣٨.

(٤) ينظر: الحجة للفارسي ٥/ ١٠٢.

(٥) ينظر: جامع البيان ١٧/ ٤٥١.

(٦) ينظر: حجة القراءات ٤٠٣.

(٧) ينظر: معالم التنزيل ٥/ ٩٤.

(٨) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٠/ ٣٤٢.

وأبو حَيَّانَ[1].

وذَكَرَ مكيٌّ حُجَّةً أُخرَى لهؤلاءِ وهيَ: أنَّ اللهَ قالَ: ﴿ è ﴾ بالتذكيرِ، فوَجَبَ تذكيرُ السيِّءِ وإضافتُه لذلكَ، وقدْ سَبَقَهُ في ذِكْرِ هذِهِ العِلَّةِ أبو حاتِمٍ[2](ت ٢٤٨ هـ)، وابنُ خالَوَيْهِ[3] (ت ٣٧٠ هـ)، وأبو عليٍّ الفارسيُّ[4].

وقال به من بعده الرازيُّ[5].

ثُمَّ ذَكَرَ حُجَّةً ثالثةً مُصَدَّرةً بـ(قِيلَ) دُوْنَ أنْ يَنْسِبَها لِأَحَدٍ، وهيَ أنَّ الإضافةَ على معنَى السيِّءِ، كالذيْ يتَحَصَّلُ مِن جِهَتِهِ؛ لأنَّ بعضَهُ غيرُ سيِّءٍ، وبعضَهُ سيِّءٌ. ولمْ أقفْ على مَن قالَ بها أو ذَكَرَها.

ثُمَّ ذَكَرَ مكيٌّ القراءةَ الأخرَى دونَ أنْ يسمِّيَ قارئَهَا، وهيَ:(سَيِّئَةً)، بِتاءِ التأنيثِ، وقدْ قرأَ بها: نافِعٌ، وابنُ كَثيرٍ، وأبو عمرٍو، وأبو جعفرَ (ت ١٣٢هـ)، ويعقوبُ(ت٢٠٥هـ)، وابنُ مُحَيْصِنٍ(ت ١٢٣هـ)، والأَعْرَجُ (ت ١١٧هـ)، وغيرُهم[6].

وذَكَرَ ردَّهمْ علَى تعليلِ مَنْ قرأَ بالإضافةِ بأنَّ اللهَ - عَزَّ وَجَلَّ- قَدَّمَ الأشياءَ المرغَّبَ في فِعْلِها ثُمَّ أعقبَها بما نَهَى عَنْهُ، فَرَجَعَ قولَهُ: ﴿ ذَلِكَ ﴾، على الأشياءِ نَهَى عنها دونَ ما تَقَدَّمَ مما رَغَّبَ في فِعْلِهِ.

---

(١) ينظر: البحر ٦/ ٣٥.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٤٢٥.

(٣) ينظر: الحجة لابن خالويه ٢١٧.

(٤) ينظر: الحجة للفارسي ٥/ ١٠٢.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٠/ ٣٤٢.

(٦) ينظر: الحجة لابن خالويه ٢١٧، والحجة للفارسي ٥/ ١٠٢، والحجة لابن زنجلة ٤٠٣.

ثُمَّ ذَكَرَ لهمْ ثلاثةَ حُجَجٍ مصدَّرةً بـ(قِيْلَ) دونَ أنْ ينسِبَها لمُعَيَّنٍ، وهيَ:

أَنَّهُ إِنَّما ذَكَرَ ﴿ è ﴾ لأنَّ تأنيثَ (السيئة) غيرُ حقيقيٍّ، وهذا تعليلُ ابنِ جريرٍ[1]، والنحاسِ[2] (ت ٣٣٨هـ)، والبَغَوِيِّ[3]، والرازيِّ[4]، والعُكْبَرِيِّ[5] (ت٦١٦هـ)، وأبو حَيَّانَ[6].

والحُجَّةُ الثَّانيةُ هيَ: أنَّ السيِّءَ والسيئةَ واحدٌ، فأَجرَى ﴿ è ﴾ على السيِّءِ، كما حُمِلتْ الصَّيْحَةُ على الصِّيَاحِ، فجازَ تذكيرُ ذلكَ ولفظُهُ مؤنَّثٌ، وقدْ ذَكَرَهُ مِن بَعدُ الألوسيُّ[7] (ت١٢٥٠هـ).

والحُجَّةُ الثالثةُ هيَ: أنَّ السيئةَ والسُّوءَ بمعنًى واحدٍ، فذَكَرَ ﴿ è ﴾ حَمْلًا على السُّوءِ، ولمْ أقفْ على مَنْ قالَ بِهِ.

وقد ذَكَرَ بعضُ العلماءِ كالزَّمخشَريِّ[8] (٥٣٨هـ)، والألوسيِّ[9] توجيهًا لمْ يذكرْهُ مكيٌّ لقراءةِ التأنيثِ، وهوَ أنَّ السيئةَ في حُكْمِ الأسماءِ بمنزلةِ الذَّنْبِ، والإثمُ زالَ عنهُ حُكْمُ الصفاتِ فلا اعتبارَ بتأنيثِهِ، ولا فَرْقَ بينَ مَنْ قرأَ سيئةً وسَيِّئًا، أَلَا

---

(١) ينظر: جامع البيان ١٧/ ٤٥١.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٤٢٥.

(٣) ينظر: تفسير البغوي ٥/ ٩٤.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٠/ ٣٤٢.

(٥) ينظر: التبيان ١/ ٨٢٢.

(٦) ينظر: البحر ٦/ ٣٥.

(٧) ينظر: روح المعاني ٨/ ٧٤.

(٨) ينظر: الكشاف ٢/ ٦٦٨.

(٩) ينظر: روح المعاني ٨/ ٧٤.

تراكَ تقولُ: الزِّنَا سيِّئةٌ، كمَا تقولُ: السرقةُ سيِّئةٌ.

وقد استحسَنَ هذا التوجيهَ النسَفيُّ[1] (ت٧١٠هـ)، وأبو حيَّانَ[2]، والسمينُ الحلَبيُّ[3]، وابنُ عادلٍ[4].

ثُمَّ استحسَنَ مكيٌّ قراءةَ التذكيرِ، وعلَّلَ لذلكَ بقولِهِ:" لأنَّهُ ذَكَرَ ﴿ è ﴾ على لفظِ ﴿ â ﴾، و﴿ â ﴾ مُضْمَرٌ في ﴿كَانَ﴾، و﴿ è ﴾ خَبَرٌ عن ذلكَ المُضمَرِ".

وقال به من بعده في ذِكْرِ هذا التعليلِ العُكْبَريُّ[5]، وأبو حيَّانَ[6].

واختارَ التذكيرَ مِن قبلُ أبو عبيدٍ[7] (ت ٢٢٨هـ)، وأبو حاتِمٍ[8]، وابنُ جَرِيرٍ[9]، والزَّجَّاجُ[10] (ت ٣١١هـ)، والنحَّاسُ[11].

***

(١) ينظر: تفسير النسفي بهامش تفسير الخازن ٢/ ١٧٥.

(٢) ينظر: البحر ٦/ ٣٥.

(٣) ينظر: الدر ٧/ ٣٥٦.

(٤) ينظر: اللباب ١٢/ ٢٨٨.

(٥) ينظر: التبيان ١/ ٨٢٢.

(٦) ينظر: البحر ٦/ ٣٥.

(٧) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٤٢٥.

(٨) ينظر: المصدر السابق.

(٩) ينظر: جامع البيان ١٧/ ٤٥١.

(١٠) معاني الزجاج ٣/ ٢٤٠.

(١١) إعراب النحاس ٢/ ٤٢٥.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ ¶ ۥ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾[1]: " **وقرأ أبو جعفر يزيد: (قل ربُّ) بالرفع، وهو غلط عند النحويين، لا يجوز عندهم: رجل أقبل؛ لأنهم جعلوا الياء عوضًا عن المحذوف، والأصل: يا أيها الرجل**"[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ أبا جعفرَ[3] قرأَ ﴿ ۥ ﴾ بضَمِّ الباءِ مِن قولِهِ -تعالَى-: ﴿ ¶ ۥ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾[4]، ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ النُّحاةَ غلَّطُوهُ فِيْ ذلكَ، فلا يجوزُ عندَهُمْ: رَجلٌ أقبَلَ؛ لأنَّهمْ جَعَلُوا (يَا) عِوَضًا عَن المحذوفِ، والأصلِ: يَا أيُّها الرَّجُلُ[5].

وقدْ ساقَ المسألةَ بنحْوِ سياقِ النحَّاسِ، فاختارَ رأيَه، وعَلَّلَ بتعليلِهِ[6].

وخالَفهما الكوفيونَ[7]، وابنُ خالَوَيْهِ[8]، وابنُ مالِكٍ[9] (ت٦٧٢هـ)، وأبو حيَّانَ[10]، والسَّمينُ[11]،

---

(١) سورة الأنبياء ١١٢.

(٢) الهداية ٧/٤٨٣١.

(٣) وقرأ بها -أيضًا- ابن محيصن وابن كثير في رواية، وابن جمّاز عن نافع. ينظر: السبعة ٤٣١، مختصر ابن خالويه ٩٥، والمحتسَب ٢/٦٨.

(٤) سورة الأنبياء ١١٢.

(٥) ينظر: المحتسب ٢/٦٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢/١٢١، ١٢٢.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٣/٨٤.

(٧) ينظر: المحتسب ٢/٦٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢/١٢١، ١٢٢.

(٨) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢/٧٠.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٣.

(١٠) ينظر: البحر ٤/٢١٦.

(١١) ينظر: الدر ٨/٢١٨.

والشاطِبيُّ[1] (ت٧٩٠هـ).

قالَ ابنُ خالَوَيهِ:" كأنَّـهُ جَعَلَهُ نِداءً مُفرَدًا لا مُضافًا، كمَا تقولُ: يَا رَبِّ ويَا رَبُّ، ويجوزُ أنْ يكونَ اختلَسَ كسْرةَ الياءِ؛ لأنَّ الخروجَ مِن كَسْرٍ إلَى ضَمٍّ شديدٌ، فأَشَمَّها الضمَّ"[2].

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[3]:" **ومن شدّد (إن) ورفع هذان، فقد خرج العلماء فيها سبعة أقوال: فالأول: أن يكون بمعنى نعم. حكى سيبويه أن: إن بمعنى: أجل، واختار هذا القول المبرد وإسماعيل القاضي والزجاج وعلي بن سليمان.**

**واستبعد الزجاج قراءة أبي عمرو إن هذين لمخالفتها المصحف.**

**وقال علي بن أبي طالب: لا أحصي كم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم على منبره يقول: (إن الحمد لله نحمده ونستعينه)، يعني يرفع الحمد، يجعل (إن) بمعنى: أجل. ومعنى أجل: نعم، ثم يقول: (أنا أصح قريش كلها، وأفصحها بعدي سعيد بن أبان بن العاصي. وكذلك كانت خطباء الجاهلية تفتتح خطبها بنعم، وكذلك وقعت في أشعارها. قال الشاعر:**

**قالت غدرت، فقلت: إن وربما نال العلا وشقى الخليل الغادر**

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) إعراب القراءات السبع ٢/٧٠.

(٣) سورة طه ٦٣.

وقال ابن قيس الرقيات:

بَكَرَتْ عَليَّ عَـوَاذِلي يَـلْـحَـيْـنَـنِي وَأَلُـوْمُـهُـنَّـهْ
وَيقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـلَا كَ وقدْ كبُرتَ، فأقولُ: إنَّهْ

وأنشد ثعلب:

لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءُ مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنِ اللِّقَاءُ.

أي: نعم.

فهذا القول حسن لولا دخول اللام في الخبر.

وقد قيل: إن اللام يراد بها التقديم، وهو أيضا بعيد، إنما يجوز التقديم في اللام وهي مؤخرة في الشعر.

لكن الزجاج قال: التقدير: نعم هذان لهما ساحران. فتكون اللام داخلة على الابتداء في المعنى، كما قال: أم الحليس لعجوز شهربة...

والقول الثاني: ما حكاه أبو زيد والكسائي والأخفش والفراء: أنها لغة لبني الحارث بن كعب، يقولون: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وأنشدوا:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغًا لنا باه الشجاع لصمما.

وأنشدوا أيضا:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً عَـلَى رَأْسِـهِ تُلْقِـيْ العِظَـامَ مِـن الفَـم

وحكى أبو الخطاب: أنها لغة لبني كنانة.

وحكى غيره: أنها لغة لبني خثعم، وهذا القول حسن لانطعن فيه لثقة الناقلين لهذه اللغة، وتواتر نقلهم، واتفاقهم على ذلك، وقد نقلها أبو زيد، وكان سيبويه إذا قال: حدثني من أثق به، فإياه يعني...

والقول الثالث: قاله الفراء، قال: الألف في (هذان) دعامة، ليست بلام الفعل،

فزدت نونًا عليها ولم أغيرها، كما قلت: الذي، ثم زدت نونًا عليها، ولم أغيرها، فقلت الذين، في الرفع والنصب والجر.

والقول الرابع: يحكى عن بعض الكوفيين أن الألف في هذان مشبهة بألف (يفعلان)، فلم تغير، كما لا يغير ألف يفعلان.

والقول الخامس: حكاه الزجاج، قال: القدماء يقولون: الهاء مضمرة ها هنا، والمعنى: أنه هذان لساحران، ويعترض هذا القول دخول اللام في الخبر.

والقول السادس: قاله ابن كيسان: قال: سألني إسماعيل بن إسحاق عنها، فقلت: الذي عندي أنه لما كان يقال في هذا الموضع الرفع والنصب والجر، وكانت التثنية يجب أن لا تغير، أجريت التثنية مجرى الواحد، فقال إسماعيل: ما أحسن هذا، لو تقدمك أحد بالقول به، حتى تؤنس به، فقلت: فيقول القاضي به حتى يؤنس به، فتبسم.

والقول السابع: حكاه ابو عمرو وغيره أنه من غلط الكاتب.

روي أن عثمان وعائشة رضي الله عنهما قالا: إن في الكتاب غلطًا ستقيمه العرب بألسنتها.

وعنهما: إن في الكتاب لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها، وهذا القول قد طعن فيه، لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قد أجمعوا على صحة ما بين اللوحين، فلا يمكن أن يجتمعوا على غلط "[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَن قَرَأَ بتشديدِ ﴿ إِنْ ﴾ ورفْعِ ﴿ هَٰذَانِ ﴾ في قولِهِ

(١) الهداية ٧/٤٦٥٧- ٤٦٦١.

تعالَى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[1]، وهيَ قراءةُ: أبي جعفرَ، وابنِ عامرٍ، ونافعٍ، وحمزةَ، والكسائيِّ، وروايةٍ عنْ عاصمٍ، ويعقوبَ، والحَسَنِ، وطلحةَ ابن مصرِّفٍ (ت١١٢هـ)، وغيرِهم[2].

وذَكَرَ فيها سبعةَ توجيهاتٍ، رَدَّ منها ثلاثةَ توجيهاتٍ، وسَكَتَ عنْ ثلاثةٍ، واستحسَنَ واحدًا.

التوجيهُ الأوَّلُ: أنَّها لُغَةٌ لبعضِ العَرَبِ، ونَسَبَ هذا القولَ لجُمْلةً مِن العُلَماءِ، لكنَّهم اختَلَفوا في أيِّ قبيلةٍ كانتْ هذِهِ اللغةُ، فحكَى أبو الخطَّابِ الأخفشُ[3] (ت ١٧٧هـ) أنَّها لُغَةُ بَنِي كِنَانةَ.

ونَسَبَها الفراءُ[4](ت٢٠٧هـ)، و أبو زيدٍ اللُّغَويُ[5] (ت٢١٥هـ)، والأخفشُ[6] (٢١٥هـ)، لبني الحارثِ بنِ كعبٍ، فيقولونَ: رأيتُ الزيدانِ، ومررتُ بالزيدانِ، وأنشَدُوا لهُ قولَ بعضِهم[7]:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِيْ العِظَامَ مِن الفَم

---

(١) سورة طه ٦٣.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٦٣، والتيسير ١٥١، والحجة لابن خالويه ٢٤٢.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٥.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢/١٨٤.

(٥) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٥.

(٦) ينظر: معاني الأخفش ٩٣.

(٧) البيتُ مِن الوافِر، وهو لهَوْبَرَ الحارثيِّ، لكنْ عجزُه في كُتُبِ اللغةِ والنَّحْوِ: دَعَتْهُ إِلَى هَابِيْ التُّرَابِ عَقِيْمِ. بَلْ إِنَّ مَكيًّا ساقَه في "المُشْكِلِ" ٢/٦٩ بمِثْلِ ما جاء في كتبِ اللغةِ والنَّحْوِ، فلعلَّهُ وَهِمَ هنا. ينظر: لسان العرب ٨/١٩٧ مادة: ص ر ع، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٠٧، وخزانة الأدب ٧/٤٥٣.

وحكَى الكسائيُّ[1] أنَّها لغةُ بَنِيْ الحارثِ بنِ كعبٍ، وخَثْعَمَ، وزَبيدٍ، وأهلِ تلكَ الناحيةِ.

بينَما نسَبَها ابنُ مالكٍ[2]، وأبو حيَّانَ[3] لبَنيْ العَنْبَر، وبَنيْ الهَجِيْمِ، ومُرَادٍ، وعُذْرَةَ.

قُلْتُ: و لا مانعَ مِن صِحَّةِ قولِ الجَميعِ، فكلٌّ نَقَلَ ما عَلِمَ.

وقد استحسَنَ مكيٌّ هذا التوجيهَ، وسبَقَهُ النحَّاسُ، وابنُ جريرٍ. وقال به من بعده ابنُ الأنباريِّ[4] (ت٥٧٧هـ)، وأبو حيَّانَ[5]،

والسَّمين الحلَبيُّ[6]، والألوسيُّ[7].

قالَ مكيٌّ:"وهذا القولُ قولٌ حَسَنٌ، لانَطْعَنُ فيهِ؛ لثقةِ الناقلينَ لهذِهِ اللغةِ، وتواتُرِ نَقْلِهِم، واتفاقِهِم على ذلكَ، وقدْ نَقَلَها أبو زيدٍ، وكانَ سيبويهِ ( ت١٨٠هـ)، إذا قالَ: (حَدَّثَنِيْ مَنْ أَثِقُ بِهِ) فإيَّاهُ يَعْنِيْ"[8].

التوجيهُ الثانيْ: الألفُ في ﴿ هَٰذَانِ ﴾ دِعامةٌ، وليسَتْ بلامِ الكلمةِ، فزِيْدَتْ عليها نونٌ، ولمْ تُغَيَّرْ، فصارتْ: ﴿ هَٰذَانِ ﴾، كمَا قِيْلَ: (الَّذِيْ)، ثُمَّ زِيْدَ عليهِ نونٌ، ولمْ

---

(١) ينظر: معاني الكسائي ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٦.

(٣) ينظر: البحر ٧/٣٥٠.

(٤) ينظر: البيان في تفسير غريب القرآن ٢/١٤٦.

(٥) ينظر: البحر ٧/٣٥٠.

(٦) ينظر: الدر ٨/٦٧.

(٧) ينظر: روح المعاني ٨/٥٣٥، وأثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي ١٧.

(٨) حكاه السيرافي عن أبي زيد من قوله، ينظر: لسان العرب ١٢/٨٦، وسير أعلام النبلاء ٩/٤٩٥.

تُغَيَّرْ، فقِيلَ: (الَّذِيْنَ). نَسَبَ مكيٌّ هذا القولَ للفراءِ[1].

التوجيهُ الثالثُ: أنَّ الألفَ في ﴿ هَٰذَانِ ﴾ مشبَّهةٌ بأَلِفِ (يَفْعَلانِ)، فلمْ تُغَيَّرْ كَمَا لا يُغَيَّرُ ألفُ (يَفْعَلانِ)، نَسَبَهُ مكيٌّ لبعضِ الكوفيينَ[2].

التوجيهُ الرابعُ: أنَّهُ لـمَّا كانَ يُقالُ في موضعِ النَّصْبِ والرفعِ والجَرِّ: هذا، وكانتْ التثنيةُ يجبُ أنْ لاتُغيَّرَ، أُجريَتْ التثنيةُ مَجْرَى الواحدِ. نَسَبَهُ مكيٌّ لابنِ كَيْسَان[3](ت٢٩٩هـ)،

وهوَ قولُ ابنِ تَيميَّةَ[4] (ت٧٢٨هـ)، و ردَّهُ أبو عليٍّ الفارسيِّ[5].

وهذهِ الأقوالُ الثلاثةُ الأخيرةُ سَكَتَ مكيٌّ عنها، فلمْ يَستحسِنْها أوْعتَرِضْ عليها.

التوجيهُ الخامسُ: أنَّ الهاءَ مُضمَرةٌ فيْ ﴿ إِنْ ﴾، والمعنَى: إنَّهُ هذانِ لساحرانِ، حكاهُ الزجَّاجُ كما قالَ مكيٌّ[6]، ثُمَّ اعترضَ مكيٌّ عليهِ بدخولِ اللامِ الخبرِ، وهذا لا يجوزُ. وضعَّفَه مِن بعدُ ابنُ الأنباريِّ[7] مُعَلِّلًا ذلكَ بأنَّهُ لم يَرِدْ كذلكَ إلا في الشِّعْرِ.

التوجيهُ السادسُ:أنْ تكونَ ﴿إِنْ﴾ بمعنَى: نَعَمْ. نَسَبَهُ مكيٌّ للمُبَرِّدِ[8]،

---

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/١٨٤.

(٢) ونسبه القرطبي ١١/٢١٦ لبعض الكوفيين -أيضًا-، ولم أقف على قائله.

(٣) لم أقف عليه في كتابه "الموفقي"، وذكره القفطي في الإنباه ٣/٥٨، وينظر: ابن كيسان النحوي ٨٣.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/٢٥٤.

(٥) ينظر: الحجة للفارسي ٥/٢٣١.

(٦) ينظر: معاني الزجاج ٣/٣٦٣.

(٧) ينظر: البيان ٢/١٤٦.

(٨) لم أقفْ عليه في "المقتضب".

وإسماعيلِ القاضيْ[1] (ت٢٨٢هـ)، والزجَّاجِ[2]، والأخفشِ الأصغرِ[3] (ت ٣١٥هـ).

ثُمَّ ساقَ حديثًا عنْ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ (ت٤٠هـ) -رَضِيَ اللهُ عنْهُ- أَنَّهُ قالَ: "لا أحصيْ كَمْ سَمِعْتُ النبيَّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- على مِنْبَرِهِ، يقولُ:

(إِنِ الحَمْدُ لله، نحمَدُهُ ونستعينُهُ)"[4]، يَعنِي: يَرفَعُ (الحَمْد)، يَجعَلُها بمعنَى: نَعَمْ.

وساقَ شاهدَينِ مِن الشِّعْرِ، وهُمَا:

قولَ ابنِ قَيْسِ الرُّقيَّاتِ[5] (ت٧٥هـ):

بَكَرَتْ عَليَّ عَـوَاذِلي ... يَـلْـحَـيْـنَـنِي وَأُلُـوْمُـهُـنَّـهْ

وَيقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـلَا ... كَ وقدْ كبُرتَ، فأقولُ: إنَّهْ

وقولَ الآخرِ[6]:

لَيْتَ شِعْرِيْ هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءُ ... مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنِ اللِّقَاءُ.

ثُمَّ قالَ مكيٌّ: "وهذا قولٌ حَسَنٌ لولا دخولُ اللامِ في الخَبَرِ". واستبعدهُ مِن

---

(١) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٤.

(٢) ينظر: معاني الزجاج ٣/٣٦٣.

(٣) ينظر: إعراب النحَّاس ٣/٤٤.

(٤) لم أقفْ على الحديث في الصحاح والسنن والمسانيد، لكنْ ذكرَهُ النحَّاسُ بسنده في إعرابه ٣/٤٤، وفيه: عمرو بن جُمَيْع الكوفي، قال عنه الدراقطني: متروك، وقال ابن عَدي: كان يتهم بالوضع، وقال البخاري: منكر الحديث. ينظر: ميزان الاعتدال ٣/٢٥١. فالحديث إذًا لا يصح.

(٥) البيتان من مجزوء الكامل، وهما في ديوانه ٦٦.

(٦) لم أقفْ على قائلِه، وقال النحَّاسُ: "قال داودُ بن الهيثم: أنشدني ثَعْلَبُ:..." فذَكَرَهُ. ينظر: إعراب النحَّاس ٣/٤٥.

بعدُ ابنُ عَطِيَّةَ[1]، وابنُ الأنباريِّ[2]، وابنُ الحاجبِ[3] (ت٦٤٦هـ)، وابنُ مالكٍ[4]، والألوسيُّ[5].

التوجيهُ السابعُ: أنَّهُ غَلَطٌ مِن الكاتبِ، ثُمَّ ساقَ أثرًا عنْ عثمانَ بنِ عفَّانِ، وعائشةَ (ت ٦٨هـ) - رَضِيَ اللهُ عنهما- أنَّهما قالَا: "إنَّ في الكتابِ غلَطًا ستُقِيمُهُ العرَبُ بأَلسِنَتِها"، وفي روايةٍ: "لَـحْنًا "[6].

قالَ مكيٌّ: "وهذا القولُ قدْ طُعِنَ فيهِ؛ لأنَّ أصحابَ النبيِّ - صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ- قدْ أجمَعُوا على صحةِ ما بينَ اللَّوحَينِ، فلا يُمْكِنُ أنْ يجتمِعُوا على غَلَطٍ".

وقال به من بعده المَهْدَوِيُّ[7] (ت ٤٤٠هـ)، وابنُ تيميَّةَ[8] ،

وابنُ هِشامٍ[9] (ت٧٦١هـ)، في ردِّ هذا التوجيهِ بهذا التعليلِ.

قالَ ابنُ هشامٍ: "وهذا الخَبَرُ باطلٌ لا يَصِحُّ مِن وجوهٍ، أحدِها: أَنَّ الصحابةَ، رَضِيَ اللهُ عنهُمْ، كانُوا يتسارعونَ إلى إنكارِ أدنَى المُنكَراتِ، فكيفَ يقرؤُونَ اللَّحْنَ في القرآنِ، معَ أَنَّهُ لا كُلْفَةَ عليهم في إزالتِهِ.

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ١٠/٤٧.

(٢) ينظر: البيان ٢/١٤٦.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٥٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/١٨٨.

(٥) ينظر: روح المعاني ٨/٥٣٥.

(٦) هذا الأثر في صحته نظر، كما سيأتي قريبًا ما قاله مكيّ وابن تيمية وابن هشام فيه.

(٧) ينظر: شرح الهداية ٢/٤١٩.

(٨) ينظر: مجموع الفتاوى ١٥/٢٥٤، ٢٥٥، ورسالةٌ في توجيهِ القراءاتِ الواردةِ في قولِهِ تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾، ضِمْنَ مجلَّةِ كليةِ اللغةِ العربيةِ بجامعةِ الأزهرِ، العدد ١٦، ٦١٥- ٦٦٣.

(٩) ينظر: شرح شذور الذهب ٧٥.

والثانيْ: أنَّ العربَ كانتْ تستقبِحُ اللَّحْنَ غايةَ الاستقباحِ في الكلامِ، فكيفَ لايستقبحونَ بقاءَهُ في المُصحَفِ؟!.

والثالثِ: أنَّ الاحتجاجَ بأنَّ العَرَبَ ستقيمُهُ بألسِنَتِها غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ المُصحَفَ يَقِفُ عليهِ العربيُّ والعَجَمِيُّ"[1].

هذا، وقدْ ساقَ مكيٌّ المسألةَ بنحْوِ سِياقِ النحَّاسِ[2].

والأقربُ مِن هذِهِ التوجيهاتِ: الأوَّلُ، ولاداعيَ للتقديراتِ النحْويةِ المُتَكَلَّفَةِ ما دامَ أنَّهُ ثَبَتَ في لِسانِ جَمْعٍ مِن القبائِلِ العربيةِ هذِهِ اللغةَ، واللهُ أعلمُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[3]: " **وإنما حسن الرفع في (سواء) لن الفعل قد استوفى مفعوليه، فارتفع (سواء) على الابتداء، كما قيل: سواء العاكف فيه والبادي.**

**وإنما اختير الرفع في (سواء) لأنه اسم في معنى المصدر، فلم يحسن جريه على الأول فارتفع بالابتداء، إذ الفعل قد تعدى إلى مفعوليه.**

**ولو كان في موضع (سواء) مستوٍ لحسن النصب لأنه يجري على الأول، فينصب مع المعرفة على الحال، وهذا هو الاختيار عند سيبويه وجميع النحويين.**

**ويجوز النصب عند سيبويه وغيره كما أجاز: مررت برجل سواء عليه الخير**

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٣/ ٤٥.

(٣) سورة الجاثية ٢١.

**والشر، إذا نصبت على الحال، إذ قبله معرفة.**

**فكما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حلا للمعرفة، وهو بعيد، لأن الأسماء التي ليست بجارية على الفعل الرفع فيها الاختيار عند النحويين إذا رفعت ظاهرًا بعدها "**[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ﴿سَوَآءً﴾ في قولِ اللهِ - تعالَى-: ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾[2] قراءتَينِ: بالرفعِ والنصْبِ، ولمْ يسمِّ قارئًا بالرفعِ، وقدْ قرأَ بِهِ ابنُ كَثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرٍو، وابنُ عامرٍ، وعاصمٍ في روايةٍ، ويعقوبُ، وأبو جعفرَ، وغيرِهم[3].

واستحسَنَ الرفعَ معلِّلًا ذلكَ بعلَّتَينِ:

الأولى: أنَّ الفعلَ قد استوفَى مفعولَيهِ، فارتَفَعَ ﴿ سَوَآءً ﴾ على الابتداءِ.

الثانيةِ: أنَّ ﴿ سَوَآءً ﴾ اسمٌ فِيْ معنَى المصدَرِ، فلمْ يحسُنْ أنْ يَجْرِيَ علَى الأَوَّلِ، فارتفعَ بالابتداءِ.

وقدْ سَبَقَهُ فِيْ اختيارِها الخليلُ (ت١٧٠هـ)، وسيبويهِ[4]، والأخفشُ[5]،

---

(١) الهداية ١٠/٦٧٨٣.

(٢) سورة الجاثية ٢١.

(٣) ينظر: السبعة ٥٩٥، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٦١، والكشف ٢/٢٦٨.

(٤) لم أقف عليه في الكتاب، وذكره الزجاج في "معانيه". ينظر: ٤/٤٤٣، والنحاس في "إعرابه". ينظر: ٤/١٤٦.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ٢/٥١٧.

والزجَّاجُ[1]، والنحَّاسُ[2]، بَلْ لمْ يُجِزْ النحَّاسُ القراءةَ إلَّا بِها.

وضَعَّفَ أبو حيَّانَ[3]، والسمينُ[4] رَفْعَ ﴿ سَوَآءً ﴾ علَى الابتداءِ؛ لأنَّها نَكِرةٌ لا مُسِوِّغَ لَها، وإنَّما هيَ خَبَرٌ و﴿ مَّحْيَاهُمْ ﴾ مُبْتَدأٌ.

أمَّا النَّصْبُ فقدْ ذَكَرَ أنَّها قراءةُ عاصمٍ، وحمزةَ، والكسائيِّ[5]، واستَبعَدَ النَّصْبَ علَى الحالِيَّةِ، مُعَلِّلًا ذلكَ بقولِهِ: "لأنَّ الأسماءَ التيْ ليسَتْ بجارِيَةٍ علَى الفعلِ فالرفْعُ الاختيارُ فيها عندَ النحْويينَ إذا رفعتَ ظاهرًا بعدَها".

وسَبَقَهُ في استبعادِها النحَّاسُ[6]، بَلْ لمْ يُجِزْها.

بينَما أجازَها جمهورُ النحاةِ كالخليلِ، وسيبويهِ[7]، والأخفشِ[8]، والزجَّاجِ [9]، والنحَّاسِ[10]، وابنِ الأنباريِّ[11]، والعُكْبَريِّ[12]،

---

(١) ينظر: معاني الزجاج ٤/٤٤٣.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٤/١٤٦.

(٣) ينظر: البحر ٨/٤٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٦٤٩.

(٥) ينظر: السبعة ٥٩٥، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٦١، والكشف ٢/٢٦٨.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٤/١٤٦.

(٧) ينظر: معاني الزجاج ٤/٤٤٣، وإعراب النحاس ٤/١٤٥.

(٨) ينظر: معاني الأخفش ٢/٥١٧.

(٩) ينظر: معاني الزجاج ٤/٤٤٣.

(١٠) ينظر: إعراب النحاس ٤/١٤٥.

(١١) ينظر: البيان ٢/٣٦٥.

(١٢) ينظر: التبيان ٢/١١٥٢.

وأبي حيَّانَ[1]، والسمينِ الحلَبيِّ[2]، واختارَها أبو عُبَيدٍ[3].

وعَلَّلُوا ذلكَ بما ذكَرَهُ مكيٌّ بأنَّهُ كما جازَ أنْ يكونَ ﴿ سَوَآءً ﴾ فيْ نحوِ قولِنا: (مررتُ برَجُلٍ سواءً عليهِ الخيرُ والشرُّ)، كمَا جازَ أنْ يكونَ صفةً للنكرةِ جازَ أنْ يكونَ حالًا للمعرِفَةِ.

هذا، وقدْ ساقَ مكيٌّ القراءتينِ وتوجيهِهما بنحوِ سياقِ النحَّاسِ[4] معَ بعضِ التصرُّفِ والاختصارِ.

والأقربُ: ثبوتُها وصحتُها؛ لقراءةِ الأئمةِ الكبارِ بها ممَّنْ جازُوا القنطرةَ، فلا التفاتَ حينئذٍ لقولِ مُضَعِّفٍ، لا سيَّما وأنَّ القراءةَ قدْ وُجِّهَتْ نحْويًا، واللهُ أعلَمُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ ۞ ﴾[5]: " **روي عن ابن عامر (زُيِّن) بالضم، (قتل) بالرفع: اسم ما لم يسم فاعله، (أولادهم) بالخفض على الإضافة، (شركاؤهم) بالرفع على إضمار فعل دل عليه (زُيِّن) كأنه قيل: زيَّنه شركاؤهم،**

---

(١) ينظر: البحر ٨/٤٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ٩/٦٤٨.

(٣) لم أقفْ في كتابه: "غريب الحديث"، وذكره النحاس في "إعرابه"، ينظر ٤/١٤٦.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٤/١٤٥، ١٤٦.

(٥) سورة الأنعام ١٣٧.

وحكى النحويون أنه يجوز: ضُرِب زيدٌ عمروٌ، كأنه قيل: ضُرِب زيدٌ عمروٌ، كما قال الشاعر:

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة.

كأنه قال: يبكيه ضارع.

وروى أبو عبيد عن ابن عامر (زُين) بالضم مثل الأول، (قتلُ) بالرفع، (أولادهم) بالنصب، (شركائهم) بالخفض على التفريق بين المضاف والمضاف إليه، وهو بعيد في الكلام، وبذلك قرأنا لابن عامر، وهي رواية الشاميين عنه، وإنما يجوز في الظرف وحروف الخفض، وقد روي بيت يجوز فيه ذلك، وهو:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ القَلُوصَ أَبِيْ مَزَادَه

وقد روي عن ابن عامر أيضًا مثل القراءة الأولى، إلا أنه خفض الشركاء مع خفض الأولاد، فهذا يجوز على أن تبدل الشركاء من الأولاد؛ لأن الأولاد شركاؤهم في النسب والميراث.

وأما قراءة الجماعة بفتح الزاي، ونصب (قتلَ) وخفض الأولاد، ورفع الشركاء، فهو ظاهر الكلام ووجهه "[1].

ذَكَرَ مكيٌّ فِيْ قولِهِ تعالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ ۞ ﴾[2] أربعَ قراءاتٍ، اختارَ واحدةً، واستبعدَ أُخرَى، وأجازَ اثنتينِ.

---

(١) الهداية ٣/٢١٩٥- ٢١٩٧.

(٢) سورة الأنعام ١٣٧.

فأمَّا التي اختارَها فهيَ قراءةُ الجماعةِ[1] بفتحِ الزايِ، ونصْبِ القتل، وخفْضِ الأولادِ، ورفْعِ الشركاءِ.

وقد اختارَها مِن قبلُ: ابنُ جريرٍ[2]، والنحَّاسُ[3]، بَلْ إنَّ ابنَ جريرٍ لمْ يُجِزْ القراءةَ بغيرِها.

وقال به من بعده القرطبيُّ[4].

وإعرابُ الآيةِ علَى هذِهِ القراءةِ: ﴿ زَيَّنَ ﴾ مبنيٌّ للمعلومِ، و ﴿ © ﴾ فاعلُهُ، و ﴿قَتْلَ ﴾ مفعولٌ بِهِ، و ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ مجرورٌ بالإضافةِ.

وأما القراءةُ التي أجازَها فذَكَرَ أنَّها قراءةُ ابنِ عامرٍ[5]، بضمِّ الزايِ، ورفْعِ ﴿قَتْلَ ﴾، و خفْضِ الأولادِ والشركاءِ.

وأجازَها علَى إبدالِ الشركاءِ مِن الأولادِ؛ لأنَّ الأولادَ شركاؤُهُمْ في النَّسَبِ والميراثِ.

وقدْ سَبَقَهُ النحَّاسُ[6] في قَبولِها لِلعِلَّةِ نفسِها. وقال به من بعده العُكْبَرِيُّ[7]،

---

(١) ينظر: السبعة ٢٧٠، والمبسوط ٢٠٣، والمحتسب ١/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: جامع البيان ٩/ ٥٧٧.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٩٨.

(٤) ينظر: جامع أحكام القرآن ٧/ ٩١.

(٥) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٩٨، والمشكل ١/ ٢٩٢، والمحرر ٥/ ٣٦٢.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٩٨.

(٧) ينظر: التبيان ١/ ٥٤١.

والسمينُ[1].

بينَما استَبعدَها ابنُ الأنباريِّ[2].

كَما أجازَ قراءةً مروِيَّةً عن ابنِ عامرٍ [3] بضمِّ الزايِ فِيْ ﴿ زَيَّنَ ﴾، ورفْعِ ﴿ قَتْلَ ﴾، وخفْضِ ﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾ بالإضافةِ، ورفْعِ ﴿ © ﴾ بإضمارِ فِعْلٍ دَلَّ عليهِ ﴿ زَيَّنَ ﴾، كأنَّهُ قِيلَ: زيَّنَهُ شُرَكاؤُهُمْ.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ النحْويينَ أجازُوا: ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو، كأنَّهُ قالَ: ضَرَبَهُ عمرٌو، ومِنْهُ قولُ الشاعرِ[4]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ..... كأنَّهُ قالَ: يَبْكِيْهِ ضَارِعٌ،

وقد سَبَقَهُ في القولِ بجوازِها: الفرَّاءُ[5]، وقال به من بعده ابنُ الأنباريِّ[6].

وأمَّا التيْ استَبعدَها فذَكَرَ أنَّها روايةُ أبي عُبَيْدٍ عن ابنِ عامرٍ[7] بضمِّ الزايِ

---

(١) ينظر: ٥/١٧٨.

(٢) ينظر: البيان ١/٣٤٣.

(٣) وقرأ بها -أيضًا- أبو عبد الرحمن السلمي، وعلي بن أبي طالب وغيرهم. ينظر: مختصر ابن خالويه ٤٦، والمحتسب ١/٢٢٩، ومعاني الفراء ١/٣٥٧.

(٤) صدْرُ بيتٍ مِن الطويلِ للَبيدِ بنِ رَبيعة، وعجْزُه: ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ، ينظر ديوانه ٤٠٨، ويُنسَبُ لغيره، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية ٢/٧٥، ٧٦.

(٥) ينظر: معاني الفراء ١/٣٥٧.

(٦) ينظر: البيان ١/٣٢٧.

(٧) ينظر: السبعة ٢٧٠، والمحتسب ١/٢٣٠، والمشكل ١/٢٩٢.

فِيْ ﴿ زَيَّنَ ﴾، ورفْعِ ﴿ قَتْلَ ﴾، ونصْبِ ﴿ أَوْلَٰدِهِمْ ﴾، وخفْضِ ﴿ © ﴾ علَى التفريقِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ رُوِيَ فيهِ بَيْتٌ، وهوَ[1]:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ القَلُوصَ أَبِيْ مَزَادَه

واستَبعدَهُ.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ هذا لا يجوزُ إلَّا فِيْ الظُّروفِ وحروفِ الجَرِّ.

وقدْ أنكرَها قبلَهُ أبو عُبَيْدٍ[2]، والفَرَّاءُ[3]، وابنُ جَريرٍ[4]، وأحمدُ بنُ حَمْدانَ النحْويُّ[5] (ت٣٣٣هـ)،

والنحَّاسُ[6]، وابنُ خالَوَيهِ[7]، وأبو عليٍّ الفارسيُّ[8].

وقال به من بعده الزَّمخشَريُّ[9]، وابنُ عَطيَّةَ[10]، وابنُ الأنباريِّ[11]، والرازيُّ[12]،

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الكتاب ، ومجالس ثعلب ١٢٥، والخزانة ٤/ ٤١٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/ ١٦٢.

(٣) ينظر: معاني الفراء ١/ ٣٥٧.

(٤) ينظر: جامع البيان ٩/ ٥٧٧.

(٥) ينظر: جامع أحكام القرآن ٧/ ٩٢.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٩٨.

(٧) ينظر: حجة ابن خالويه ١٥٠، ١٥١.

(٨) ينظر: حجة الفارسي ٣/ ٤١١.

(٩) ينظر: الكشاف ٢/ ٧٠.

(١٠) ينظر: المحرر ٥/ ٣٦٢.

(١١) ينظر: البيان ١/ ٣٤٣.

(١٢) ينظر: مفاتيح الغيب ١٣/ ١٩٥.

والعُكْبَرِيُّ[1]، وابن جُزَيٍّ[2](ت٧٤١هـ).

وخالَفهمْ الكِرْمانيُّ[3] (ت٥٠٥هـ)، وأبو شَامَةَ المَقْدِسيُّ[4](ت٦٦٥هـ)، وأبو حيَّانَ[5]، والسمينُ الحلَبيُّ[6]، وابنُ الجَزَريِّ[7]، والشِّهابُ الخَفَاجيُّ[8] (ت١٠٦٩هـ)، وأحمدُ البَنَّا [9] (ت١١١٧هـ)، وابنُ عاشورٍ[10] (ت ١٣٩٣هـ)، وغيرُهم[11]، فقالُوا بجَوازِ القراءةِ.

قالَ أبو حيَّانَ: "وبعضُ النَّحْويينَ أجازَها، وهوَ الصحيحُ؛ لوجودِها في هذِهِ القراءةِ المتواترةِ المنسُوبةِ إلَى العربيِّ الصريحِ المَحْضِ ابنِ عامرٍ، الآخذِ القرآنَ عنْ عثمانَ بنِ عفَّانَ قبلَ أنْ يظهرَ اللَّحْنُ في لِسانِ العَرَبِ"[12].

وقالَ السمينُ: "وهذِهِ القراءةُ متواتِرةٌ صحيحةٌ، وقدْ تَجَرَّأَ كثيرٌ مِن الناسِ

---

(١) ينظر: التبيان ١/٥٤١.

(٢) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/٢٨٧.

(٣) ينظر: إبرز المعاني ٤٦٦، والدر المصون ٥/١٦٢.

(٤) ينظر: إبراز المعاني ٤٦٣.

(٥) ينظر: البحر ٤/١٨٥-١٨٦.

(٦) ينظر: الدر ٥/١٦١-١٧٥.

(٧) ينظر: النشر ٢٤٥-٢٥٠.

(٨) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤/١٢٨.

(٩) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/٣٢-٣٤.

(١٠) ينظر: التحرير والتنوير ٧/٧٧.

(١١) ينظر: في أصول النحو ٤٠-٤٥.

(١٢) البحر ٤/١٨٥.

على قارئِها بما لا ينبغيْ، وهوَ أعلَى القُرَّاءِ السبعةِ سندًا وأقدمُهمْ هِجرةً"[1].

وقدْ أطنبَ هؤلاءِ في الذَّبِّ عنْ هذِهِ القراءةِ وقارئِها، وسَرْدِ الشواهدِ مِن نَثْرِ العَرَبِ وشِعْرِهِمْ في الفَصْلِ بينَ المُتَضايفَيْنِ.

والصحيحُ: ثبوتُ القراءةِ؛ لِـمَا عَلَّلَ بِهِ أبو حيَّانَ والسمينُ. واللهُ أعلمُ.

هذا، وقدْ ساقَ مكيٌّ المسألةَ بنحوِ سياقِ النحَّاسِ، ووافَقَهُ الرأيَ فيْ قَبولِ بعضِ هذِهِ القراءاتِ وردِّ بعضِها[2] كما سَبَقَ.

***

(١) الدر ٥/١٦١.

(٢) إعراب القرآن ٢/٩٧، ٩٨، ٩٩.

## المَبْحَثُ الثَّانِيْ:

## ما قُرِئَ بالنَّصْبِ مِن الأَسْمَاءِ.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ : ; > = < ? @ A ﴾[1]: " من قرأ (يابن أم) بالفتح، فالتقدير عند الكسائي والفراء وأبي عبيد: يا ابن أماه، ثم حذف.

وهو عند البصريين يبنى كخمسة عشر.

ومن كسر الميم، فقال أبو حاتم والأخفش: حذف الياء لدلالة الكسرة عليها، وهي لغة لبعض العرب، يقولون: يا غلامَ غلامِ أَقبِلْ.

وحكى الأخفش: هذا غلامِياهذا، بغير ياء في غلامي.

وأحسن منه عند أهل النظر: أن يكون بناء الاسم اسمًا واحدًا، ثم أضافه بعد ذلك.

وشبه أبو عمرو الفتح بقولهم: هو جاري بيت بيت، ولقيته كفةً كفةً يافتى "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ﴿ ; > ﴾ مِنْ قولِهِ -تعالَى-: ﴿ : ; > = < ? @ A ﴾[3] قُرِئتْ علَى وجهَينِ، ولمْ يَنْسِبْهُما لقارئٍ مُعَيَّنٍ.

---

(١) سورة الأعراف ١٥٠.

(٢) الهداية ٤/ ٢٥٦١، ٢٥٦٢.

(٣) سورة الأعراف ١٥٠.

القراءةُ الأُولَى: فَتْحُ الميمِ فِيْ ﴿ > ﴾، وقرأَ بها ابنُ كَثيرٍ، وأبو عمرٍو، وأبو جعفرَ، وهيَ روايةٌ عنْ عاصمٍ[1].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ تقديرَها عندَ الكسائيِّ[2]، والفَرّاءِ[3]، وأَبِيْ عُبَيْدٍ[4]: يا ابنَ أُمَّاهُ، ثُمَّ حَذَفَ الأَلِفَ والهاءَ، وأَنَّـهُ عندَ البَصْريينَ[5] مبنيٌّ علَى فتْحِ الـجُزْأَيْنِ كَـ(خمسةَ عَشَرَ).

واختارَ مكيٌّ فِيْ "المُشْكِلِ" قولَ البَصْريينَ، واستَبعدَ قولَ الكوفيينَ؛ لأنَّ الأَلِفَ عِوَضٌ مِن الياءِ، وحَذْفُ الياءِ إنَّما يكونُ فِيْ النداءِ وليسَ ﴿ > ﴾ نِداءً[6].

وقال به من بعده ابنُ الأنباريِّ فِيْ ذلكَ[7].

والذيْ أُمِيْلُ إليهِ قولَ البَصْريينَ؛ لِـمَا عَلَّلَ بِهِ مكيٌّ.

القراءةُ الثانيةُ: كَسْرُ المِيْمِ فِيْ ﴿ > ﴾ . وقرأَ بها حمزةُ، والكسائيُّ، وعاصمٌ -في روايةٍ-، وابنُ عامرٍ، وخَلَفٌ (ت٢٢٩هـ)، والمُفَضَّلُ(ت١٦٨هـ)، والـحَسَنُ، والأعمشُ[8].

---

(١) ينظر: السبعة ٢٩٥، والنشر ٢٦٥، وإرشاد المبتدي ٢٤١.

(٢) ينظر: معاني الكسائي ١٤٧.

(٣) ينظر: معاني الفراء ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ١٥٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٠١، ومعاني الأخفش ١/ ٣٣٨، ومعاني الزجاج ٢/ ٣٧٨، ٣٧٩.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٣١.

(٧) ينظر: البيان ١/ ٣٧٥.

(٨) ينظر: السبعة ٢٩٥، والنشر ٢٦٥، وإرشاد المبتدي ٢٤١.

وذَكَرَ لها توجيهَينِ:

الأوَّلَ: نَسَبَهُ للأخفشِ[1]، وأبيْ حاتِمٍ[2]: أنَّـهُ حَذَفَ الياءَ لدَلالةِ الكَسْرَةِ عليها، وهيَ لُغَةٌ لبعضِ العَرَبِ، يقولونَ: يا غُلَامَ غُلَامِ أَقْبِلْ[3].

الثانيَ: أنَّ بناءَ الاسمينِ واحدٌ، ثُمَّ أضافَهُ بعدَ ذلكَ فكَسَرَ الميمَ، ولمْ يَذكُرْ غيرَ هذا التوجيهِ فيْ "المُشْكِلِ"[4].

واختارَهُ الأخفشُ[5]، والزجَّاجُ[6]، ونَسَبَهُ السَّمينُ للبصريينَ[7].

وقدْ ساقَ مكيٌّ القراءتينِ بتوجيهاتِهما بنَحْوِ سِياقِ النحَّاسِ[8].

والأقربُ: التوجيهُ الثانيْ؛ لأنَّ لُغَةَ حَذْفِ الياءِ فيْ: (غُلَام)، لُغَةٌ شاذَّةٌ، كمَا ذَكَرَ ذلكَ النحَّاسُ[9] وغيرُهُ[10]، والأَولَى حَمْلُ القرآنِ علَى غيرِ الشاذِّ.

***

(١) ينظر: معاني الأخفش ١/٣٣٨.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٢/١٥٢.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ٢/٣٧٩.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٣١.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ١/٣٣٨.

(٦) ينظر: معاني الزجاج ٢/٣٧٩.

(٧) ينظر: الدر ٥/٤٦٧.

(٨) ينظر: إعراب النحاس ٢/١٥٢.

(٩) ينظر: إعراب النحاس ٢/١٥٢.

(١٠) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٥، ٢٩٦، وشرح المفصل ٢/١٣، وشرح الكافية للرضي ١/٣٩٢.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴾[1]:" قرأ علقمة

(١) سورة التوبة ٤٠.

والحسن ويعقوب، (وكلمة الله) بالنصب، وهو بعيد من وجوه:

أحدها: أن الرفع أبلغ؛ لأنها لم تزل كذلك، والنصب يدل على أنها جُعلت كذلك بعد أن لم تكن عليا.

وبعيدٌ أيضًا من أنه يلزم أن يقال: وكلمته هي العليا؛ لأنه يجوز في الكلام: (أعتق زيدٌ غلام أبي زيد)، والثاني هو الأول.

وزعم قول أن إظهار الضمير في هذا حسن؛ لأن فيه معنى التعظيم؛ ولأن المعنى لا يُشكِل، وليس بمنزلة زيد ونحوه الذي يشكل، قال: وهو مثل ما أنشد سيبويه:

لا أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ ..... .

ومثل: ] 9 : ; < = > ? @ A Z"[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ عَلْقَمَةَ (ت ٦٢ هـ)، والحَسَنَ، ويعقوبَ[2]، قَرَؤُوا قولَ الله تعالى: ﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴾[3] بنَصْبِ: ﴿وَكَلِمَةُ﴾،

---

(١) مُشْكِل إعراب القرآن ١/٣٦٣.

(٢) ينظر: معاني الفراء ١/١٥٥.

(١) الهداية ٤/٣٠٠٣.

(٢) قرأ بها أيضًا: المطَّوِعِيُّ، وابنُ عباسٍ، وأبو مَجْلِزٍ، والأعمشُ، وعِكْرِمة، وقتادةُ، والضحَّاكُ، وغيرُهم، ينظر: مختصر شواذ القرآن ٥٨، النشر ٢٨٢، والشَّمْعَة في انفراد الثلاثة عن السبعة ٣٧٣.

(٣) سورة التوبة ٤٠.

واستبعدَها مِن وَجْهينِ:

الأوَّلِ: أنَّ الرفعَ أبلغُ، لأنَّها لم تَزَلْ كذلكَ، والنصبُ يدلُّ على أنَّها جُعِلَتْ كذلكَ بَعْدَ أنْ لمْ تَكُنْ عُلْيَا.

الثانِي: أنَّهُ يَلزَمُ أنْ يُقالَ: وكلمتُهُ هيَ العُلْيا؛ لأنَّهُ لا يجوزُ في الكلامِ: (أعتقَ زيدٌ غلامَ أبي زيدٍ) والثانِي هوَ الأولُ.

وقالَ في كتابِهِ "المُشْكِل" : " وإنَّما جَاءَ إِظهارُ مثلِ هذا في الشِّعْرِ، وقدْ أجازَهُ قومٌ في الشِّعْرِ وغيرِهِ، وفيهِ نَظَرٌ"[1].

وقدْ سَبَقَهُ في استبعادِها الفراءُ[2]، وأبو حاتِمٍ(٣)، وقال به ابنُ الأنباريِّ[4]،

---

(١) مُشْكِل إعراب القرآن ١/٣٦٣.

(٢) ينظر: معاني الفراء ١/١٥٥.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٢/٢١٦.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٠.

والعُكْبَرِيُّ[٥].

وزادَ العُكْبَريُّ عِلَّةً ثالثةً، وهيَ: أنَّ توكيدَ مثلَ ذلكَ بـ(هيَ) بعيدٌ؛ إذ القياسُ أنْ يكونَ إيـَّاها[٦].

قالَ السمينُ الحلبيُّ رادًّا هذهِ التعليلاتِ:" أمَّا الأوَّلُ فلا ضَعْفَ فيهِ؛ لأنَّ القرآنَ مَلْآنُ مِن هذا النَّوعِ، وهوَ مِن أحسَنِ ما يكونُ؛ لأنَّ فيهِ تنظيمًا وتفخيمًا[١]،

---

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٤٥، والتفسير المنير ١٠/ ٢١٢.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٤٥.

(١) الدر المصون ٦/ ٥٢، وقد قرَّرَ هذه القاعدةَ كثيرٌ مِن النُّحاةِ، منهم: الزمخشري في المفصَّل ١٤٦.

وأمَّا الثانيْ فلا يَلزمُ ما ذُكِرَ، وهوَ أنْ يكونَ الشيءُ المُصَيَّرُ على الضِدِّ الخاصِّ، بَلْ يدلُّ التصييرُ على انتقالِ ذلكَ الشيءِ المصيَّرِ عن صفةٍ ما إلى هذِهِ الصفةِ، وأمَّا الثالثُ: فهيَ ليستْ تأكيدًا أَلبتَّةَ، إنَّما هيَ ضميرُ فَصْلٍ على حالِها، وكيفَ يكونُ تأكيدًا وقدْ نَصَّ النحويونَ على أنَّ المُضْمَرَ لا يؤكِّدُ المُظْهَرَ"[1].

كما أثبتَ القراءةَ أبو بكرٍ الأنباريُّ[2] (ت ٣٢٨ هـ)، والنحَّاسُ[3].

والصحيحُ: ثبوتُها وصحَّتُها؛ لِـمَا أَجابَ بِهِ السَّمِينُ، وهيَ قبلَ ذلكَ ثابتةٌ بالسَّنَدِ الصحيحِ المتواترِ عنْ أئمةِ القُرَّاءِ، فقدْ رواها أبوعليٍّ الأهوازيُّ (ت ٤٤٦ هـ) بسندِهِ عنْ يعقوبَ[4]، فلا التفاتَ حينئذٍ لقولِ مُضَعِّفٍ.

وما أحسَنَ ما قالَهُ بعضُ المعاصِرينَ في حديثِهِ عنْ قراءةِ النَّصْبِ:" وهذا الاحتجاجُ وردُّهُ مِن بابِ تحصيلِ الحاصِلِ، فهوَ محمولٌ على عدمِ ثبوتِ القراءةِ عندَ المُنْكِرينَ، وإلَّا فبَعْدَ ثبوتِ تواترِ القراءةِ ليسَ للكُلِّ إلَّا التسليمُ بجوازِ القراءةِ بها وضبطِ قواعدِ العربيةِ عليها،

---

(١) الدر المصون ٦/ ٥٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٠٠.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٢/ ٢١٦.

(٤) ينظر: مفردة يعقوب ١٠٤.

وليسَ العكسُ"[1].

ويقولُ آخَرُ في هذِهِ القراءةِ:" وأهلُ العِلْمِ بكتابِ اللهِ على أنَّه لا يجوزُ رَدُّ قراءةٍ متواتِرةٍ، وإنْ بَدَا أَنَّ غيرَها أظهرُ في العربيةِ وأَشْيَعُ، فليسَ مَعيارُ القَبولِ الردِّ والترجيحِ بينَ القراءاتِ إلا درجةُ وَثاقَةِ السَّنَدِ إلى رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ-"[2].

وإنَّما استطردتُ بذِكْرِ هذَينِ النَّقْلَينِ لِـمَا سَيَمُرُّ بِنا مِن تضعيفِ بعضِ الأئمةِ واستبعادِهِم قراءاتٍ ثبتَتْ بالنَّقْلِ الصحيحِ، واللهُ المُسْتَعانُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ _ ` a b d e f g h

i j k l m ﴾[3]:" **وقرأ مجاهد وشهر بن حوشب (شهر) بالنصب، ورويت عن عاصم ونصبه عند البصريين على الإغراء، وعند الكوفيين بالصيام، وهو قبيح للتفرقة بين الصلة والموصول** "[4].

---

(١) القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية ٢٤٨.

(٢) شذرات الذهب، دراسة في البلاغة القرآنية ٢٢.

(٣) سورة البقرة ١٨٥.

(٣) الهداية ١/٦٠٢.

ذَكَرَ مكيٌّ قراءةَ مُجَاهِدٍ (ت١٠٤هـ)، وشَهْرِ بنِ حَوْشَبَ (ت١٠٠هـ)، وعاصمٍ في روايةٍ[١] في قولِهِ - تعالَى -: ﴿ _ ` a b d e f g h i j k l m ﴾[٢] أنَّهُمْ قرؤُوهَا بنَصْبِ: ﴿ h ﴾. ثُمَّ ذَكَرَ اختلافَ العلماءِ في توجيهِها.

فالبصريونَ نَصَبُوها علَى الإغْرَاءِ[٣]، وهذا اختيارُ مكيٍّ، وسَبَقَهُ في اختيارِ هذا القولِ أبو عُبَيْدَةَ (ت٢١٠هـ)[٤]، وعَليُّ بنُ إبراهيمَ الحوفيُّ (ت٤٣٠هـ)[٥].

والكوفيونَ نَصَبُوها بقولِهِ: ﴿ _ ` ﴾[٦]، كَما حَكَاهُ ابنُ عطيَّةَ عنهُمْ[٧]، وجَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[٨]، واستَبْعَدَهُ مكيٌّ فقالَ: "وهوَ قبيحٌ للتفرِقةِ بينَ العاملِ والمعمولِ"، وكذا أبو حَيَّانَ[٩].

ولمْ يَذْكُرْ مكيٌّ إلا هذينِ الوَجْهَينِ. وثمّةَ أوجهٌ أخرَى في المسألةِ:

---

(٤) رواه عن عاصم أبو عمارة عن حفص عنه، وقرأ بالنصب أيضًا: الحسن، وعكرمة، ومعاوية، وزيد بن علي، وهارون الأعور عن أبي عمرو، وابنُ محيصن. ينظر: معاني الأخفش ١٧١، والبحر المحيط٢/١١، والدر المصون ٢/٢٧٨.

(٢) سورة البقرة ١٨٥.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ١/٢٥٤.

(٤) لم أقف عليه في كتابه "مجاز القرآن"، وذكَره صاحب البحر المحيط ٢/١١، والدر المصون ٢/٢٧٨ منسوبًا له.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢/٢٧٨.

(٦) سورة البقرة ١٨٤.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٤٤٢.

(٨) ينظر: الكشاف ١/٢٢٧.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٢/١١.

أحدُها:أنْ يكونَ منصوبًا بإضمارِ فِعْلٍ وتقديرُه: صُومُوا، أوْ أنْ يُعرَبَ بَدَلًا مِن قولِهِ:﴿ B C ﴾[1]، وهذا قولُ الأخفشِ[2]، والرُّمّانيِّ[3](ت٣٨٤هـ).

الثاني: " أنَّهُ منصوبٌ بـِ﴿ f ﴾[4]، على حذفِ مضافٍ، وتقديرُهُ: تَعلَمُونَ شَرَفَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيْمَ المضافُ إِليهِ مُقَامَهُ في الإعرابِ". ذَكَرَهُ السمينُ الحلبيُّ [5].

وأقربُ الأقوالِ في المسألةِ: قولانِ، قولُ البَصريينَ، وهوَ اختيارُ مكيٍّ، وقولُ الأخفشِ، وذلكَ لسلامتِهما مِن الاعتراضِأما قَول ُالكوفيين؛ فقد اعْتر ُ ضَ عليهِمْ بأنَّهُ لا يَجُوزُ الفَصْلُ بينَ الموصولِ وصِلَتِهِ بأجنبيٍّ، وأمَّا الرأيُ الأخيرُ ففيهِ تكلُّفٌ ظاهرٌ. واللهُ أعلمُ.

***

(١) سورة البقرة ١٨٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن له ١٧١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/١١.

(٤) سورة البقرة ١٨٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢/٢٧٨.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ 5 6 7 ﴾[1]:" **وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب: (فأجمعوا أمركم وشركاؤكم)، بالرفع عطفًا على المضمر في (أجمعوا)، وحسن ذلك لما حال بينهما بالمفعول، فقام مقام التوكيد.**

**وقيل: إن (الشركاء) رفع بالابتداء، والخبر محذوف، أي: وشركاؤكم ليجمعوا أمرهم، والشركاء هنا: الأصنام، وهي لا تصنع شيئًا، إلا أن يكون المعنى على التوبيخ لهم،...**

**ومن نصب (الشركاء) حمله على المعنى، أي: وادعوا شركاؤكم، ولا يُعطف على الأمر بتغير المعنى، يقال: أجمعت الأمر وعلى الأمر: عزمت عليه، فلا معنى لعطف الشركاء على هذا المعنى، فلا بد من إضمار فعل "**[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ( شُرَكَاءَكُمْ) فِيْ قولِهِ تعالَى: ﴿ 5 6 7 ﴾[3]، قُرِئَتْ علَى وجهَينِ:

الأوَّلِ: نَصْبِ (شُرَكَاءَ)، ولمْ يُسَمِّ القارئَ بها، وهيَ قراءةُ: أبو عمرٍو، ونافعٍ، وابنِ كَثيرٍ، وعاصمٍ، وحمزةَ، والكسائيِّ، والأَعْرَجِ (ت١١٧هـ)، وغيرِهم[4].

ووَجَّهَها بأنَّها حَمْلٌ علَى المعنَى بإضمارِ فِعْلٍ، أيْ: وادْعُوا شركاءَكُمْ، و قَدْ سَبَقَهُ فِيْ هذا التقديرِ الكسائيُّ[5]، والفَرَّاءُ[6]،

---

(١) سورة يونس ٧١.

(٢) الهداية ٥/٣٢٩٨، ٣٢٩٩.

(٣) سورة يونس ٧١.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٣٢، والإتحاف ٢/١١٨، والمهذب ٢/١١٨.

(٥) ينظر: معاني الكسائي ١٥٩.

(٦) ينظر: معاني الفراء ١/٤٧٣.

وأبو عليٍّ الفارسيِّ[1]، وهوَ غَلَطٌ عندَ الزجَّاجِ[2]؛ لأنهُ لا فائدةَ مِن الكلامِ.

والصوابُ عندَهُ أنَّ الواوَ بمعنَى: مَعَ، والتقديرَ: فأَجْمِعُوا أمرَكمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ، كمَا تقولُ: لو تُرِكَتْ الناقةُ وفَصِيْلَها لَرَضَعَها.

وهذا اختيارُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[3]، والزَّمخشَريِّ[4].

واستحسَنَ الأخفشُ[5] هذِهِ القراءةَ؛ "لأنكَ لا تُجرِيْ الظاهرَ المرفوعَ علَى المُضْمَرِ المرفوعِ، إلَّا أَنهُ قدْ حَسُنَ فِيْ هذا لِلفَصْلِ الذيْ بينَهُما".

وقدْ ذَكَرَ التوجيهينِ ابنُ الأنباريِّ[6].

الوجهِ الثانِيْ: رفْعِ الشُّرَكاءِ. ونَسَبَها للحَسَنِ، وابنِ أبيْ إسحاقَ (ت١١٧هـ)، وعيسَى بنِ عُمَرَ (ت١٤٩هـ)، ويعقوبَ[7].

ووَجَّهَها بتوجيهينِ:

الأوَّلِ: العَطْفِ علَى المُضْمَرِ فِيْ (أَجمِعُوا)، واستحسَنَهُ لأَنهُ حالَ بينَ المعطوفَينِ بالمفعولِ، فقامَ مَقامَ التوكيدِ.

وقدْ سَبَقَهُ إلَى اختيارِها للعلَّةِ ذاتِها الزجَّاجُ[8]، وقال به من بعده

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ١٩٤.

(٢) ينظر: معاني الزجاج ٣/٢٨.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ١٩٤.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/٣٥٩.

(٥) معاني الأخفش ١/٣٧٦.

(٦) ينظر: البيان ١/٤١٧.

(٧) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان ٢/٣٦٦، وإرشاد المبتدي ٢٧٦، والفتوحات الإلهية ٢/٣٨١.

(٨) ينظر: معاني الزجاج ٣/٢٨.

ابنُ بابْشَاذَ[1] (ت٤٦٩هـ)، وابنُ الأنباريِّ[2]، والعُكْبَريُّ[3].

الثانِي: أنَّ الشُرَكاءَ مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبَرُ محذوفٌ، والتقديرُ: وشُرَكاؤُكم لِيَجْمَعُوا أمرَهُمْ.

وقدْ تَبِعَ مكيًّا فِيْ ذِكْرِ هذينِ التوجيهَينِ ابنُ الأنباريِّ[4]، والعُكْبَريُّ[5]، وأبو حيَّانَ[6]،والسَّمينُ[7].

واستَبعَدَ هذِهِ القراءةَ الفَرَّاءُ[8]، والنحَّاسُ[9]، وعَلَّلَا ذلكَ بعِلَّتَينِ:

الأُولَى: مخالفَتِها لرَسْمِ المُصْحَفِ.

الثانيةِ: أنَّ الشُرَكاءَ الأصنامُ، والأصنامُ لا تَصنَعُ شيئًا.

والأرجحُ: ما ذهَبَ إليهِ مكيٌّ مِن جوازِ القراءتَينِ، فقدْ قرأَ بهما القُرَّاءُ العَشَرَةُ، ووُجِّهَتا توجيهًا نحْويًا. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٩.

(٢) ينظر: البيان ١/٤١٧.

(٣) ينظر: التبيان ١/٦٨١.

(٤) ينظر: البيان ١/٤١٨.

(٥) ينظر: التبيان ١/٦٨١.

(٦) ينظر: البحر ٥/١٤٥.

(٧) ينظر: الدر ٦/٢٤٣.

(٨) ينظر: معاني الفراء ١/٤٧٣.

(٩) ينظر: إعراب النحاس ٢/٢٦٢.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ Z [ \ [ ^ _ ` a b ﴾[1]:" وحكى الفراء: (ليخرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ)، بنصب الأذل على الحال، وفتح الياء، وضم الراء من ليخرجن، وهو بعيد.

وقد أجاز يونس: مررت به المسكين بالنصب على الحال.

وحكى سيبويه: دخلوا الأولَ فالأولَ، بالنصب على الحال، وهذه أشياء شاذة لا يقاس عليها القرآن "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ عن الفَرَّاءِ[3] أَنَّـهُ قُرِئَ قولُهُ تعالَى: ﴿ Z [ \ [ ^ _ ` a b ﴾[4]، بفتْحِ الياءِ وضَمِّ الراءِ فِيْ ﴿ _ ﴾، ونَصْبِ ﴿ b ﴾ علَى الحالِ، ولمْ يَنْسُبَاها إلَى قارئٍ مُعَيَّنٍ، وهيَ مرويةٌ عن الحَسَنِ البصْريِّ، وابنِ أبي عَبْلَةَ (ت١٥٢هـ) فِيْ بعضِ المصادرِ[5].

ثُمَّ استَبعدَ مكيٌّ هذِهِ القراءةَ، وذَكَرَ أَنَّ مَجِيءَ الحالِ معرفةً جائزٌ عندَ يونُسَ[6]،

---

(١) سورة المنافقون ٨.

(٢) الهداية ٦/٧٤٨٨، ٧٤٨٩.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٣/١٦٠.

(٤) سورة المنافقون ٨.

(٥) ينظر: إعراب النحاس ٤/٤٣٥، ومختصر ابن خالويه ١٧٥-١٥٨، والبيان ٢/٤٤١، وجاء في مفردة الحسن البصري للأهوازي ٢٨١، ومصطلح الإشارات ٥٢٧، وإيضاح الرموز ٧٠٠ أن قراءةَ الحسَنِ: (لنُخرِجنَّ) بالنون.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٣٩٨، وإعراب النحاس ٤/٤٣٥.

وسيبَوَيهِ[1] ، ونَقَلَ عنْ يونُسَ أنَّـهَ أجازَ: مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِيْنَ، بالنصْبِ علَى الحالِ[2]، وأنَّ سيبَوَيهِ حكَى: ادخلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، بالنصْبِ علَى الحالِ[3].

ثُمَّ حَكَمَ علَى هذِهِ الأمثلةِ بأنَّها شاذَّةٌ لا يُقاسُ عليها القرآنُ.

هذا وقدْ ساقَ الأمثلةَ بنحوِ سِياقِ النحَّاسِ، ومالَ إلَى نفسِ رأيِهِ[4].

وقال به من بعدهما ابنُ الأنباريِّ[5].

بينَما أجازَها الفَرَّاءُ[6]، والسَّمينُ[7].

وقَبولُ هذِهِ القراءةِ عندَ النُّحَاةِ يَنْبَنِيْ علَى مسألةِ مَجِيءِ الحالِ مَعْرِفةً. فمَذْهَبُ الجمهورِ أنَّ ذلكَ لا يجوزُ. بينَما أجازَها يونُسُ، والبَغداديونَ[8].

ونُلاحِظُ أنَّ مكيًّا قد استبعدَ وَجْهًا مِن وُجُوهِ القراءاتِ الشاذَّةِ، أجازَهُ كِبارُ النحاةِ: سيبَوَيهِ ويونُسُ، ومالَ إلَى رأيِ النحَّاسِ؛ لأنَّـهُما احتَجَّا بشواهدَ شاذَّةٍ، وعندَهُ أنَّـهُ لا مجالَ لإثباتِ قراءةٍ بشاهدٍ شاذٍّ، وإنْ كانَ القائلُ بذلكَ كبيرَ النُّحاةِ سيبَوَيْهِ.

---

(١) ينظر: المصدرين السابقين.

(٢) ينظر: المصدرين السابقين.

(٣) ينظر: المصدرين السابقين.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٤/٤٣٥، ٤٣٦.

(٥) ينظر: البيان ٢/٤٤١.

(٦) ينظر: معاني الفراء ٣/١٦٠.

(٧) ينظر: الدر ١٠/٣٤٣، ٣٤٤.

(٨) لكل قولٍ حُجَجٌ وأدلة تنظر في: التصريح ١/٣٧٣، ٣٧٤، وتوضيح المقاصد ٢/٦٩٧، وشرح شذور الذهب ٢/٤٥٦.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ إِذْ ´ µ ¶ ¸ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[1]:

**" من فتح التاء فلأنها اشبهت بالهاء التي هي علامة التأنيث، كما قال الشاعر: كليني لهم يا أميمة ناصب، وهذا مذهب سيبويه.**

**وقال قطرب: وهو أحد قولي الفراء: لأن الأصل يا أبتاه، ثم حذفت الألف، ويكون الرقف على قول سيبويه بالهاء، وهو قول الفراء الآخر.**

**والندبة في هذا لا يجوز، إذ ليس هو من مواضعها "**[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ قرأَ بفتْحِ التاءِ فِيْ ﴿ ¸ ﴾، مِنْ قولِهِ -تعالَى-: ﴿ إِذْ ´ µ ¶ ¸ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[3]، ولمْ يُسَمِّهِ، وقدْ قرأَ بها ابنُ عامرٍ، وأبو جعفرَ، والأَعْرَجُ[4].

ثُمَّ ذَكَرَ فِيْ توجيهِهِ قولًا وضعَّفَهُ، وهوَ أنَّ الأصلَ: يا أَبَتَاه، ثم حُذِفت الألفُ للنُّدْبَةِ، ونَسَبَهُ مكيٌّ للفَرَّاءِ[5]، وقُطْرُبَ[6] (٢٠٦هـ)، وهوَ -أيضًا- قولُ أبي عُبَيْدٍ[7]، وأبي حاتِمٍ[8].

---

(١) سورة يوسف ٤.

(٢) الهداية ٥/٣٤٩٩، ٣٥٠٠.

(٣) سورة يوسف ٤.

(٤) ينظر: العنوان في القراءات السبع ٤٢٦، وجامع أحكام القرآن ٩/١٢١، والبحر ٦/٢٣٦.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٢/٣٢.

(٦) ينظر: معاني الزجاج ٣/٨٩.

(٧) ينظر: إعراب النحاس ٢/٣١١، والبحر ٦/٢٣٦.

(٨) ينظر: المصدرين السابقين.

ولم يجوِّزه مكيٌّ؛ لأنَّهُ لَيْسَ مِن مواضِعِ النُّدْبَةِ، وقدْ سَبَقَهُ فِيْ استبعادِهِ الزجَّاجُ[1]، والنحَّاسُ[2]، وابنُ خالَوَيْهِ[3] للعِلَّةِ نفسِها.

وقال به من بعده محمدُ بنُ أبِيْ بكرٍ الرازيُّ[4] (ت٦٦٦هـ).

ويَرَى البَصْريونَ[5]، وقال به من بعدهمْ الزَّمخشَريُّ[6]، وابنُ يَعِيْشَ[7] (ت٦٤٣هـ)، والقاسِميُّ[8] (ت١٣٣٢هـ)، والأَلوسيُّ[9] أَنَّ الأصْلَ: يا أَبَتَيْ، ثُمَّ أُبدِلَت الكَسْرةُ قبلَ الياءِ فَتْحةً، فانقلبَت الياءُ أَلِفًا، ثُمَّ حُذِفَت الألفُ لدَلالَةِ الفتحةِ عليها.

وهذا التوجيهُ هوَ الأقربُ؛ لسلامَتِهِ مِن الاعتراضِ، وأمَّا التوجيهُ الأوَّلُ فضعيفٌ؛ لِمَا علَّلَ بِهِ مكيٌّ. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: معاني الزجاج ٣/٨٩، ٩٠.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٢/٣١١.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/٢٩٠.

(٤) ينظر: مختار الصحاح ١/٣.

(٥) ينظر: الخصائص ٢/٢٩٣، وشرح المفصل ٨/١١٧.

(٦) ينظر: الكشاف ٢/٤٤٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/١١٧.

(٨) ينظر: محاسن التأويل ٣/٣٥٠٤.

(٩) ينظر: روح المعاني ٦/٣٧٠.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ ? @ A B C D E F ﴾ ﴿ G H I K L M N O ﴾[1]:" **(ذرية) نصب على النداء، أو على البدل من (وكيل)، لأنه بمعنى الجميع، وعلى أنه مفقعول ثانٍ لـ (يتخذوا)، أو على إضمار معنى: أعني. هذا كله على قراءة من قرأ (يتخذوا)، بالياء، فأما من قرأ بالتاء فذرية نصب على النداء، أو على البدل من (وكيل)، وفيه بعد في المعنى**"[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ قرأَ ﴿ @ ﴾ بالتاءِ، ونَصْبِ ﴿ E ﴾[3]، وذلكَ فِيْ قولِهِ -تعالَى-: ﴿ ? @ A B C D E F G H ﴾ ﴿ I K L M N O ﴾[4]، ولمْ يُسَمِّ القارئَ، وقدْ قرأَ بها العشِرةُ إلَّا أبا عمرٍو[5].

وبَيَّنَ أنَّ لها توجيهَينِ:

الأوَّلُ: أنَّ ﴿ E ﴾ منصوبٌ علَى النداءِ، والتقديرُ: يا ذُرِّيَّة مَنْ حَمَلْنا مَعَ نوحٍ.

وقدْ سَبَقَهُ فِيْ هذا التوجيهِ الخليلُ[6]، والفَرَّاءُ[7]، والزجَّاجُ[8].

---

(١) سورة الإسراء ٢، ٣.

(٢) الهداية ٦/٤١٣.

(٣) ينظر: الحجة للفارسي ٥/٨، ومعاني القراءات ٢/٨٧، المشكل ٢/٢٥.

(٤) سورة الإسراء ٢، ٣.

(٥) ينظر: السبعة ٣٧٨، والمبسوط ٢٦٧ ، وحجة الفارسي ٥/٨٥.

(٦) ينظر: الجُمَل في النحو ٧٧.

(٧) ينظر: معاني الفراء ٢/١١٦.

(٨) ينظر: معاني الزجاج ٣/٢٢٦.

وقال به من بعده الباقُوليُّ[1] (ت٥٤٣هـ)، وابنُ هِشامٍ[2].

الثانِيْ: أنَّـهُ بَدَلٌ مِن ﴿ C ﴾، والتقديرُ: أنْ لا تَتْخِذُوا مِن دُوْنِيْ ذُرِّيَةَ مَنْ حَمَلْنا مَعَ نُوْحٍ، واستَبعدَهُ فِيْ المعنَى.

وقدْ سَبَقَهُ فِيْ ذِكْرِ هذَا الرأيِ النحَّاسُ[3].

وذَكَرَهُ مِن بَعْدُ العُكْبَرِيُّ[4]، وأبو حيَّانَ[5]، والسَّمينُ[6].

وظاهرُ كلامِ مكيٍّ يدلُّ علَى أنَّـهُ يَرَى التوجيهَ الأوَّلَ، لكنَّهُ ذَكَرَ فِيْ "المُشكِلِ"[7] أنَّ ﴿ E ﴾ مفعولٌ ثانٍ مِن قولِهِ: ﴿ ? @ ﴾، والمفعولُ الأوَّلُ ﴿ C ﴾، وهوَ مفردٌ بمعنَى: وُكَلاءَ، ثُمَّ جَوَّزَ أنْ يكونَ نصْبُهُ علَى النداءِ.

والأقربُ: التوجيهُ الأوَّلُ؛ لأنَّـهُ أوضحُ فِيْ المعنَى. واللهُ أعلمُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿A B C D E F G H I J K L M N O P ﴾[8]: **" قرأ ابن عامر بفتح التاء على تقدير: يا أبتاه، فحذف الهاء**

---

(١) ينظر: كشف المشكلات ٢/٧٠٥.

(٢) ينظر: أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٢/٢٨.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٢/٤١٤.

(٤) ينظر: التبيان ٦/٤٤٤.

(٥) ينظر: البحر ٧/١١.

(٦) ينظر: الدر ٧/٣١٠.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٢٥.

(٨) سورة مريم ٤٢.

**لأنها واصل، وحذف الألف كما تحذف ياء الإضافة؛ لأنها بدل منها.**

**وقيل: إنه أبدل من كسرة التاء فتحة، ومن الياء التي كانت في الأصل ألفًا، ثم حذف الألف، إذ لا يجمع بين الياء والتاء، والألف عوض من الياء، فكما لا تثبت الياء مع التاء، كذلك لا تثبت الألف التي هي عوض من الياء، وهذا القول أشبه من الأول، وفيهما نظر"**[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ابنَ عامرٍ[2] قرأَ قولَ اللهِ -تعالَى-: ﴿HG F E D C B A P O N M L K J I﴾[3] بفتْحِ التاءِ مِن ﴿D﴾.

وذَكَرَ لها توجيهَينِ، قالَ عنهُما: "فيهِما نَظَرٌ"، ثُمَّ قالَ عن الأَوَّلِ: "هذا أَشْبَهُ".

التوجيهَ الأوَّلَ: أنَّ التقديرَ: يا أَبَتَاهُ، فَحَذَفَ الهاءَ لأنها وَصْلٌ، وحَذَفَ الأَلِفَ كما تُحذَفُ الإضافةُ لأنها بَدَلٌ منها. وهذا التوجيهُ لمْ أَقِفْ علَى مَن ذَكَرَهُ غيرَهُ.

التوجيهَ الثانيَ: أنَّ الأصلَ: يا أَبَتِيْ، فأَبْدَلَ مِن التاءِ فتحةً، ومِن الياءِ التيْ كانتْ فِيْ الأصلِ أَلِفًا، ثُمَّ حَذَفَ الأَلِفَ، إذْ لا يُجمَعُ بينَ الياءِ والتاءِ، والأَلِفُ عِوَضٌ عَن الياءِ، فكَما لا تثبُتُ الياءُ مَعَ التاءِ، فكذلكَ لا تثبُتُ الأَلِفُ التيْ هيَ عِوَضٌ مِن الياءِ.

وهذا التوجيهُ قالَ بِهِ مِنْ قبلُ ابنُ السرَّاجِ[4]، ومِنْ بَعْدُ ابنُ هِشَامٍ[5].

والأقربُ: التوجيهُ الثانيْ. وقدْ سَبَقَ نحْوُ هذِهِ المسألةِ قريبًا[1].

---

(١) الهداية ٧/٤٥٤٦.

(٢) وقرأ بها: أبو جعفر، والأعرج. ينظر: المبسوط ٢٨٩، وحجة ابن زنجلة ٤٤٤، والعنوان في القراءات السبع ٤٢٩.

(٣) سورة مريم ٤٢.

(٤) ينظر: الأصول ١/٣٧٢.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ٢٠٦.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ T U V W X Z [ \ ] [ ﴾[٢]:" من نصب فعلى معنى: سخرنا له الطير، هذا قول أبي عمرو.

وقال الكسائي: هو معطوف على داود، أي: وآتيناه الطير.

ونصبه عند سيبويه على موضع: يا جبال.

ويجوز أن يكون مفعولًا معه، فيكون المعنى: يا جبال أوبي معه ومع الطير.

وقد قرئ بالرفع على العطف على لفظ الجبال أو على المضمر في أوبي، وحسن ذلك لما فرقت بـ(معه) "[٣].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ (الطير) قُرِئَتْ علَى وجهَينِ فِيْ قولِ اللهِ -تعالَى-:﴿ T U V W X Z [ \ ] [ ﴾[٤]، ولمْ يُسَمِّ قارئًا بهما. وقدْ أجازَهما، وهُمَا:

الأوَّلُ: النَّصْبُ. وقرأَ بِهِ السبعةُ، وأبوْ جعفرَ، والحَسَنُ، وابنُ أبيْ إسحاقَ، وغيرِهِمْ[٥].

وقدْ ذَكَرَ فيها ثلاثةَ توجيهاتٍ منسوبةً لقائلِها، وأجازَ رابعًا دُوْنَ نِسْبَتِهِ لأَحَدٍ.

الأوَّلُ: قولُ أبي عمرٍو: أنَّ (الطير) منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ، أيْ: سَخَّرْنا لَهُ الطَّيْرَ[٦].

---

(١) ينظر: صفحة ٥٤- ٥٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: سورة سبأ ١٠.

(٣) الهداية ٩/ ٥٨٩٠، ٥٨٩١.

(٤) ينظر: سورة سبأ ١٠.

(٥) ينظر: إعراب النحاس ٣/ ٣٣٤، ومختصر ابن خالويه ١٢١، والبحر ٨/ ٥٢٥.

(٦) ينظر: معاني الزجاج ٤/ ٢٤٣.

الثانِيْ: قولُ الكسائيِّ: أنَّهُ معطوفٌ علَى ﴿ V ﴾، أيْ: وآتيناهُ الطيرَ[1]. واختارَهُ الأَشمُونيُّ[2] (ت٩٠٠هـ).

الثالثُ: قولُ سيبَوَيْهِ: أنَّـهُ منصوبٌ علَى محلِّ: ﴿ Z ﴾[3].

واختارَهُ البَيضاويُّ[4] (ت٦٨٥هـ).

الرابعُ: أنَّـهُ منصوبٌ علَى أنَّـهُ مفعولٌ مَعَهُ، والتقديرُ: يا جبالُ أوِّبِيْ مَعَهُ ومَعَ الطَّيْرَ، ولمْ يَنْسِبْهُ لأحدٍ. وهوَ قولُ الزجَّاجِ[5]، ورَدَّهُ أبو حَيَّانَ بأنَّ قبلَهُ: ﴿ ١ ﴾، ولا يقتضِيْ الفِعْلُ اثنينِ مِن المفعولِ مَعَهُ إلَّا علَى البَدَلِ أو العَطْفِ[6].

الوجهُ الثانِيْ: الرَّفْعُ. وقرأَ بِهِ أبو العالِيَةَ (ت٩٣هـ)، وابنُ أَبِيْ عَبْلَةَ، ورُوِيَتْ عَنْ أَبِيْ عَمْرٍو، وأَبِيْ جَعفرَ، وغيرِهِمْ[7].

وذَكَرَ فيهِ توجيهَينِ:

الأوَّلَ: الرَّفْعَ عطفًا علَى لفظِ الجِبَالِ.

---

(١) ينظر: الذي ورد في "معاني الكسائي" ٢١٥: أنَّ ﴿ٱلطَّيْرَ﴾ معطوفةٌ على ﴿ X ﴾. وهذا ما ذكَرَهُ مكيٌّ - أيضًا- في "المُشْكِل" ٥٨٤/٢، وأبو حيان في "البحر" ٥٢٥/٨. فلعلَّ ما جاءَ هنا سَبْقُ قَلَمٍ مِن المؤلِّفِ أو الناسخِ.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢١٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٧/٢.

(٤) ينظر: حاشية الشهاب ٢٤٣/٤.

(٥) ينظر: معاني الزجاج ٢٤٣/٤.

(٦) ينظر: البحر ٥٢٥/٨.

(٧) ينظر: إعراب النحاس ٣٣٣/٣، ومختصر ابن خالويه ١٢١، والبحر ٥٢٥/٨.

الثانيَ: الرَّفْعَ علَى المُضمَر فِيْ ﴿ ] ﴾، واستحسَنَهُ؛ لأنَّـهُ فَـرَّقَ بينَ المعطوفِ والمُضمَرِ المعطوفِ عليهِ بِـ﴿ \ ﴾.

وقدْ ساقَ مكيٌّ المسألةَ بنحْوِ سياقِ النحَّاسِ واختيارِهِ[1].

وقال به من بعده العُكْبَريُّ[2]، وأبو حيَّانَ[3]، والسَّمينُ[4]، وزادَ الأَخيرانِ وَجْهًا ثالثًا فِيْ قراءةِ الرَّفْعِ، وهوَ: أنَّ (الطير) مرفوعٌ بالابتداءِ، والخَبَـرَ محذوفٌ، والتقديرُ: والطَّيْرُ تُؤَوِّبُ.

***

(١) ينظر: إعراب النحاس ٣/٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) ينظر: التبيان ٢/١٠٦٤.

(٣) ينظر: البحر ٨/٥٢٥.

(٤) ينظر: الدر ٩/١٥٩، ١٦٠.

## المبْحَثُ الثَّالِثُ:

## ما قُرِئَ بالنَّصْبِ مِن الأَفْعَالِ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿E D F G H I J K L M N O P Q R﴾[1]:" قرأ الأعمش: (إن يؤتى) بكسر (إنْ)، فجعلها بمعنى: ما يؤتى أحد مثلما أوتيتم.

وقد زعم قوم أنه لحن، لحذف النون من (يحاجوكم)، وليس هو لحن عند أهل النظر؛ لأن (أن) تضمر مع (أو)، فهي مضمرة ناصبة للفعل، ومن جعل في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، فاللام زائدة، ومن في موضع نصب استثناء ليس من الأول "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ الأعمشَ قرأَ قولَ اللهِ -تعالى-: ﴿E D F G H I J K L M N O P Q R﴾[3]، بكسرِ همزةِ (إِنْ) فِيْ قولِهِ: ﴿I﴾[4]، وأنَّ بعضَ النحاةِ لَـحَّنَهُ، ولمْ أَقِفْ علَى مَن لَـحَّنَـهُ.

ثُمَّ ضَعَّفَ قولَهُ بأَنَّهُ لَيْسَ لَـحْنًا عندَ أهلِ النَّظَرِ، وذلكَ لأنَّ (أنْ) تُضْمَرُ معَ

---

(١) سورة آل عمران ٧٣.

(٢) الهداية ٢/١٠٤٦.

(٣) سورة آل عمران ٧٣.

(٤) وقرأ بها: شعيب بن أبي حمزة ، وسعيد بن جبير، وطلحة بن مصرِّف. ينظر: مختصر شواذ القراءات ٢٧، والبحر ٢/٣٧٩، والإتحاف ١/٤٨٢.

(أَوْ)، فهيَ مُضْمَرَةٌ ناصِبةٌ للفعلِ.

وقد تتابَعَ الأئمةُ فِيْ القولِ بجوازِها، فقدْ أجازَها قبلَ مكيٍّ أبو بكرٍ الأنباريُّ[1].

وقال به من بعده الزَّمخشَريُّ[2]، وابنُ عَطيَّةَ[3]، وابنُ الجَوْزِيِّ[4] (ت٥٩٧هـ)، والقُرْطُبيُّ[5]، والبَيضاويُّ[6]، وأبو حَيَّانَ[7]، والشَّوكانيُّ[8] (ت١٢٥٠هـ)، والأَلوسيُّ[9].

ووَجَّهَها هؤلاءِ بتوجيهِ مكيٍّ لها.

والأرجحُ: صحَّةُ القراءةِ نحويًّا؛ لأنها قدْ وُجِّهَتْ بما يوافِقُ العربيةِ.

واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٧٨،

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٣٧٤.

(٣) ينظر: المحرر ١/ ٤٥٦.

(٤) ينظر: زاد المسير ١/ ٤٠٨.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١١٤.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٣/ ٣٧.

(٧) ينظر: البحر ٢/ ٣٧٩.

(٨) ينظر: فتح القدير ١/ ٥٨٠.

(٩) ينظر: روح المعاني ٣/ ٢٠١.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ I J K L M N O P Q R

S T U V W X Y Z [ \ ] ^ _ ` a

b d e ﴾[1]:" من نصب (يقول) عطفه على (أن يأتي) وهو بعيد جدًا، لأنك لو قلت: عسى زيد أن يقوم ويأتي عمروًا، لم يجز، كما لا يجوز: عسى زيد أن يقوم عمرو.

ولو قلت: عسى أن يقوم زيد ويأتي عمرو حسُن، كما يحسن: عسى أن يقوم عمرو.

فلو كان نص الآية: فعسى أن يأتي الله بالفتح، حسن العطف، وإنما تجوز الآية على أن تحمل على المعنى؛ لأن قولك: عسى أن يأتي الله بالفتح، وعسى الله أن يأتي بالفتح، سواء، فيجعل النصب على المعنى، ويكون مثل قول الشاعر:

..... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ نَصَبَ: ﴿ Z ﴾ فِيْ قولِهِ - تعالَى -:

﴿ I J K L M N O P Q R S T U V W

X Y Z [ \ ] ^ _ ` a b d

e ﴾[3]، ولمْ يُسَمِّهِ، وقدْ قَرَأَ بها أبو عمرٍو، ويعقوبُ، وغيرُهمْ[4].

---

(١) سورة المائدة ٥٣.

(٢) الهداية ١٧٨١، ١٧٨٢.

(٣) سورة المائدة ٥٣.

(٤) ينظر: مختصر ابن خالويه ٢١، وحجة الفارسي ٣/٢٢٩، والنشر ٢٢٥.

ثُمَّ ذَكَرَ فِيْ القراءةِ توجيهَيْنِ، أجازَ أحدَهُمَا، واستَبعدَ الآخَرَ، مُتَبِّعًا فِيْ ذلكَ النحَّاسَ، وسائِقًا المسألةَ بنحوِ سياقِهِ[1].

أمَّا الوجهُ الذيْ أجازَهُ فهو النَّصْبُ عطفًا علَى المعنَى، والمعطوفُ عليهِ هُوَ قولُهُ - تعالَى -: ﴿ I J K L M ﴾[2] فِيْ الآيةِ السابقةِ للآيةِ التي فيها القراءةُ الواردةُ، وجَعَلَهُ مِثْلَ قولِ الشاعرِ[3]:

..... مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

وقدْ فصَّلَ هذا التوجيهَ وبيَّنَهُ في "المُشْكِلِ" بقولِهِ: "عَطَفَه علَى ﴿K L﴾، علَى تقديرِ: تقدُّم ﴿K﴾ إلَى جَنْبِ (عَسَى)، إذْ لا يَحْسُنُ: ﴿I J K L﴾ وعَسَى اللهُ أنْ يقولَ، كما لَا يَحْسُنُ: عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ عمرٌو، فإذا قَدَّرْتَ التقديمَ فِيْ ﴿K L﴾ إلَى جَنْبِ: (عَسَى) حَسُنَ؛ لأنَّهُ يَصِيْرُ التقديرُ: ﴿I J K L﴾ وعَسَى أنْ يقولَ الذينَ آمنُوا"[4].

وقدْ أجازَهُ مَنْ قبلُ الأخفشُ[5]، وابنُ جريرٍ[6]، وابنُ خالَوَيهِ[7]،

---

(١) ينظر: إعراب النحاس ٢/٢٦.

(٢) سورة المائدة ٥٢.

(٣) عَجْزُ بَيْتٍ مِن مجزوءِ الكامِلِ، وصدرُهُ: يَا لَيْتَ زَوْجُك قَدْ غَدَا...، وهوَ بلا نِسْبَةٍ في المقتضب ٢/٥٠، والإنصاف ٤٨٨، وشرح العكبري لديوان المتنبي ١/٣١٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٤١٢.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ١/٢٨٣.

(٦) بل لم يذكر ابنُ جريرٍ غيرَ هذا الوجهِ. ينظر: جامع البيان ١٠/٤٠٨.

(٧) ينظر: حجة ابن خالويه ١٣٢.

وأبو عليٍّ الفارسيُّ[1]، وابنُ زِنْجِلَةَ[2].

وقال به من بعده العُكْبَرِيُّ[3]، وأبو حَيَّانَ[4].

أمَّا الوجهُ الذيْ استَبعدَهُ فهوَ وجهُ النَّصْبِ عطفًا علَى: ﴿ L K ﴾، بَلْ قالَ عنهُ: "هُوَ بعيدٌ جدًا"، وعَلَّلَ ذلكَ بقولِهِ: "لأنَّكَ لوْ قُلْتَ: عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ، ويأتيَ عَمْرًا لمْ يَجُزْ كمَا لا يجوزُ: عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ عمرٌو ".

وقال به من بعده فيْ استبعادِهِ العُكْبَرِيُّ[5]، بينَما أجازَهُ الزَّمخشَريُّ[6].

والأصحُّ: التوجيهُ الأولُ؛ لما علَّلَ بِهِ العلماءُ، ولسلامَتِهِ مِن المُعارَضَةِ، واللهُ أعلمُ.

* * *

(١) ينظر: حجة الفارسي ٣/٢٢٩.

(٢) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٢٩.

(٣) ينظر: التبيان ١/٤٤٤.

(٤) ينظر: البحر ٤/٢٩٥.

(٥) ينظر: التبيان ١/٤٤٤.

(٦) ينظر: الكشاف ١/٦٤٣.

## المَبْحَثُ الرَّابِعُ:

## ما قُرِئَ بالجَرِّ مِن الأَسْمَاءِ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ : ; > = < ? @ ﴾[1]:

**" ورويت قراءة شاذة بإضافة (كل) إلى (وجهة)، وهي قراءة لا تجوز؛ لأنه لا فائدة في الكلام إذا لم يتم الخبر"**[2].

ذَكَرَ مَكيٌّ أَنَّهُ قُرِئَ:﴿ : ; > = < ? @ ﴾[3] بإضافةِ:(كُلِّ) إلى: ﴿ ; ﴾، ولمْ يُسَمِّ القارئَ، وهيَ قراءةُ ابنِ عَبَّاسٍ (ت٦٨هـ)، وابنِ عامرٍ[4].

ورأَى مكيٌّ أنَّها قراءةٌ لا تَجُوزُ؛ "لأَنَّهُ لا فائدةَ في الكلامِ إذا لمْ يَتِمَّ الخَبَرُ".

وقدْ سَبَقَهُ في تخطئتِها الأخفشُ[5]، وابنُ جريرٍ الطبريُّ، للعِلَّةِ نَفْسِها[6].

---

(١) سورة البقرة ١٤٨.

(٢) الهداية ١/٥٠٥.

(٣) سورة البقرة ١٤٨.

(٤) ينظر: جامع البيان ١٩٣/٣، مختصر ابن خالويه ١٠، والبحر المحيط ٣٨٠/١، وهذهِ القراءةُ شاذَّةٌ وإنْ نُسِبَتْ إلى ابنِ عامرٍ، فإنها لمْ ترِدْ في كُتُبِ القراءاتِ العَشْرِ.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ١٦٢/١.

(٦) ينظر: جامع البيان ١٩٣/٣.

وتَعَقَّبَ ابنُ عطيَّةَ[1]، وأبو حيَّانَ[2] ابنَ جريرٍ.

قالَ أبو حيَّانَ:" ولا يَنبغيْ أَنْ يُقْدِمَ على الحُكْمِ في ذلكَ بالخَطَأِ، لا سِيَّما وهيَ مَعزُوَّةٌ إلى ابنِ عامرٍ أحدِ القُرَّاءِ السبعةِ "[3].

ووَجَّهَها الزَّمَخْشَرِيُّ بقولِهِ:" والمَعْنى: وكلُّ وِجْهَةٍ اللهُ مُوَلِّيها، فزِيدَتْ اللَّامُ لِتَقَدُّمِ المفعولِ، كقولكَ: لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ، ولِزَيْدٍ أَبُوهُ ضَارِبُهُ"[4].

يريدُ أنَّ اللامَ زِيدتْ للتقويةِ؛ لتقدُّمِ المعمولِ علَى العامِلِ.

والصحيحُ: صحَّةُ القراءةِ نحْويًّا، وشذوذُها قِرَائيًّا، فهيَ وإِنْ رويَتْ عن ابنِ عامرٍ، فإنَّ كُتُبَ القراءاتِ العَشْرِ لمْ تَذْكُرْها، لذا فهيَ روايةٌ شاذَّةٌ،

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ١/١٦٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/٣٨٠.

(٣) البحر المحيط ١/٣٨٠.

(٤) الكشاف ١/٢٠٥.

(٥) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٠.

وقدْ ذَكَرَها ابنُ خالوَيْهِ في شواذِّ القراءاتِ[1].

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ J K L M N O P Q R S T U V ﴾[2]:" قوله: ( J K ) من فتح جعلها في موضع نصب عطف على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾[3]، أو في موضع عطف على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، على مذهب من أضمر الابتداء مع ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾.

ومذهب الفراء أنها في موضع خفض بإضمار الخافض، تقديره عنده: ذلكم وصاكم به، وبأن هذا صراطي، وهذا بعيد؛ لأن المضمر لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض عند سيبويه وجميع البصريين.

ومن خفف (أن) جعلها مخففة من الثقيلة. وقيل: خففها عطفًا على أن لا تشركوا، فخفف كما كان المعطوف عليه مخففًا. ويجوز أن تكون (أن) في موضع رفع بالابتداء. ويجوز أن تكون مخففة حكمها حكم المثقلة. و يجوز أن تكون (أن) زائدة للتوكيد "[4].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ قرأَ قولَ اللهِ - تعالَى -: ﴿ J K L M N O P Q R S T U V ﴾[5] بفتْحِ همزةِ (أنَّ) وتشديدِ نونِها، ولمْ يُسَمِّ القارئَ، وقدْ قرأَ بها ابنُ كَثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرٍو، وعاصمٌ،

---

(٢) سورة الأنعام ١٥٣.

(٣) سورة الأنعام ١٥١.

(٤) الهداية ٣/٢٢٤٤.

(٥) سورة الأنعام ١٥٣.

وأبو جعفرَ[1].

ثُمَّ ذَكَرَ لِجُمْلةِ ﴿ J K L ﴾ ثلاثةَ توجيهاتٍ:

الأولَ: أنَّها فِيْ موضِعِ نَصْبٍ عطفًا عَلَى ﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ﴾[2]. وأجازَهُ الكسائيُّ[3]، والفَرَّاءُ[4]، وابنُ خالَوَيْهِ[5]، والحُوفيُّ[6]، والرازيُّ[7]، والقُرْطُبيُّ[8]، وأبو حيَّانَ[9]، والسَّمينُ[10].

الثانِيْ: أنَّها فِيْ موضِعِ رَفْعٍ عطفًا علَى ﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ﴾، علَى مَذهَبِ مَنْ أَضْمَرَ الابتداءَ مَعَ ﴿أَلَّا تُشْرِكُواْ﴾.

الثالثَ: أنَّها فِيْ مَوضِعِ خَفْضٍ بالعطف على المضمر المخفوض، وتقديرُهُ عندَهُ: ذلكُمْ وصَّاكُمْ بِهِ، وبِأَنَّ هذا صِراطِيْ.

واستَبعدَهُ مكيٌّ مُعَلِّلًا ذلكَ بأنَّ المُضْمَرَ المَخْفُوضَ لا يُعْطَفُ عليهِ إلَّا بإعادةِ

---

(١) ينظر: السبعة ٢٧٣، والتبصرة ٥٠٦، والإتحاف ٢/٣٨.

(٢) سورة الأنعام ١٥١.

(٣) ينظر: زاد المسير ٣/١٥١، وجامع أحكام القرآن ٧/١٣٧، ولم أقف عليه في "معاني الكسائي".

(٤) ينظر: معاني الفراء ١/٣٦٤.

(٥) ينظر: حجة ابن خالويه ١٥٢.

(٦) ينظر: الدر ٥/٢٢٣.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب ١٤/١٨٥.

(٨) ينظر: جامع أحكام القرآن ٧/١٣٧.

(٩) ينظر: البحر ٤/٦٩١.

(١٠) ينظر: الدر ٥/٢٢٣.

الخافِضِ عندَ سيبَوَيْهِ[1]، وجميعِ البَصْريينَ[2].

وقال به من بعده فيْ استبعادِهِ للعِلَّةِ نفسِها العُكْبَريُّ[3]، وتَعَقَّبَهُ السَّمينُ بأنَّ هذا ليسَ مِنْ بابِ العطفِ علَى الضميرِ المجرورِ مِنْ غيرِ إعادةِ الجارِّ؛ لأنَّ الجارَّ هُنا فيْ قُوَّةِ المنطوقِ بِهِ، وإنَّما حُذِفَ لأنَّهُ يَطَّرِدُ حَذْفُهُ معَ (أَنَّ) و(إنَّ)؛ لطُولِهِما بالصِّلَةِ[4].

وهذا التوجيهُ هوَ قولُ الكسائيِّ[5]، وأجازَهُ اليَزيديُّ[6] (ت٣١٠هـ)، والنحَّاسُ[7]، وابنُ خالَوَيْهِ[8]، والقُرْطُبيُّ[9].

وفيْ الجُمْلَةِ توجيهٌ رابعٌ، ذَكَرَهُ مكيٌّ في "المُشْكِل"[10]، و"الكَشْفِ"[11]، ولمْ يذكرْهُ هُنا، وهوَ أنَّهُ عَطْفٌ علَى حَذْفِ اللَّامِ، والتقديرُ: ولأنَّ هذا صِراطيْ مُسْتقيمًا...، وهوَ قولُ الخليلِ[12]، وسيبَوَيْهِ[1]، والزَّمخشَريِّ[2]، وابنِ عَطِيَّةَ[3]، وابنِ الأنباريِّ[4]،

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٩٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٧١- ٣٧٩.

(٣) ينظر: التبيان ٢/ ٥٤٩.

(٤) ينظر: الدر ٥/ ٢٢٣.

(٥) ينظر: معاني الكسائي ١٣٨.

(٦) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٧٧.

(٧) ينظر: معاني النحاس ٢/ ٥١٨.

(٨) ينظر: حجة ابن خالويه ١٥٢، وإعراب القراءات السبع ١/ ١٧٣.

(٩) ينظر: جامع أحكام القرآن ٧/ ١٣٧.

(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٩.

(١١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٥٧.

(١٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢٦، ١٢٧.

والشِّهابِ الـخَـفَاجيِّ[٥]، وأحمدَ البَنَّا[٦]، وسُلَيمانَ الجَمَلِ[٧](ت ١٢٠٤هـ).

والذيْ أَمِيْلُ إليهِ التوجيهَ الثالثَ؛ لأنَّها فيْ موضِعِ خفضٍ بإضمارِ الخافِضِ؛ لأنَّ العَطْفَ يكونُ علَى أقربِ مذكُورٍ[٨]. وما عَلَّلَ بِهِ مكيٌّ مِن الاستبعادِ فمَرْدُوْدٌ بما عَقَّبَ بِهِ السَّمينُ، ثُمَّ لَوْ قُدِّرَ أَنَّـهُ مِن بابِ العَطْفِ علَى الضميرِ المجرورِ مِن غيرِ إعادةِ الجارِّ، فهوَ جائزٌ وارِدٌ فيْ كتابِ اللهِ فيْ قراءةِ حمزةَ، وأبيْ جعفرَ، وابنِ عَبَّاسٍ: ﴿ 3 4 5 6 7 8 ﴾ بجرِّ (الأرحام)،

بَلْ وَرَدَتْ عن النبيِّ – صلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ- كما ذَكَرَ ذلكَ ابنُ خالَوَيْهِ بإسنادِهِ[٩]. واللهُ أعلمُ.

* * *

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٧٩.

(٣) ينظر: المحرر ٣/٤٩٤.

(٤) ينظر: البيان ١/٣٤٩.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب ٤/١٣٨.

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨.

(٧) ينظر: الفتوحات الإلهية ٢/١١٥.

(٨) قَرَّرَ هذِهِ القاعدةَ جماعةٌ من المفسرين والنحاة، ينظر على سبيل المثال: البُرْهان ٤/٣٩، والإتقان ٤/١٢٧١، والدرُّ المَصُون ٨/٤٥٣.

(٩) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/١٢٧- ١٢٩.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ ; > = < ﴾[1]: " **وقد قرأ حمزة والكسائي بالخفض، جعلا الفاكهة ولحم الطير معطوفة على ﴿جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾[2]، أي: هم في جنات النعيم، وفي فاكهة، وفي لحم طير، وفي حور عين، وما بين الفاكهة والجنات اعتراض، ودل على ذلك قوله بعد (سدر مخضود) وما ذكر بعده إلى (وفر ش مرفوعة)** "[3].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ حمزةَ، والكسائيَّ[4] قَرَآ بخفْضِ (حُوْرٍ) مِنْ قولِهِ -تعالى-: ﴿ ; > = < ﴾[5]، وذَكَرَ فِيْ توجيهِها أربعةَ أقوالٍ:

الأوَّلِ: أنَّ (فاكِهَةٍ)[6] و (لحمِ طَيْرٍ)[7] معطوفةٌ علَى ﴿جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾[8]، أيْ: هُمْ فِيْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ، وفِيْ فاكهةٍ، وفِيْ لَحْمِ طَيْرٍ، وفِيْ حُوْرٍ عِيْنٍ.

---

(١) سورة الواقعة ٢٢.

(٢) سورة الواقعة ١٢.

(٣) الهداية ١١/ ٧٢٦٦.

(٤) وقرأ بها -أيضًا- أبو جعفر، والسلمي، والحسن، والأعمش، وغيرهم. ينظر: المبسوط ٤٢٨، والكافي في القراءات السبع ٢/ ٥٣٠، والتبصرة ٦٩٢.

(٥) سورة الواقعة ٢٢.

(٦) سورة الواقعة ٢٠.

(٧) سورة الواقعة ٢١.

(٨) سورة الواقعة ١٢.

ولمْ يَنْسِبْهُ لأَحَدٍ، واختارَهُ فِيْ "الكَشْفِ"[1]، واختارَهُ منْ قبلُ ابنُ زِنْجِلَةَ[2]، وذَكَرَهُ ابنُ الأنباريِّ[3]، والعُكْبَريُّ[4]، وابنُ هِشامٍ[5].

الثانِيْ: الـخَـفْضِ علَى الإتباعِ، وقدْ نَسَبَهُ للفَرَّاءِ[6]: وضَعَّفَهُ مكيٌّ.

الثالثِ: ونَسَبَهُ لقُطْرُبَ[7]: أنَّ (الـحُـوْرَ) معطوفةٌ علَى (الأَكوابِ والأَباريقِ)، فجَعَلَ (الـحُـوْرَ ) يُطافُ بِهِنَّ.

وهوَ قولُ أبي عمرِو بنِ العَلَاءِ[8]، وابنِ خالَوَيهِ[9]، وأبيْ عليٍّ الفارسيِّ[10]، وأَنكَرَهُ ابنُ قُتَيبَةَ[11] (ت٢٧٦هـ)؛ لأنَّ الـحُـوْرَ لا يُطافُ بِهِنَّ. وقال به من بعده زَكَرِيَّا الأنصاريُّ[12] (ت٩٢٦هـ).

الرابعِ: أنَّ الـخَـفْضَ مَحْمُولٌ علَى المَعْنَى؛ لأنَّ مَعْنَى: يُطافُ عليهِمْ بكَذَا وكَذَا: يُنعَّمُونَ بِهِ، فيَصِيْرُ المَعْنَى: يُنعَّمُونَ بفاكهةٍ، وبِلَحْمٍ، وبحُوْرٍ عِيْنٍ. ولمْ يَنْسِبْ مكيٌّ

---

(١) ينظر: مشكل إعرا ب القرآن ٣٠٤.

(٢) ينظر: حجة ابن زنجلة ٦٩٥.

(٣) ينظر: البيان ٢/ ٤١٥.

(٤) ينظر: التبيان ٣/١٢٠٤.

(٥) ينظر: المغني ١/٨٩٥.

(٦) ينظر: معاني الفراء ٣/١٢٣.

(٧) ينظر: البحر ١٠/٨١.

(٨) ينظر: حجة ابن خالويه ٣٤٠.

(٩) ينظر: المصدر السابق، وإعراب القراءات السبع ٢/٣٤٢.

(١٠) ينظر: حجة الفارسي ٦/٢٥٧.

(١١) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢١٣.

(١٢) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٥١٠.

هذا التوجيهَ لقائلٍ، وهوَ قولُ ابنُ قُتَيْبَـةَ[١]، والزجَّاجِ[٢]، والنحَّاسِ[٣]، والمَهْدَويِّ[٤]، وذَكَرَهُ الزَّمخشَريُّ[٥]، وابنُ هِشامٍ[٦].

***

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢١٣.

(٢) ينظر: معاني الزجاج ٥/١١١.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٤/٣٢٨.

(٤) ينظر: شرح الهداية ١/٥٢٧.

(٥) ينظر: الكشاف ٤/٤٦٠.

(٦) ينظر: المغني ١/٨٩٥.

## المَبْحَثُ الخامسُ:

## مَا قُرِئَ بالـجَـزْمِ مِن الأَفْعَالِ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ μ ¶ ، بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾[1]:

**" من رفع فهو خبر عن الله، فيه معنى الأمر، ومعناه: لا تضار والدة في علم الله، ولا تكلف نفس إلا وسعها.**

**والفتح أبين على النهي، ويجوز الكسر، لالتقاء الساكنين، والفتح أخف "**[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ في الرَّاءِ مِن قولِهِ - تعالَى -: ﴿ μ ¶ ، بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾[3] وَجْهينِ مِن القراءةِ، ولمْ يُسَمِّ قارئًا بهما.

القراءةَ الأُولَى: ضمَّ الرَّاءِ، وقرأَ بها: ابنُ كَثيرٍ، وأبو عمرٍو، وعاصمٌ فِيْ روايةٍ، والكسائيُّ، وابنُ مُحَيصِنٍ، واليزيديُّ[4] (ت٢٢٥هـ).

ووَجَّهَها علَى أنَّها خَبَرٌ عن الله -تعالَى- فيهِ معنَى الأَمْرِ، ومعناها: لاتُضارُّ والِدَةٌ في عِلْمِ اللهِ، ولاتُكَلَّفُ نفْسٌ إلا وُسْعَها.

---

(١) سورة البقرة ٢٣٣.

(٢) الهداية١ /٧٧٩، ٧٨٠.

(٣) سورة البقرة ٢٣٣.

(٤) ينظر: السبعة ١٨٣، والتبصرة ١٦٠، والتيسير ٨١.

وقدْ ذَكَرَ هذا التوجيهَ قبلَه الفَرَّاءُ[1]، وابنُ جريرٍ[2]، والزجَّاجُ[3]، والنحَّاسُ[4].

وذكره من بعدُ الزَّمَخشَريُّ[5] والعُكْبَريُّ[6]، والقُرْطُبيُّ[7]، وأبو حيَّانَ[8].

القراءةَ الثانيةَ: فَتْحَ الراءِ، وقرأَ بها: نافعٌ، وعاصمٌ في روايةٍ، وحمزةُ، وابنُ عامرٍ، وابنُ جَمَّازٍ[9] (ت بعد ١٧٠هـ).

واختارَ هذِهِ القراءةِ، لسببينِ: الأَوَّلُ: أَنَّهُ أَبْيَنُ علَى النهيِ. الثانِيْ: أنَّهُ أَخَفُّ.

وقال به من بعده فِيْ ذِكْرِ هاتَينِ العِلَّتَينِ ابنُ الأنباريِّ[10].

واختارَ هذِهِ القراءةَ مِن قبلُ ابنُ جريرٍ[11]، والزجَّاجُ[12].

ثُمَّ أجازَ الكسرَ؛ لالتقاءِ الساكنينِ، لكنَّهُ لمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ قُرِئَ بِهِ، وقدْ صَرَّحَ

---

(١) ينظر: ١/١٥٠.

(٢) ينظر: جامع البيان ٥/٤٧.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ١/٣١٣.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ١/٣١٧.

(٥) ينظر: الكشاف ١/٢٧٩، ٢٨٠.

(٦) ينظر: التبيان ١/١٨٥.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/١٦٧.

(٨) ينظر: البحر ٢/٥٠٢.

(٩) ينظر: السبعة ١٨٣، والتبصرة ١٦٠، والتيسير ٨١.

(١٠) ينظر: البيان ١/١٥٩.

(١١) ينظر: جامع البيان ٥/٤٨.

(١٢) ينظر: معاني الزجاج ١/٣١٣.

الزجاجُ بأَنَّهُ لمْ يُقْرَأْ بالكسْرِ [1]، بَلْ إنَّه نَهَى عن القراءةِ بها، ولعَلَّه خَفِيَ عليهما أنها قراءةُ الحسَن، كما ذَكَرَ ذلكَ الزَّمخشَريُّ[2]،

والرازيُّ[3]، والسمينُ[4].

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ ´ µ ¶ ¸ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[5]:" **وروي عن قنبل عن ابن كثير إثبات الياء في نرتعي، على نية الضمة فيها، وفيه بعد، وإنما يجوز في الشعر**"[6].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ابنَ كَثيرٍ[7] قرأَ ﴿ ¸ ﴾ بالنُّونِ والياءِ علَى نِيَّةِ الضمَّةِ، فِيْ قولِهِ -تعالَى-: ﴿ ´ µ ¶ ¸ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[8]

قالَ مكيٌّ: "وفيْهِ بُعْدٌ، وإنَّما يجوزُ فِيْ الشِّعْرِ".

وقال به من بعده ابنُ عَطيَّـةَ فِيْ تضعِيفِها وتَجْوِيْزِ ذلكَ فِيْ الشِّعْرِ[9].

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٢٨٠.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ٦/ ١٠٣.

(٤) ينظر: الدر ٢/ ٤٦٧.

(٥) سورة يوسف ١٢.

(٦) الهداية ٥/ ٣٥١٢.

(٧) وقرأ بها، أبو عمرو، وابن عامر. ينظر: السبعة ٣٤٥، والنشر ٣١٧، والمستنير ٢١٣.

(٨) سورة يوسف ١٢.

(٩) المحرر ٥/ ٥٠.

وذَكَرَ أبو حيَّانَ أنَّ حَذْفَ الحَرَكَةِ فِيْ الياءِ لُغَةٌ، ثُمَّ قالَ: "فعلَى هذا لا يكونُ ضرورةً"[1].

وأَثبتَها السَّمينُ لُغَةً، ثُمَّ قالَ: "تَجَرَّأَ بعضُ الناسِ ورَدَّها"[2]. وقال به من بعدهمْ أحمدُ البَنَّا[3].

والمَلاحَظُ علَى مكيٍّ هُنَا أنَّهُ استبعَدَ قراءةً سبعيَّةً مشهورةً، مرويَّةً عنْ ثلاثةٍ مِن القُرَّاءِ السبعةِ هُمْ: ابنُ كَثيرٍ، وأبو عمرٍو، وابنُ عامرٍ. مِنْ غيرِ أنْ يُقَدِّمَ حُجَّةً مُقْنِعَةً، واكتفَى بقولِهِ : " بعيدٌ ". فكيفَ يكونُ بعيداً وهوَ لغةٌ مِنْ لُغَاتِ العَرَبِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ μ ¶ ، وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾[4]:" **قوله:(لَمْ يَتَسَنَّهْ)، من أثبت الهاء في الوصل، فهو من سانهت فسكون الهاء علم الجزم، والهاء، والهاء أصلية، وهو أحسن،ومعناه: أنه مأخوذ من (السَّنَة)، أي: لم تأخذه السنون وتحله.**

**ومن قرأ (يتسنه) فأصله يتسنن، من (سَنَّ الماءَ) إذا تغير. فمعناه: أنه لم يتغير، فأبدلوا من النون الأخيرة ياء، فقالوا: يتسنى...، ثم حذفت الألف للجزم، وزيدت**

---

(١) البحر ٦/٢٤٦.

(٢) الدر ٦/٤٥٠.

(٣) الإتحاف ٢/١٤٢.

(٤) سورة البقرة ٢٥٩.

الهاء في الوقف لبيان الحركة "[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ﴿ يَتَسَنَّهْ ﴾ مِنْ قولِهِ -تعالَى-: ﴿ μ ¶ ، وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾[2] قُرِئَ على وجهَينِ، ولمْ يُسَمِّ قارئَ كلٍّ منهما.

القراءةُ الأُولَى: قراءةُ مَنْ أَثبَتَ الهاءَ فِي الوَصْلِ، وهُمْ: ابنُ كَثيرٍ، ونافعٌ، وأبو عمرٍو، وعاصمٌ، وابنُ عامرٍ، وأبو جعفرَ، وشَيْبةُ[3] (ت١٣٠هـ).

ووجَّهَها مكيٌّ بأنَّها مِنْ: سانَهْتُ، والهاءُ أصليةٌ، وسُكُونُها علامةُ الجَزْمِ، وهوَ مأخوذٌ مِن السَّنَةِ، أيْ: لَمْ تأخذْهُ السُّنونُ و تَحُلُّهُ[4].

وقد استحسَنَ مكيٌّ هذِهِ القراءةَ.

واختارَها مِنْ قبلُ الخليلُ[5]، والفَرَّاءُ[6]، والطبريُّ[7]، والأزهَريُّ[8] (ت٣٧٠هـ)، وغيرُهمْ[9].

---

(١) الهداية ١/ ٨٧١، ٨٧٢.

(٢) سورة البقرة ٢٥٩.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/ ٩٤، وحجة ابن زنجلة ١٤٢، ١٤٣، والبحر ٢/ ٦٣٥.

(٤) ينظر: باهر البرهان ١/ ٢٥٧.

(٥) ينظر: العين ٤/ ٨.

(٦) ينظر: معاني الفراء ١/ ١٧٢.

(٧) ينظر: جامع البيان ٥/ ٤٦١.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٨٠.

(٩) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/ ٩٣، ٩٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٧١.

وقال به من بعده أبو حيَّانَ[1].

وذَكَرَ هذا التوجيهَ جماهيرُ المُعْرِبين مِمَّن قبلَ مكيٍّ وبعدَهُ، كالأخفشِ[2]، والمبرِّدِ[3]، والنحَّاسِ[4]، وأبيْ عليٍّ الفارسيِّ[5]، وابنِ زِنْجِلَةَ[6]، والزَّمخشَريِّ[7]، والعُكْبَريِّ[8]، والسَّمينِ[9].

القراءةُ الثانيةُ: قراءةُ مَنْ أَثبَتَ الهاءَ فِيْ الوَقْفِ وحَذَفَها فِيْ الوَصْلِ، وقَرَأَ بها حمزةُ، والكسائيُّ، ويعقوبُ، والأعمشُ، وغيرُهُمْ[10].

ووَجَّهَها مكيٌّ بأنَّ أَصْلَها: يَتَسَنَّنُ، مِنْ: سَنَّ الماءَ إذا تَغَيَّرَ، فأَبْدَلُوا مِن النُّونِ الأَخِيرةِ ياءً، فقالُوا: يَتَسَنَّى، ثُمَّ حُذِفَتْ الأَلِفُ للجَزْمِ، وزِيدَت الهاءُ في الوَقْفِ لبيانِ الحَرَكَةِ.

وقد اختارَ هذِهِ القراءةَ المُبَرِّدُ[11]، والزجَّاجُ[1]، وابنُ خالَوَيْهِ[2]،

---

(١) ينظر: البحر ٢/ ٦٣٥.

(٢) ينظر: معاني الأخفش ١/ ٢٩٧.

(٣) ينظر: الكامل ٣/ ٥٢.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ١/ ٣٣٢.

(٥) ينظر: حجة الفارسي ١/ ١٠٠.

(٦) ينظر: حجة ابن زنجلة ١٤٢، ١٤٣.

(٧) ينظر: الكشاف ١/ ٣٠٧.

(٨) ينظر: التبيان ١/ ٢٠٩.

(٩) ينظر: الدر ٢/ ٥٦٣، ٥٦٤.

(١٠) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/ ٩٤، وحجة ابن زنجلة ١٤٢، ١٤٣، والبحر ٢/ ٦٣٥.

(١١) ينظر: معاني القراءات ١/ ٢٢١، ٢٢٢، ولم أَقِفْ عليه في "المُقْتضَب" و"الكامل".

وأبو عمرٍو الشيبانيِّ[٣] (ت٢١٠هـ)، وابنُ هِشامٍ[٤].

وذَكَرَ هذا التوجيهَ الفَرَّاءُ[٥]، والأخفشُ[٦]، والزجَّاجُ[٧]، والنحَّاسُ[٨]، وأبو عليٍّ الفارسيِّ[٩]، وابنُ زِنْجِلَةَ[١٠]، والزَّمخشَريُّ[١١]، والعُكْبَريُّ[١٢]، وابنُ عُصْفُورٍ[١٣]، وغيرُهُمْ[١٤].

***

(١) ينظر: معاني الزجاج ١/٣٤٣.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/٩٤.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٤/٤٧١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٤/٣٤٩.

(٥) ينظر: معاني الفراء ١/١٧٢.

(٦) ينظر: معاني الأخفش ١/٢٩٧.

(٧) ينظر: معاني الزجاج ١/٣٤٣.

(٨) ينظر: إعراب النحاس ١/٢٨٥.

(٩) ينظر: حجة الفارسي ١/١٠٠.

(١٠) ينظر: حجة ابن زنجلة ١٤٢، ١٤٣.

(١١) ينظر: الكشاف ١/٣٠٧.

(١٢) ينظر: التبيان ١/٢٠٩.

(١٣) ينظر: الممتع ٢٤٧.

(١٤) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/٩٤، وحجة ابن زنجلة ١٤٢، ١٤٣، والبحر ٢/٦٣٥.

# المَبْحَثُ السادسُ:

# الضَمَائِرُ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾[1]:

**" وأكثر النحويين على تلحين من كسر الهاء من (اقْتَدِهْ)، وهي قراءة ابن عامر، إلا ما قال أحمد بن محمد بن عرفة: إنه يجوز أن تكسر على التشبيه بهاء الإضمار، كما جاز إسكان هاء الإضمار على التشبيه بهاء السكت.**

**وقال بعض النحويين: من كسر الهاء، يجوز أن تكون الهاء لغير السكت، وأن تكون للمصدر، كأنه: فبهداهم اقتد الاقتداء، قال: ويجوز أن تكون كناية عن الهدى، والمعنى: فبهداهم اقتد هداهم، على التكرير للتأكيد "**[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ أكثرَ النحْويينَ يُلحِّنُ قراءةَ ابنِ عامرٍ[3] : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾[4] بكَسْرِ الهاءِ في (اقْتَدِهِ).

وممَّنْ غَلَّطَ هذِهِ القراءةَ ابنُ مُجاهدٍ[5]، والنحَّاسُ[1]، وابنُ خالَوَيْهِ[2].

---

(١) سورة الأنعام ٩٠.

(٢) الهداية ٣/٢٠٩٧.

(٣) وقرأ بها أبو الدرداء. ينظر: السبعة ٢٦٢، وحجة ابن خالويه ١٤٥، وحجة الفارسي ٣/٣٥٢.

(٤) سورة الأنعام ٩٠.

(٥) ينظر: السبعة ٢٦٢.

وتَعَقَّبَ أبو عليٍّ الفارسيِّ[٣]، وأبو حيَّانَ[٤]، ابنَ مُجاهدٍ، فقالُوا بصحَّةِ القراءةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ مكيٌّ ثلاثَ توجيهاتٍ للقراءةِ، وهيَ:

التوجيهَ الأوَّلَ: أنَّـهُ يجوزُ أنْ تُكسَرَ علَى التشبيهِ بهاءِ الإضمارِ، كمَا جازَ إسكانُ هاءِ الإضمارِ علَى التشبيهِ بهاءِ السَّكْتِ، ونَسَبَ هذا القولَ لأحمدَ بنِ محمدِ بنِ عرَفةَ (ت٣٢٣هـ).

واستَبعَدَهُ فِيْ "المُشْكِلِ"[٥].

وقدْ ضَعَّفَ هذا التوجيهَ ابنُ الأنباريِّ[٦]، والعُكْبَريُّ[٧]، وأبو حيَّانَ[٨]، واستَظهَرَهُ السَّمينُ[٩].

التوجيهَ الثانيَ: أنَّ الهاءَ ليستْ للسَّكْتِ، وإنَّما هيَ ضميرٌ. وهذا قولُ ابنُ زِنْجِلَةَ[١٠]، وأبي حيَّانَ[١١]، والسَّمينِ[١٢].

---

(١) ينظر: إعراب النحاس ٢/٨١.

(٢) ينظر: حجة ابن خالويه ١٤٥.

(٣) ينظر: حجة الفارسي ٣/٣٥٢.

(٤) ينظر: البحر ٤/٥٧٨.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٧٦.

(٦) ينظر: البيان ١/٣٣٠.

(٧) ينظر: التبيان ٢/٥١٧.

(٨) ينظر: البحر ٤/٥٧٨.

(٩) ينظر: الدر ٥/٣٢.

(١٠) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٦٠.

(١١) ينظر: البحر ٤/٥٧٨.

(١٢) ينظر: الدر ٥/٣٢.

وقدْ أَدْرَجَ مكيٌّ توجيهَينِ تحتَهُ:

أحدَهما: أنْ تكونَ الهاءُ للمصدرِ، فكأنَّـهُ قالَ: فَبِهُدَاهُم اقْتَدِ الاقْتِدَاءَ.

ونسَبَهُ لبعضِ النحْويينَ ولمْ يُسَمِّهِ، ونَسَبَهُ ابنُ زِنْجِلَةَ لبعضِ أهلِ البصرةِ[1].

وقدْ مالَ إليهِ مكيٌّ فِيْ "المُشْكِلِ"[2]. وقال به من بعده ابنُ الأنباريِّ[3].

وسَبَقَهُ فِيْ اختيارِهِ أبو عليٍّ الفارسيُّ[4].

وثانِيْ التوجيهَينِ: أنْ تكونَ الهاءُ كِنايةً عن الهُدَى. والمعنَى: فَبِهُدَاهُم اقْتَدِ هُدَاهُمْ، علَى التكريرِ للتأكيدِ. ولمْ يَنْسِبْهُ لأَحَدٍ، ولمْ أقفْ علَى قائلٍ بِهِ.

والأقربُ: أنَّ الهاءَ ضميرُ المَصْدَرِ، وليستْ هاءَ سَكْتٍ؛ لسلامةِ هذا التوجيهِ في المَعْنَى، وسلامَتِهِ مِن الاعتراضِ. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٦٠.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٦.

(٣) ينظر: البيان ١/ ٣٣٠.

(٤) ينظر: حجة الفارسي ٣/ ٣٥٢، ٣٥٣.

## المبحثُ السابعُ:
## الأفعالُ الناقصةُ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ 7 8 9 : ; < = > ? | ﴾[1]: " فأما قوله:( 9 ) فقد ضعفت قراءة من كسر السين؛ لأنه يلزم أن يجيز (عسي أن أقوم)، وذلك لا يقال.

قال أبو حاتم: لا وجه للكسر، ويلزم منه فعسي﴿ J K L M ﴾[2].

وقد حكى أهل اللغة يعقوب وغيره: أن الكسر مع المضمر خاصة لغة.

قال أبو غانم: هي لغة أهل الحجاز يكسرون مع المضمر خاصة "[3].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ بعضَ القُرَّاءِ قرأَ بكَسْرِ السِّينِ فِيْ ﴿ 9 ﴾ مِن قولِه - تعالَى - : ﴿ 7 8 9 : ; < = > ? | ﴾[4]، ولمْ يُسَمِّهِ، وقدْ قرأَ بها نافعٌ، والحَسَنُ ، وطلحةُ بنُ مُصرِّفٍ[5].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّها ضُعِّفتْ لمخالفَتِها القياسَ؛ لأنَّهُ يَلزَمُ أنْ يُجِيْزَ (عَسِيْ أنْ أَقُوْمَ)، وذلكَ لا يُقالُ.

---

(١) سورة البقرة ٢٤٦.

(٢) سورة المائدة ٥٤.

(٣) الهداية ١/ ٨١٧، ٨١٨.

(٤) سورة البقرة ٢٤٦.

(٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع ٨١، والمستنير ٢/ ٦٠، والكشف ٢/ ٣٠٣.

وذَكَرَ أنَّ أبا حاتِمٍ قالَ: " لا وجْهَ للكَسْرِ، ويَلْزَمُ منهُ: فعَسِيْ﴿ J K L M ﴾[1]"[2].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ يعقوبَ بنَ السِّكِّيتِ[3] (ت٢٤٤هـ)، وأبا غانِمٍ أحمدَ بنِ حمدانَ، وغيرِهما مِن أهلِ اللغةِ ذَكَرُوا أنَّ الكسْرَ معَ المُضْمَرِ لُغَةٌ لبعضِ العَرَبِ، وهُمْ أهلُ الحِجَازِ.

وهذا النقْلُ يدلُّ علَى أنَّ مكيًّا يرَى صحَّةَ القراءةِ، وقدْ صَرَّحَ بهذا فِيْ "الكَشْفِ"[4].

إذا عُلِمَ هذا فإنَّ جماعةً مِن العُلَماءِ قدْ ضَعَّفُوا القراءةَ، ومنهُمْ: أبو عمرِو بن العَلَاءِ[5]، وأبو عُبَيْدَةَ[6]، وأبو عُبَيْدٍ[7]، والأزهَرِيُّ[8]، والزَّمخشَرِيُّ[9].

وسَبَقَ مكيًّا فِيْ القولِ بجوازِها أبو علِّي الفارسيِّ[10]، وأبو بكرٍ الأَدْفُوِيُ[11]

---

(١) سورة المائدة ٥٤.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ١/٣٢٥.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ١/١٨٨.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٠٣.

(٥) ينظر: حجة ابن زنجلة ١٣٩.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/٣١٦.

(٧) ينظر: حجة ابن زنجلة ١٣٩.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة ٣/٥٥ مادة: ع س ا.

(٩) ينظر: الكشاف ١/٢١٩.

(١٠) ينظر: حجة الفارسي ٢/٣٤٩، ٣٥٠.

(١١) ينظر: إبراز المعاني ٢٨٦، والبحر ٢/٥٧٠.

(ت٣٨٨هـ)، وابنُ زِنجلَةَ[١].

وقال به من بعده المَهْدَويُّ[٢]، وابنُ الجَوزيُّ[٣]، والعُكْبَريُّ[٤]، ومحمدُ بنُ أبيْ بكرٍ الرازيُّ[٥]، والقُرطُبيُّ[٦]، والشريفُ الرضيُّ[٧] (ت٦٨٦هـ)، وابنُ مَنْظَوْرٍ[٨]، وأبو حيَّانَ[٩]،

والمُراديُّ[١٠] (ت٧٤٩هـ)، والسَّمينُ[١١]، وابنُ هشامٍ[١٢].

واحتَجَّ هؤلاءِ -كمَا احتجَّ مكيٌّ- بأنَّها لُغَةٌ لبعضِ العَرَبِ.

ووَجَّهَها أبو عليٍّ الفارسيِّ بما نقَلَه عن ابنِ الأَعرابيِّ (ت٣٤٠هـ) مِن أنَّ بعضَ العَرَبِ قدْ قالُوا:(هوَ عَسٍ بذلكَ، ومَا أَعْسَاهُ، وأَعْسِ بِهِ)، فالقياسُ يُجِيْزُهُ، بَلْ إِنَّ أبا عليٍّ أجازَ الكَسْرَ مُطْلقًا، فِيْ المُضْمَرِ وغيرِهِ قياسًا[١٣].

---

(١) ينظر: حجة ابن زنجلة ١٣٩.

(٢) ينظر: شرح الهداية ٢٠١، ٢٠٢.

(٣) ينظر: زاد المسير ١/٢٩٢.

(٤) ينظر: التبيان ١/١٩٦.

(٥) ينظر: مختار الصحاح ١/٤٦٧.

(٦) ينظر: جامع أحكام القرآن ٣/٢٤٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/٢١٤.

(٨) ينظر: لسان العرب ١٥/٥٤ مادة: ع س ا.

(٩) ينظر: البحر ٢/٥٧٠.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد ١/٥٢٢.

(١١) ينظر: الدر ٢/٥١٥، ٥١٦.

(١٢) ينظر: أوضح المسالك ١/٣١٦.

(١٣) ينظر: حجة الفارسي ٢/٣٤٩، ٣٥٠.

وخَصَّهُ أبو حيَّان[1]، وقال به من بعده السَّمينُ[2] بتاءِ الفاعلِ ونونِ الإناثِ، وغَلَّطَا مَنْ أَجازَهُ فِيْ المُضمَرِ مُطْلَقًا، فَضْلًا عَنْ مَنْ أَطْلَقَ الجَوازَ فِيْ المُضْمَرِ وغيرِهِ.

وتَجْدُرُ الإشارةُ هُنَا إلَى أنَّ أبا حيَّانَ قدْ أَغْلَظَ القولِ علَى مَنْ ضَعَّفَ هذِهِ القراءةَ فقالَ: "وأمَّا تضعيفُ أبي حاتِمٍ ومَنْ معهُ فهوَ لِجَهلِهِمْ بهذِهِ اللُّغَةِ" [3]، وعليهِ أقولُ: كانَ علَى النُّحاةِ أنْ يَتَّخِذوا مِن القراءةِ حُجَّةً لَهُمْ لإثباتِ هذِهِ القاعدةَ، لصحتِها وثبوتِها، وليسَ أنْ يَعْمِدُوا إلَى تضعيفِها.

***

(١) ينظر: البحر ٢/٥٧٠.

(٢) ينظر: الدر ٥/٥١٥، ٥١٦.

(٣) ينظر: البحر ٢/٥٧٠.

## الـمَبْحَـثُ الثامنُ:

## حُرُوْفُ المَعَانِي

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ H I J K L ﴾[1]:" من كسر (إن) فعلى الابتداء، ومن فتح رده على شهداء، أي: ويشهد بأن الدين.

وقال ابن كيسان: إن الثانية بدل من الأولى؛ لأن الإسلام تفسير بمعنى الدين الذي هو التوحيد.

وعن ابن عباس: شهد الله إنه، فجعله خبرًا، وتفتح (أن الدين) برفع الشهادة عليها.

وقد ألزم من قرأ بالفتح في (أن الدين) أن يقرأ: أن الدين عنده الإسلام؛ لأن الإظهار يستغنى عنه، وقد منع النحويون: شهدت أن زيدًا عالم، وأن زيدًا بصير، والثاني هو الأول.

وقال المحتج للكسائي: وقع الإظهار هنا للتعظيم والتفخيم، كما قال: لا أرى الموت يسبق الموت شيء، على التعظيم للموت.

والذي هو أحسن من هذا أن النحويين إنما منعوا الإظهار فيما يمكن أن يتوهم الثاني غير الأول، فيخاف الالتباس عند الإظهار، والآية لا يمكن ذلك فيها؛ لأن هذا الاسم ليس هو إلا لواحد لم يتسم به غيره، لا إله إلا هو، فإظهاره مرة بعد مرة، لا يوهم أن الثاني غير الول، وإظهار زيد مرة بعد يوهم

---

(١) سورة آل عمران ١٨.

**أن الثاني غير الأول، فليسَتْ الآيةُ تشبِهُ مايقعُ في الكلامِ مِن الإظهارِ بعدَ الإظهارِ، إذْ (زَيْدٌ) وغيرُهُ يصلُحُ لكُلِّ أَحَدٍ، وأمَّا الموتُ فإنَّما ظَهَرَ في الثانيْ لأنَّهُ لا لَبْسَ فيهِ، إذْ ليسَ ثَمَّ غيرُ موتٍ واحدٍ، فليسَ يُتوهَّمُ أنَّ الثانيَ غيرُ الأوَّلِ وفي الإظهار مع زوال الالتباس معنى التعظيم والتفخيم كما تقدم "**[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ في قولِهِ تعالَى: ﴿ H I J K L ﴾[2] قراءتينِ: الأولَى: بفتحِ همزةِ ﴿ H ﴾، والثانيةِ: بكسْرِها، ونَسَبَ قراءةَ الفتحِ للكسائيِّ[3]، ثُمَّ ذَكَرَ الخِلافَ بينَ العلماءِ في قَبولِ قراءةِ الفتحِ، فذَكَرَ أنَّ مَن أخَذَ بها وجَّهَها بالردِّ علَى: شُهِدَاءَ، أيْ: ويَشْهَدُ بأنَّ الدِّينَ...، وقدْ تتابعَ العلماءُ قبلَ وبعدَ مكيٍّ علَى قَبولِ القراءةِ وتوجيهِها بهذا التوجيهِ، وممَّن قَبْلَه: الفرَّاءُ[4]، وابنُ خالَوَيهِ[5]، والزجَّاجُ[6]، والطبَرانيُّ[7] (ت ٣٦٠هـ)، والثَّعْلَبيُّ[8] (ت٤٢٧هـ). وبعدَهُ السَّمْعانيُّ[9] (ت٤٨٩هـ)،

---

(١) الهداية ٢/٩٧٦-٩٧٨.

(٢) سورة آل عمران ١٨.

(٣) وقرأ بها: ابن مسعود وابن عباس والحسن، ينظر: معاني القراءات للأزهري ١/٢٤٥، وتحبير التيسير ١/٣٢٠، والنشر ١٨٦.

(٤) ينظر: معاني الفراء ١/١٩٩.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/١٠٩.

(٦) ينظر: معاني الزجاج ١/٣٨٦.

(٧) ينظر: التفسير الكبير للطبراني ١/٤١١.

(٨) ينظر: الكشف والبيان ٣/٣٤.

(٩) ينظر: تفسير السمعاني ١/٣٠٢.

والبَغَـويُّ[1]، والزَّمَـخْـشَرِيُّ[2]، وابـنُ الأنبـاريِّ[3]، وابـنُ القـيِّمِ[4] (ت٧٥١هـ)، والشَّنقيطيُّ[5] (ت ١٣٩٣هـ).

وقدْ خطَّأَ ابنُ جريرٍ[6] قراءةَ الكسائيِّ وردَّها.

ثُمَّ ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مَن ردَّها أَلزَمَ الكسائيَّ أنْ يَقرأَ: أنَّ الـدِّينَ عنـدَهُ الإسـلامُ؛ لأنَّ الإظهارَ لا يُستغنَى عنهُ. وقدْ منَعَ النحاةُ: (شَهِدْتُ أنَّ زيدًا عالـمٌ، وأنَّ زيـدًا بَصيرٌ) إذا كانَ الثانيْ هوَ الأولُ.

ثُمَّ ذَكَرَ حُجَّتَينِ للكسائيِّ ومَـن معَـهُ، الأولَى: أنَّ الإظهـارَ وقَـعَ هنـا للتعظـيمِ والتفخيمِ، كقولِ الشاعرِ[7]:

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ ..... .....

وذكرهُ هذا التعليلُ مِن بعدِهِ الرازيُّ[8].

---

(١) ينظر: معالم التنزيل ٢/١٨.

(٢) ينظر: الكشاف ١/٣٤٥.

(٣) ينظر: البيان ١/١٩٥.

(٤) ينظر: التفسير القيِّم ١/٢٠٠، ٢٠١.

(٥) ينظر: أضواء البيان ١/١٩٦.

(٦) ينظر: جامع البيان ٦/٢٦٨.

(٧) صَدْرُ بيتٌ لعَدي بن زيدٍ، وهوَ مِن الخفيفِ، وعَجْزُهُ: نَغَّصَ الموتُ ذَا الغِنَى والفَقيرَا، ينظر: ديوانه ٨٥.

(٨) ينظر: مفاتيح الغيب ٧/١٧١.

الثانيةَ: ذكَرَها بقولِهِ:"أنَّ النحْويينَ إنَّما مَنَعُوا الإظهارَ فيما يُمْكِنُ أنْ يُتَوَهَّمَ أنَّ الثانيَ غيرُ الأوَّلِ، فيُخافُ الالتباسُ عندَ الإظهارِ، والآيةُ لا يُمكِنُ ذلكَ فيها؛ لأنَّ هذا الاسمَ ليسَ إلَّا لواحدٍ لم يتسَمَّ بِهِ غيرُهُ -لا إلَهَ غيرُهُ-، فإظهارُهُ مرَّةً بعدَ مَرَّةٍ لا يُوهِمُ أنَّ الثانيَ غيرُ الأولِ، فليسَتْ الآيةُ تشبِهُ مايقعُ في الكلامِ مِن الإظهارِ بعدَ الإظهارِ، إذْ (زَيْدٌ) وغيرُهُ يصلُحُ لكُلِّ أَحَدٍ، وأمَّا الموتُ فإنَّما ظَهَرَ في الثانِ لأنَّهُ لا لَبْسَ فيهِ، إذْ ليسَ ثَمَّ غيرُ موتٍ واحدٍ، فليسَ يُتوهَّمُ أنَّ الثانيَ غيرُ الأوَّلِ".

وقد استحسَنَ مكيٌّ هذا التعليلَ واختارَهُ، وساقه مِن بعدِهِ الواحديُّ[1](ت٤٦٨هـ).

إذا عُلِمَ ما سَبَقَ فإنَّ مكيًّا لمْ يستحسِنْ أيًّا مِن القراءتينِ، بينَما اختارَ في كتابِهِ: "الكَشْفِ" قراءةَ الكَسْرِ؛ "لإجماعِ القُرَّاءِ علَيها، ولتمامِ الكلامِ قبلَهُ، ولأنَّهُ أبلَغُ فيْ التأكيدِ"[2].

والأصحُّ: ثبوتُ قراءةِ الفتحِ، وحَسْبُنا أنَّ الكسائيَّ -إمامَ النحوِ والقراءةِ- قرأَ بها، وقدْ وُجِّهَتْ بما يوافِقُ قواعدَ العربيةِ. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٨٦، ولم أقف عليه في كتابيه في التفسير: "الوسيط" و"الوجيز".

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٣٨.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٣٦﴾ ﴾[1]:" من فتح (أن) فعلى معنى: ولأن الله. هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وقال الفراء: (أن) في موضع خفض عطفًا على الصلاة. أي: قال عيسى: أوصاني بالصلاة، وبأن الله ربي، وأجاز أن يكون في موضع رفع عطفًا على معنى: والأمر أن الله.

وحكي عن أبي عمرو أنها في موضع نصب عطف على أمر. أي: وقضى الله أن الله ربي.

وقيل: هي في موضع رفع عطف على عيسى، أي: ذلك عيسى، وذلك أن الله. وهذا ضعيف؛ لأن المعنى ليس عليه. ومن كسر فعلى الابتداء، ولم يعطفها على ما قبلها.

وفي حرف ابن مسعود: أن الله ربي، بغير واو.

فهذا يدل على صحة الاستئناف.

وقيل : الكسر على العطف على: قال إني عبد الله، وقال إن الله ربي "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ قولَ الله - تعالَى -:﴿ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٣٦﴾ ﴾[3] قُرِئَ على وجهينِ، أحدِهما بفتْحِ همزةِ (إنَّ)، والثانيْ بكسرِها، ولمْ يُسَمِّ قارئًا بهما.

---

(١) سورة مريم ٣٦.

(٢) الهداية ٤٥٣٩/٧ - ٤٥٤١.

(٣) سورة مريم ٣٦.

وقدْ قَرَأَ بالكسْرِ: ابنُ عامرٍ، وحمزةُ، والكسائيُّ، ويعقوبُ في روايةٍ، وخَلَفٌ وغيرُهم[1].

وقَرَأَ بالفتْحِ ابنُ كَثيرٍ، وأبو عمرٍو، ونافعٌ، وأبو جعفرَ، وابنُ مُحَيصِنَ، وغيرُهمْ[2].

وقدْ أثبتَ مكيٌّ كِلتا القراءتينِ، ووجَّهَ قراءةَ الكسْرِ بأَنَّهُ على الاستئنافِ، وذَكَرَ قولًا آخَرَ، وهوَ العطفُ على: ﴿ Z Y ] \ ﴾[3]، والتقديرُ: وقالَ إنَّ اللهَ رَبِّيْ.

أمَّا قراءةُ الفتحِ فقدْ ذَكَرَ فيها خمسةَ توجيهاتٍ:

الأولَ: أَنَّهُ على معنَى: ولِأَنَّ اللهَ رَبِّيْ...، نَسَبَهُ للخليلِ (ت١٧٠هـ)، وسيبويهِ[4]، وقدْ اختارَه الزَّمخشَريُّ[5].

الثانيَ: أنْ تكونَ (أَنَّ) في موضعِ خَفْضٍ عطفًا على الصلاةِ، أيْ: قالَ عيسَى: أوصانيْ بالصلاةِ، وبِأَنَّ اللهَ رَبِّيْ. وهذا قولُ ابنِ خالَويهِ[6]، وأبي عليٍّ الفارسيِّ[7]، ونسَبهُ مكيٌّ للفراءِ[8]، وذكَر أَنَّهُ أجازَ التوجيهَ الآتيْ.

---

(١) ينظر: السبعة ٤١٠، والحجة لابن خالويه ٢٣٨، والحجة للفارسي ٥/٢٠٣.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) سورة مريم ٣٠.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٣/١٧، ولم أقف عليه في "الكتاب".

(٥) ينظر: الكشاف ٣/١٧.

(٦) ينظر: الحجة لابن خالويه ٢٣٨.

(٧) ينظر: الحجة للفارسي ٥/٢٠٣.

(٨) ينظر: معاني الفراء ٢/١٦٨.

الثالثَ: أنْ يكونَ في موضعِ رفعٍ على معنَى: والأمْرُ أنَّ اللهَ، ولمْ ينسِبْهُ لأَحَدٍ، وقدْ أجازَهُ الكسائيُّ[1].

الرابعَ: أنَّهُ في موضعِ نَصْبٍ عطفًا على الأمْرِ، أيْ: وقضَى اللهُ أنَّ اللهَ رَبِّيْ، حُكِي هذا عنْ أبي عمرٍو بنِ العَلاءِ[2] كما ذَكَرَ مكيٌّ.

الخامسَ: أنَّهُ في موضعِ رفعٍ عطفًا على ﴿ عيسَى ﴾، أيْ: ذلكَ عيسَى، وذلكَ أنَّ اللهَ...، وضَعَّفَ مكيٌّ هذا القولَ، وعلَّلَ ذلكَ بأنَّ المعنَى ليسَ عليهِ.

وقدْ سبَقَهُ النحَّاسُ في ذِكْرِ هذهِ التوجيهاتِ[3].

وأقربُها: توجيهُ الخليلِ وسيبويهِ؛ لأنَّهُ أنسَبُ معنىً، وقريبٌ منْهُ التوجيهُ الثالثُ والرابعُ، وأمَّا التوجيهُ الثانيْ والخامسِ ففيهما بُعْدٌ؛ لبُعْدِ ما بينَ المعطوفَينِ، ولِمَا عَلَّلَ بِهِ مكيٌّ. واللهُ أَعْلَمُ.

***

(١) ينظر: معاني الكسائي ١٩٠.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٣/١٧.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٣/١٧، ١٨.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ S R Q P O N M L K J I H G F E D C B A ﴾ [النمل: ٦٦] : " **وعن ابن عباس أنه قرأ: بل أدارك، بلفظ الاستفهام، وبلى بالألف، وفيها بعد عند النحويين؛ لأن بلى إيجاب، والاستفهام في هذا الموضع إنكار.**

**وقرأ ابن محيصن: بل بغير ألف أدارك، بالاستفهام، وفيها بعد أيضًا** "[٢].

ذَكَرَ مكيٌّ فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ S R Q P O N M L K J I H G F E D C B A ﴾ [النمل: ٦٦] قراءتَينِ:

الأُولَى: قراءةَ ابنِ عَبَّاسٍ (بَلى آدَّارَكَ) بلَفْظِ الاستِفهامِ[٤].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ فيها بُعْدًا عِنْدَ النَّحْوِيينَ؛ لأنَّ (بَلَى) إيجابٌ، والاستفهامُ فِيْ هذا الموضِعِ إنكارٌ.

وظاهِرُ كلامِهِ يَدُلُّ علَى أَنَّـهُ يَرَى رأيَ النحاةِ، وقد أنكرها مِن قبلُ أبو عمرِو بنِ العَلَاءِ[٥]، وأبو حاتِمٍ[٦]، والطبَرِيُّ[٧].

وقد استحسَنَها الفَرَّاءُ قائلًا: "هُوَ وَجْهٌ جَيِّدٌ؛ لأَنَّـهُ أَشْبَهُ بالاستهزاءِ بأهلِ الجَحْدِ، كقولِكَ لِلرَّجُلِ تُكَذِّبُهُ: (بَلَى لَعَمْرِيْ لقدْ أَدْرَكْتُ السَّلَفَ، فأنتَ تَرويْ

---

(١) سورة النمل ٦٦.

(٢) الهداية ٩/٥٤٥٩.

(٣) سورة النمل ٦٦.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٩٩، وجامع البيان ١٩/٤٨٧، والمحرر ٦/٥٥٤.

(٥) ينظر: جامع البيان ١٩/٤٨٧، ومعاني النحاس ٥/١٤٦.

(٦) ينظر: المصدرين السابقين.

(٧) ينظر: جامع البيان ١٩/٤٨٧.

ما لا نَرويْ)، وأنتَ تُكذِّبُهُ"[1].

وبنحْوِهِ وجَّهَ السَّمْعانيُّ[2]، والزَّمخشَريُّ[3]، وابنُ عَطيَّةَ[4]، والشوكانيُّ[5].

واختارَها ابنُ قُتَيْبَةَ، لأنَّها "أَشَدُّ إيضاحًا لِلمَعْنَى؛ لأَنَّهُ قالَ: وما يَشْعُرونَ مَتَى يُبْعَثُونَ، ثُمَّ قَالَ: بَلْ تَدَارَكَتْ ظُنونُهُمْ فِيْ عِلْمِ الآخِرَةِ، فَهُمْ يَحدِسُونَ ولا يَدْرُونَ"[6].

ويَرَى الطبَريُّ أنَّها صحيحةُ المَعْنَى والإعرابِ[7].

وقال ابنُ جِنِّيٍّ فِيْ توجيهِها: "وأمَّا (بَلَى) فكأَنَّهُ جَوَابٌ، وذلكَ أَنَّهُ لَمَّا قالَ: ﴿ 7 8 9 : ; < = > ? @ ﴾[8]، فكأنَّ قائلًا قالَ: ما الأمرُ كذلكَ، فقيلَ لَهُ: بَلَى، ثُمَّ استُؤنِفَ فقِيْلَ: آدَّاركَ عِلمُهم فِيْ الآخرةِ"[9].

والراجِحُ: صحَّتُها نَحْويًّا، ومَعْنَويًّا، وسَنَدًا كمَا ذَكَرَ ذلكَ النحَّاسُ[10].

واللهُ أعلمُ.

---

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٩٩.

(٢) ينظر: تفسير السمعاني ٤/١١٠.

(٣) ينظر: الكشاف ٣/٣٨٠.

(٤) ينظر: المحرر ٦/٥٥٤.

(٥) ينظر: فتح القدير ٥/٣٧٢.

(٦) تأويل مشكل القرآن ٣٥٥.

(٧) ينظر: جامع البيان ١٩/٤٨٧.

(٨) سورة النمل ٦٥.

(٩) المحتسب ٢/١٤٣.

(١٠) ينظر: إعراب النحاس ٣/٢١٨.

القراءةَ الثانيةَ ونَسَبَهَا لابنِ مُحَيصِنٍ: (بَلْ آدَّارَكَ) بالاستفهامِ[1]، وذَكَرَ مكيٌّ أنَّ فيها بُعْدًا.

وقدْ أَنكَرَها أبو عمرِو بنِ العَلَاء[2]، وأبو حاتِمٍ[3]، والطبَريُّ[4].

قالَ أبو حاتَمٍ: "لا يجوزُ الاستفهامُ بَعْدَ (بَلْ)؛ لأنَّ (بَلْ) إيجابٌ، والاستفهامُ فِيْ هذا الموضِعِ إنكارٌ بمعنَى: لمْ يَكُنْ"[5] .

وعَقَّبَ أبو حيَّانَ بقولِهِ: "وقدْ أجازَ بعضُ المتأخرينَ الاستفهامُ بعدَ (بَلْ)، يقولُ القائلُ: أَخُبْزًا أَكَلْتَ، بَلْ أَمَاءً شَرِبْتَ، علَى تَرْكِ الكَلَامِ الأَوَّلِ، والأَخْذِ فِيْ الثانِيْ"[6].

وقالَ السَّمينُ مُعَقِّبًا -أيضًا-: "وفِيْ منْعِ هذا نَظَرٌ؛ لأنَّ (بَلْ) لإضرابِ الانتقالِ، فقدْ أَضرَبَ عَن الكَلَامِ الأَوَّلِ، وأَخَذَ فِيْ استفهامٍ ثانٍ. وكَيْفَ يُنكِرُ هذا والنَّحْويونَ[7] يُقَدِّرونَ (أَمْ) المُنقَطِعةَ بِـ(بَلْ، والهمزةِ)؟"[8]، ثُمَّ عَقَّبَ علَى أبِيْ حيَّانَ بقولِهِ: "وعَجِبْتُ مِن الشيخِ كيفَ قالَ هُنَا: "وقدْ أجازَ بعضُ المُتَأَخِّرِينَ الاستفهامَ بِـ(بَلْ) وشِبْهِهِ...!"، فتخصيصُهُ ببعضِ المُتَأَخِّرِينَ يُؤْذِنُ بأنَّ المُتَقَدِّمينَ يَمنَعُونَهُ،

---

(١) وقرأ بها: ابن مسعود والحسن وقتادة وابن محيصن وأبو رجاء. ينظر: مختصر ابن خالويه ١١٢، وإعراب النحاس ٣/٢١٨، والبحر ٨/٢٦٢.

(٢) ينظر: جامع البيان ١٩/٤٨٧، ومعاني النحاس ٥/١٤٦.

(٣) ينظر: المصدرين السابقين.

(٤) ينظر: جامع البيان ١٩/٤٨٧.

(٥) جامع البيان ١٩/٤٨٧، ومعاني النحاس ٥/١٤٦.

(٦) البحر ٨/٢٦٢.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٩٢- ٢٩٩.

(٨) الدر ٨/٦٣٦.

وليسَ كذلكَ؛ لِـمَا حَكَيْتُ عنهُمْ فِيْ (أَم) المُنْقَطِعَةِ"[1].

والصحيحُ: صِحَّةُ القراءةِ نَحْويًّا، لِـمَا عَلَّلَ بِهِ السَّمينُ. واللهُ أعلمُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ D E F G I J

K ﴾[2]:" هذه اللام لام الأمر، فمن كسر لم يعتد بالواو، وجعلها كالمبتدأ بها.

ومن أسكن اعتد بالواو.

ويحسن أن تكون عند من كسر لام كي عطف على ( D )، والأحسن أن تكون لام لام أمر؛ لأن الكلام فيه معنى التهديد، فالأمر به أولى؛ ليكون وعيد وتهدد يعقبه وعيد وتهدد...

فأما من أسكن اللام فلا يجوز إلا أن تكون لام أمر ؛ لأن لام كي لا تسكن، إذ قد حذف معها أن، فلا يحسن حذف حركتها، فيجتمع في الكلمة حذفان "[3].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ قَرَأَ بكَسْرِ اللَّامِ فِيْ ﴿ G ﴾، مِنْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ D E F G I J K ﴾[4]، ولمْ يُسَمِّهِ،

---

(١) الدر ٨/٦٣٧.

(٢) سورة العنكبوت ٦٦.

(٣) الهداية ٩/٥٦٤٨.

(٤) سورة العنكبوت ٦٦.

وقدْ قرأَ بها أبو عمرٍو، وابنُ عامرٍ، وابنُ كَثيرٍ، وابنُ جَمَّازٍ، وهيَ روايةٌ عنْ عاصمٍ ونافعٍ[1].

ثُمَّ استحسَنَ مكيٌّ أنْ تكونَ لامَ (كَيْ) عَطْفًا علَى ﴿ D ﴾.

ثُمَّ قالَ: "والأحسَنُ أنْ تكونَ لامَ أمرٍ؛ لأنَّ الكلامَ فيهِ معنَى التهديدِ، فالأمرُ بِهِ أَولَى؛ ليكونَ وعيدًا وتهديدًا يَعْقُبُهُ وعيدٌ وتهديدٌ".

بينَما لمْ يَذْكُرْ فِيْ "الكَشْفِ" غيرَ أنَّها لَامَ (كَيْ)[2].

وقدْ سَبَقَهُ فِيْ ذِكْرِ القراءةِ بالتوجيهَينِ جَمَاعةٌ، مِنْهُمْ: الزجَّاجُ[3]، والنحَّاسُ[4]، وابنُ خالَوَيْهَ[5]، والثعْلَبيُّ[6].

وقالَ بهِ منْ بعدهِ جَمَاعةٌ، مِنْهُم: الزَّمخشَريُّ[7]، والرازيُّ[8]، وابنُ هِشامٍ[9]، والأَلوسيُّ[10]، وغيرُهُمْ.

واختارَ كونَها لامَ (كَيْ) أبو عمرِو بنِ العَلَاءِ[11]،

---

(١) ينظر: الإتحاف ١/ ٤٤١، الشمعة المضية ١/ ٣٣١، والبدور الزاهرة ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٨١.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ٤/ ١٧٤.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٣/ ٢٦٠.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢/ ١٩٢، وحجة ابن خالويه ٢٨٢.

(٦) ينظر: الكشف والبيان ٧/ ٢٨٩.

(٧) ينظر: الكشاف ٣/ ٤٦٤.

(٨) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٥/ ٧٦.

(٩) ينظر: مغني اللبيب ٣/ ٢٢١، ٢٢٢.

(١٠) ينظر: روح المعاني ١١/ ١٤.

(١١) حجة ابن زنجلة ٥٥٥.

والطبَريُّ[1]، وأبو اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْديُّ[2] (ت٣٧٣هـ)، وابـنُ زِنْجِلَةَ[3]، وابـنُ عَطِيَّةَ[4]، والعُكْبَريُّ[5]، والشَّوكانيُّ[6]، وابنُ عاشورٍ[7]، وغيرِهِمْ[8]. واستظهَرَهُ أبو حيَّانَ[9].

وقدْ وجَّهَها هؤلاءِ بتوجيهِ مكيٍّ.

واختارَ كونَها لامَ أمرٍ الواحديُّ[10]، والبَغويُّ[11]، وابنُ الأنباريِّ[12]، وابـنُ الـزُّبَيْرِ الغِرْناطيُّ[13] (ت٧٠٨هـ)، والمُرَاديُّ[14]، وغيرُهمْ[15].

واسـتَظهَرَهُ الـسَّمينُ[16]، وعَلَّلـوا بتعليـلِ مكـيٍّ، وهـؤلاءِ كلُّهـمْ بعـدَهُ، ولمْ أَقِـفْ

---

(١) ينظر: جامع البيان ٢٠/٦١.

(٢) ينظر: بحر العلوم ٣/٣٥١.

(٣) ينظر: حجة ابن زنجلة ٥٥٥.

(٤) ينظر: المحرر ٦/٦٥٩.

(٥) ينظر: التبيان ٣/١٠٣٥.

(٦) ينظر: فتح القدير ٥/٤٥٤.

(٧) ينظر: التحرير والتنوير ٢٠/٢٠٤.

(٨) ينظر: التفسير القرآني للقرآن ١١/٤٦٨، وبيان المعاني ٤/٥٠٦.

(٩) ينظر: البحر ٨/٣٦٦.

(١٠) ينظر: الوجيز ١/٧٠١.

(١١) ينظر: معالم التنزيل ٦/٢٥٥.

(١٢) ينظر: البيان ٢/٢٤٧.

(١٣) ينظر: ملاك التأويل ٢/٢٩٩.

(١٤) ينظر: الجنى الداني ١٠٩.

(١٥) ينظر: التفسير الحديث ٥/٥٠٣.

(١٦) ينظر: الدر ٩/٢٧.

علَى مَن اختارَهُ قبلَهُ.

والأقربُ: أنَّها لامُ الأمرِ، وذلكَ مراعاةً للمعنَى البَلاغِيِّ وهوَ التهديدُ والوعيدُ، وكلٌّ مِن الفريقَينِ لَهُ حُجَّتُهُ النحْويَّةُ القويةُ، لكنْ اختر ْتُ هذا القولَ مُراعاةً للمَعْنَى البَلَاغِيِّ. واللهُ أعلمُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ o p q r s t u v w x ﴾[1]: " من فتح (إنّا) ففيه خمسة أوجه:

**الأول: أن يقدر اللام معها ثم يحذفها، فتكون (أن) في موضع نصب على حذف الجر منها.**

**الثاني: أن تكون (أن) في موضع رفع بدل من (عاقبة)، و(كيف) خبر (كان) في الوجهين.**

**الثالث: أن تكون في موضع نصب على خبر (كان)، أي: كيف كان عاقبة مكرهم، تدميرهم، وتكون (كيف) ظرفًا عمل فيه جملة الكلام بعده، كما تقول: اليوم كان زيدًا منطلقًا.**

**الرابع: أن تكون (أن) في موضع رفع على إضمار مبتدأ للعاقبة، والتقدير: هي إنا دمرناهم.**

**الخامس: ذكره الفراء: أن يجعل (أن) بدلًا من (كيف)، وهذا الوجه بعيد.**

---

(١) سورة النمل ٥٣.

**فأما من كسر (إنّا) فإنه يجعل (كيف): خبر (كان)، و(عاقبة) اسم كان، ثم يستأنف فيكسر "**[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ همزةَ (أَنَّ) جاءتْ علَى وجهَينِ في القراءةِ، وذلكَ فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ o p q r s t u v w x ﴾[2]، ولمْ يُسَمِّ قارئًا بِهِما.

أمَّا قراءةُ الكسْرِ فقدْ قرأَ بِها أبو جعفرَ، ونافعٌ، وابنُ مُحَيصِنٍ، وأبو عمرٍو، وابنُ عامرٍ، وابنُ كَثيرٍ، وغيرِهم[3].

ووَجَّهَها بأنَّ: ﴿ p ﴾ خبرُ ﴿ q ﴾، و ﴿ r ﴾ اسمُها، ثُمَّ يُستأنَفُ بقولِهِ:(إنَّا) فيَكسِرُ.

وقدْ ذَكَرَ هذا التوجيهَ مِن قبلُ الفَرَّاءُ[4]، والأخفشُ[5].

وقال به من بعده في ذِكْرِهِ ابنُ الأنباريِّ[6]، والعُكْبَرِيُّ[7]، وأبو حيَّانَ[8]، والسمينُ[9].

---

(١) الهداية ٩/٥٤٤٨.

(٢) سورة النمل ٥٣.

(٣) ينظر: السبعة ٤٨٤، وحجة ابن خالويه ٢٧٢، وحجة ابن زنجلة ٥٣٢.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٩٦.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ٢/٢٤٢.

(٦) ينظر: البيان ٢/٢٢٤.

(٧) ينظر: التبيان ٢/١٠١٠.

(٨) ينظر: البحر ٨/٢٥٣.

(٩) ينظر: الدر ٨/٦٢٦.

وأمَّا قراءةُ الفتحِ فقدْ قرأَ بها عاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ، ويعقوبُ، وخَلَفُ، والأعمشُ، والحَسَنُ، وغيرُهمْ[1].

وقدْ ذَكَرَ فيها خمسةَ أوجُهٍ إعرابيةٍ:

الأوَّلُ: أنْ يُقَدَّرَ معها اللامُ ثُمَّ يحذِفَهَا، فتكونُ (أَنَّ) في موضعِ نَصْبٍ علَى حذفِ حرفِ الجرِّ منها، و ﴿ p ﴾: خبرُ ﴿ q ﴾.

وقدْ سَبَقَهُ فيْ هذا التوجيهِ الكسائيُّ[2]، والزجَّاج[3]. وقال به من بعده ابنُ الأنباريِّ[4].

الثانيْ: أنْ تكونَ (أَنَّ) فيْ موضعِ رفعٍ بدَلًا مِن ﴿ r ﴾، و ﴿ p ﴾: خبرُ ﴿ q ﴾. وقدْ سَبَقَهُ فيْ ذِكْرِهِ الفَرَّاءُ[5]، والأخفشُ[6].

الثالثُ: أنْ تكونَ (أَنَّ) فيْ موضعِ نصبٍ علَى أنَّها خبرُ ﴿ q ﴾، أيْ: كانَ عاقبةُ أمرِهِمْ تدميرُهُمْ، وتكونَ ﴿ p ﴾ ظرفًا عَمِلَ فيهِ الكلامُ بعدَهُ، كمَا تقولُ: (اليومَ كانَ زيدٌ مُنْطَلِقًا).

وقدْ سَبَقَهُ فيْ هذا التوجيهِ الفَرَّاءُ[7]، وضَعَّفَهُ النحَّاسُ[8].

---

(١) ينظر: السبعة ٤٨٤، وحجة ابن خالويه ٢٧٢، حجة ابن زنجلة ٥٣٢.

(٢) ينظر: معاني الكسائي ٢٠٨.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ٤/ ١٢٤.

(٤) ينظر: البيان ٢/ ٢٢٥.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٢/ ٢٩٦.

(٦) ينظر: معاني الأخفش ٢/ ٢٤٢.

(٧) ينظر: معاني الفراء ٢/ ٢٩٦.

(٨) ينظر: إعراب النحاس ٣/ ٢١٦.

الرابعُ: أنْ تكونَ (أَنَّ) فِيْ موضعِ رفعٍ علَى إضمارِ مبتدأٍ لِـ﴿ r ﴾، والتقديرُ: هيَ أَنَّا دَمَّرْناهُمْ.ولمْ أقفْ علَى مَنْ سَبَقَهُ في ذِكْرِ هذا الوَجْهِ.

وقال به من بعده في ذِكْرِهِ العُكْبَرِيُّ[١]، وأبو حيَّانَ[٢]، والسمينُ[٣].

الخامسُ: أنْ تكونَ ﴿أنـــــا﴾ بدَلًا مِن ﴿ p ﴾، أشارَ مكيٌّ إلَى أنَّ الفَرَّاءَ ذَكَرَهُ[٤]، ثُمَّ استَبعدَهُ مكيٌّ. وقال به من بعده فِيْ استبعادِهِ ابنُ الأنباريِّ[٥]، والسمينُ[٦].

وقدْ تَبِعَ مكيًّا فِيْ سياقِ هذِهِ الأوجُهِ العُكْبَرِيُّ[٧]، وأبو حيَّانَ[٨]، والسمينُ[٩]، وزادَ السمينُ[١٠] أوجُهًا أُخرَى.

والأَصَحُّ: الوجهُ الأوَّلُ؛ لسلامَتِهِ مِن الاعتراضِ، وبُعْدِهِ عن التكلُّفِ.

واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: التبيان ٢/١٠١١.

(٢) ينظر: البحر ٨/٢٥٤.

(٣) ينظر: الدر ٨/٦٢٦.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٩٦.

(٥) ينظر: البيان ٢/٢٢٥.

(٦) ينظر: الدر ٨/٦٢٦.

(٧) ينظر: التبيان ٢/١٠١٠، ١٠١١.

(٨) ينظر: البحر ٨/٢٥٤، ٢٥٥.

(٩) ينظر: الدر ٨/٦٢٦.

(١٠) ينظر: المصدر السابق.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ e f g h i j k l m o ﴾ [1]: " من قرأ بالياء الذين هم فاعلون، و( s ) في موضع المفعولين، و(ما) مع (نملي) مصدر، ويجوز أن تكون (ما) بمعنى الذي، والهاء محذوفة من (نملي)، والمعنى: ولا يحسبن يا محمد الكافرون الإملاء خيرًا لهم، فلما دخلت (إن) قامت مقام المفعولين، فارتفع (خير) على خبر (أن).

ومن قرأ بالتاء فقد زعم أبو حاتم أنه لحن، وتابعه على ذلك غيره؛ لأن (الذين كفروا) يكونون في موضع نصب، والمخاطب هو الفاعل وهو محمد صلى الله عليه وسلم، فلا معنى لفتح (أن) على هذا. وقال الزجاج: (إن) بدل من ( g h )، وهي تسد مسد المفعولين، كأنه قال: ولا تحسبن يا محمد أن إملائنا للذين كفروا خير لهم.

والكسائي والفراء يقدران الكلام على حد كأنه: ولا تحسبن الذين كفروا لا تحسبن أن ما نملي لهم، وحذف المفعول الثاني من هذه الأفعال لا يجوز عند أحد، فهو غلط منهما.

وقد قرأ يحيى بن وثاب بكسر (إن) والياء، كأنه ليبطل عمل (حسب) مع أنه كما أبطلها مع اللام، وهو قبيح.

وتأويل قول النحاس فيها يدل على أت يحيى قرأه بالتاء وكسر (إن)، وذلك قبيح،

---

(١) سورة آل عمران ١٧٨.

**أيضًا أبعد مما قبله "**[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أَنَّ فِيْ قولِ اللهِ -تعالَى-: ﴿ l k j i h g f e

s r q p o n m ﴾[2] ثلاثَ قراءاتٍ، أجازَ اثنتينِ وضَعَّفَ الثالثةَ.

أمَّا اللتانِ أجازَهُما فأُوْلَاهُما: ﴿ f e ﴾ بالياءِ، وفتْحِ همزةِ ﴿ i ﴾، ولمْ يُسَمِّ القارئَ بها، وهيَ قراءةُ : ابنِ كَثِيرٍ، وأبو عمرٍو، ونافعٍ، والكسائيِّ، وعاصمٍ، ويعقوبَ، وخَلَفٍ، واليزيديِّ[3].

ووَجَّهَها علَى أنَّ (أنَّ) مصدريةٌ في موضِعِ المفعولِ بِهِ، و (مَا) وما بعدَها مُؤَوَّلَةٌ بمصدرٍ تقديرُهُ: إملاءَنا.

وَجَوَّزَ أنْ تكونَ (مَا) موصولةٌ بمعنَى: الذِيْ.

وقدْ تَبِعَهُ فِيْ ذِكْرِ التوجيهِ الثانِيْ ابنُ الأنباريِّ[4].

وذَكَرَ التوجيهينِ بعدَهُ العُكْبَرِيُّ[5]، وأبو حيَّانَ[6]، والسَّمينُ[7].

وثانِيةُ قراءتَيْ الجوازِ: (وَلَاتَحْسَبَنَّ) بالتاءِ، وفتْحِ همزةِ (أَنَّ)، ولمْ يُسَمِّ القارئَ بها، وهيَ قراءةُ حمزةَ، والمُطَّوِعيِّ[8] (ت٤٤٠هـ). وذَكَرَ أنَّ أبا حاتِمٍ لَـحَّنَها، ثُمَّ ذَكَرَ

---

(١) الهداية ٢/١١٨٤-١١٨٦.

(٢) سورة آل عمران ١٧٨.

(٣) ينظر: السبعة ٢١٩، وحجة ابن زنجلة ١٨٢، والكشف ١/٣٦٥.

(٤) ينظر: البيان ١/٢٣٢.

(٥) ينظر: التبيان ١/٣١٢.

(٦) ينظر: البحر ٣/٤٤٢.

(٧) ينظر: الدر ٣/٤٩٧.

(٨) ينظر: معاني الكسائي ١٠٨، والسبعة ٢١٩، والكشف ١/٣٦٥.

توجيهَ العلماءِ لها مِمَّا يُرَجِّحُ أَنَّهُ يَرَى جوازَها.

فذَكَرَ توجيهَ الزجَّاجِ[1] بأَنَّ (إِنَّ) بدَلٌ مِن: ﴿ g h ﴾، وهيَ تسُدُّ مَسَدَّ المفعولَيْنَ، كأنَّـهُ قالَ: ولا تحسَبَنَّ يا مُحَمَّدُ أنَّ إملاءَنا للذينَ كفَرُوا خيرٌ لهمْ.

وهذا توجيهُ ابنِ الأنباريِّ[2].

وسياقُ مكيٍّ لهذا التوجيهِ يُرَجِّحُ أَنَّـهُ يَرَاهُ، لكنْ قالَ عنهُ فِيْ "المُشْكِلِ": "فيهِ نَظَرٌ"[3].

ثُمَّ ذَكَرَ توجيهَ الكسائيِّ[4]، والفَرَّاءِ[5] بأنَّ التقديرَ: ولا تحسَبَنَّ الذينَ كفروا لا تحسَبَنَّ أنَّ مَا نُمْلِي لهمْ خَيْرٌ.

وهذا توجيهُ الزَّمخشَريِّ[6]، وابنِ الباذَشِ[7] (ت٥٤٠هـ).

وقدْ تَبِعَ مكيًّا فِيْ ذِكْرِ التوجيهينِ العُكْبَريُّ[8].

ثُمَّ ضَعَّفَ مكيٌّ توجيهَ الكسائيِّ والفَرَّاءِ بأنَّ حَذْفَ المفعولِ الثانيْ مِن هذِهِ الأفعالِ لا يجوزُ عندَ أحدٍ مِن النحاةِ.

قالَ السَّمينُ مُعَقِّبًا: "وهذا الردُّ ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ الممنوعَ إنَّما هوَ الاقتصارُ"[1].

---

(١) ينظر: معاني الزجاج ١/ ٤٩١.

(٢) ينظر: البيان ١/ ٢٣٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٧.

(٤) ينظر: معاني الكسائي ١٠٨.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٣/ ٢٤٨.

(٦) ينظر: الكشاف ١/ ٤٤٤.

(٧) ينظر: البحر ٣/ ٤٩٧.

(٨) ينظر: التبيان ١/ ٣١٣.

وقالَ السَّمينُ في تَلْحينِ أبي حاتِمٍ للقراءةِ: "وهذا لا يُلتفَتُ إليهِ؛ لتواتُرِها"[٢].

أمَّا القراءةُ التيْ ضَعَّفَها فهيَ قراءةُ يحيَى بنِ وَثَّابٍ[٣] (ت١٠٣هـ)، فقدْ قرأَ ﴿ e f ﴾ بالياءِ وكَسْرِ همزةِ (إنَّ).

قالَ مكيٌّ:" كأنَّـهُ لِيُبْطِلَ عَمَلَ (حَسِبَ) معَ (أنَّ) كمَا أَبطَلَها معَ اللامِ، وهوَ قبيحٌ".

وقدْ سَبَقَ مكيًّا فيْ القَدْحِ بها للعلةِ نفسِها الزجَّاجُ[٤] . وقال به من بعده ابنُ الأنباريِّ[٥].

بينَما أجازَها النحَّاسُ واستحسَنها[٦].

والأصحُّ: ما قالهُ مكيٌّ مِن ثبوتِ القراءتينِ الأولَيَيْنِ، وضعفِ قراءةِ ابنِ وَثَّابٍ قِرائيًّا، فهيَ قراءةٌ شاذَّةٌ، واللهُ أعلمُ.

***

(١) الدر ٣/ ٤٩٨.

(٢) الدر ٣/٤٩٧.

(٣) ينظر: مختصر ابن خالويه ٣٠، ومعاني النحاس ١/ ٤٢١، والكشاف ١/ ٤٤٤.

(٤) ينظر: معاني الزجاج ١/ ٤٩١.

(٥) ينظر: البيان ١/ ٢٣٢.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ١/ ٤٢١.

# الْفَصْلُ الثَّانِيْ:

# التَّوْجِيْهَاتُ الصَّرْفِيَّةُ

## الْمَبْحَثُ الأوَّلُ:

## الْمَصْدَرُ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ´ µ ¶ ¸ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا ﴾[1]:" قوله: ( ´ µ ) مصدر أصله الفتح، ولكن من أسكن جعله اسمًا.

وقد توهم أبو عبيدة وأبو حاتم أن من أسكنه جعله مصدرًا، فأنكراه على ذلك، وليس هو عند من أسكن مصدرًا، بل هو اسم كـ(كسلان)، (وغضبان) "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ﴿ ´ ﴾ فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ´ µ ¶ ¸ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا ﴾[3] قدْ قُرِئَ بإسكانِ النونِ الأُولَى، حيثُ جَعَلَهُ اسمًا، ولمْ يُسَمِّ القارئَ، وقرأَ بها ابنُ عامرٍ، والحَسَنُ، والأعمشُ، وأبو جعفرَ، وهيَ روايةٌ عنْ عاصمٍ، ونافعٍ، وغيرِهِمْ[4].

---

(١) سورة المائدة ٢.

(٢) الهداية ٣/١٥٦٠.

(٣) سورة المائدة ٢.

(٤) ينظر: المبسوط ١٨٤، وحجة الفارسي ٣/٢٠٠، والكشف ١/٤٠٤.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ أبا عُبَيدٍ[1]، وأبا حاتِمٍ[2]، قدْ أَنكرَا هذِهِ القراءةَ؛ توهُّمًا منهما أنَّ (شنْآن) مَصْدَرٌ، وتَعقَّبَهما بأنَّهُ ليسَ كذلكَ، إنما هوَ اسمٌ كَـ(كَسْلان) و(غَضْبان).

وقدْ تَبِعَهُما فِيْ الإنكارِ الفَيروزُ آباديْ[3] (ت٨١٧هـ).

وقدْ صَرَّحَ مكيٌّ بجوازِهِ فِيْ "الكَشْفِ"[4].

وسَبَقَ مكيًّا فِيْ قَبولِها ثعلبٌ[5] (ت٢٩١هـ)، وابنُ خالَويْهِ[6]،

---

(١) ينظر: ذكر محقق "الهداية" ٣/١٥٦٠ حاشية ٥ أنها في المخطوط: أبو عبيد، ثم قام بتعديلها لأبي عبيدة مُستدِلًا بأمرين، الأول: أنها كذلك في تفسير القرطبي، الثاني: أنَّ أبا عبيدة شيخُ أبي حاتم!. قلتُ: وأرى أنَّ الصوابَ في ذلك ما جاء في المخطوط، وأما ما استدل به المحقق فلا يصح الاستدلال به؛ لأن الذي جاء عند القرطبي أنه أبا عبيد، كما في أفضل تحقيق للكتاب –حسب علمي- وهو تحقيق الدكتور عبد الله التركي الذي اعتمد على ثمانِ نسخ في تحقيقه، بل إنه لم يُشِرْ إلى ورود ذكر أبي عبيدة في هذا الموضع ٧/٢٦٨. وأما دليلُ المحققِ الثاني فلا أعلم وجهَ دلالتِه على ما استدلَّ بِهِ. ثم إن أبا عبيدة قال في كتابه "مجاز القرآن" ١٤٧: "﴿ ´ ﴾ أي: بُغْضُ قَومٍ، وهي متحركة الحروف، مصدر: شنِئتُ، وبعضهم يُسَكِّن النون الأولى"، قال أبو علي الفارسي في "حجته" معلِّقًا ٣ /٢٠٠: " وفي قوله:"بعضهم يُسَكِّن النون الأولى" يدلُّ على أن الشنْآن بإسكان النون مصدرٌ، كما أن الشنَآن كذلك".

فأثبتَ التسكينَ هنا دون إنكار أو تلحين.

وبهذا يُعلَم أن الأقربَ -إن لم يكن الصواب- نسبةُ هذا القول لأبي عبيد. والله أعلم.

(٢) تفسير القرطبي ٧/٢٦٨.

(٣) بصائر ذوي التمييز ٣/٣٤٨

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٠٤.

(٥) ينظر: تاج العروس ١/٢٨٦.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/١٤١.

وأبو عليٍّ الفارسيِّ[1].

وقال به من بعده أبو حيَّانَ[2]، والسَّمينُ[3]، والشِّهابُ الـخَفَاجيُّ[4].

والصحيحُ: ما ذَهَبَ إليهِ مكيٌّ مِنْ ثبوتِ القراءةِ، فقدْ قرأَ بها جماعةٌ مِن الأئمةِ العَشَرةِ، كما أنَّها وجِّهتْ صَرْفيًّا[5]. واللهُ أعلمُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ] ! " # $ % & ' ) Z: **" وروي عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ (لإئلف) بهمزتين مكسورة وساكنة، (إئلفهم)، كذلك أيضًا أتى بهما على الأصل، وهو بعيد لا يجوز عند كثير من النحويين، وهي لغة شاذة، وهما مصدران لالف يُؤلِف "**[6].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ عاصمًا[7] قرأَ ﴿ ! ... $ ... ) ﴾[8] بهمزتَينِ، مكسورةٍ ثُمَّ ساكنةٍ في الموضعَينِ، وذلكَ فيْ روايةِ أبيْ بكرٍ (ت١٩٣هـ) عنهُ.

---

(١) ينظر: حجة الفارسي ٣/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: البحر ٤/ ١٦٩.

(٣) ينظر: الدر ٤/ ١٩٠.

(٤) ينظر: حاشية الشهاب ٣/ ٢١٤.

(٥) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية ١/ ١٤٤و ١٤٥.

(٦) الهداية ١٢/ ٨٤٥٣.

(٧) ينظر: السبعة ٦٩٨، وحجة ابن زنجلة ٧٧٣، وحجة ابن خالويه ١٨٠.

(٨) سورة قريش ١، ٢.

ثُمَّ قالَ: "وهذا بعيدٌ، لا يجوزُ عندَ كثيرٍ مِن النحْويينَ". وذَكَرَ ابنُ مجاهدٍ[1]، وأبو حيَّانَ[2] أنَّ عاصمًا رَجَعَ عنْ هذِهِ القراءةِ...

وتَبِعَ مكيًّا فِيْ ردِّها العُكْبُريُّ[3]، وأبو حيَّانَ[4]، والسَّمينُ[5].

قال العُكْبُريُّ: "وهوَ شاذٌّ في الاستعمالِ والقِياسِ"[6].

وقال السَّمينُ مُعَلِّلًا ذلكَ: "لأنَّـهُ يَجِبُ فِيْ مِثْلِهِ إبدالُ الثانيةِ حرفًا مُجانِسًا كـَ(إِيمانٍ)"[7].

والصحيحُ: قولُ مَن قالَ بضَعْفِها لِـمَا عَلَّلوا بِهِ، لا سيَّما وأنَّ عاصمًا قدْ رجَعَ عنها.

***

(١) ينظر: السبعة ٦٩٨.

(٢) ينظر: البحر ١٠/٥٤٨.

(٣) ينظر: التبيان ٣/١٣٠٥.

(٤) ينظر: البحر ١٠/٥٤٨.

(٥) ينظر: الدر ١١/١١٣.

(٦) التبيان ٣/١٣٠٥.

(٧) الدر ١١/١١٣.

## الـمَـبْحَثُ الثَّانـيْ:

## اسْمُ الْفَاعِلِ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝ ﴾[1]: " قرأ معاذ بن جبل: سبيل الرشّاد، بالتشديد،...وهذه القرءاة بعيدة في اللغة؛ لأن (فعالًا) لا يكون من (أفعل)، وإنما يكون من الثلاثي للتكثير. فإن أردت التكثير من الرباعي جئت بمفعال.

وقد أجاز قوم أنْ يكونَ ﴿ ٱلرَّشَادِ ﴾ بالتشديدِ بمعنَى: المُرشِدِ، لا علَى أنَّهُ جَارٍ علَى: أَرْشَدَ، ولكنَّهُ مثلُ: لآلٍ، مِن اللؤلؤِ فيْ معناهُ، وليستْ مِنهُ فِي الاشتقاقِ.

وقد أجاز قوم أنْ يكونَ مِن رَشَدَ، فيكونُ معناهُ: وما أَهديْكُمْ إلَّا سبيلَ صاحبِ رَشادٍ،

كمَا قالَ الشاعرُ[2] :

كِلِينيْ لِهَمٍّ يا أُمَيمَةُ ناصِبِ "[3].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ معاذَ بنَ جَبَلٍ[4] (ت١٨هـ)، قرأَ ﴿ ٱلرَّشَادِ ﴾ بتشديدِ الشِّينِ، وذلكَ فيْ قولِهِ- تعالَى-: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ

---

(١) سورة غافر ٢٩.

(٢) صدرُ بيتٍ من الطويل للنابغة الذبياني، وعجزُه: وليلٍ أُقاسيهِ بطيء الكواكب. ينظر: ديوانه ٤٠.

(٣) الهداية ١٠/ ٦٤٢٥.

(٤) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٣٤، والمحتسب ٢/ ٢٤١، ومعاني النحاس ٦/ ٢١٨.

ٱلرَّشَادِ ۝ ﴾[1].

ثُمَّ ذَكَرَ أنها بعيدةٌ فِيْ اللغةِ؛ لأنَّ (فَعَّالَ) لا يكونُ مِنْ (أفْعَلَ)، وإنَّما يكونُ مِنْ الثلاثيِّ للتكثيرِ، فإنْ أردتَ التكثيرَ مِن الرُّباعيِّ جئتَ بِـ(مِفْعالٍ).

وقدْ ذَكَرَ هذا النحَّاسُ[2]، وابنُ جِنِّيْ[3] (ت٣٩٢هـ) مِن قبلُ، ثُمَّ ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ قومًا أجازُوها، وذلكَ بتوجيهَينِ:

الأولِ: أنْ يكونَ ﴿ ٱلرَّشَادِ ﴾ بالتشديدِ بمعنَى: المُرشِدِ، لا علَى أنَّـهُ جَارٍ علَى: أَرْشَدَ، ولكنَّهُ مثلُ: لآلٍ، مِن اللؤلؤِ فِيْ معناهُ، وليستْ مِنهُ فِي الاشتقاقِ.

الثانِيْ: أنْ يكونَ مِن رَشَدَ، فيكونُ معناهُ: وما أَهديْكُمْ إلَّا سبيلَ صاحبِ رَشادٍ، كمَا قالَ الشاعرُ[4]:

كِلِينِيْ لِهَمٍّ يا أُمَيمَةُ ناصِبِ ..... 

وهذا التوجيهُ ذَكَرَهُ ابنُ جِنِّيٍّ[5] مِنْ قبلُ، واختارَهُ السَّمينُ[6].

وقدْ سَبَقَ مكيًّا فِيْ استبعادِها النحَّاسُ[7]، وقال به من بعده القُرْطُبيُّ[8].

---

(١) سورة غافر ٢٩.

(٢) ينظر: معاني النحاس ٦/٢١٨.

(٣) أشار ابن جني إلى أن (فَعّال) لا يكون من (أَفْعَل) إلا في حروف محفوظة، تُنظَر في "المحتسب" ٢/٢٤١.

(٤) صدرُ بيتٍ من الطويل للنابغة الذبياني، وعجزُه: وليلٍ أُقاسيهِ بطيء الكواكب. ينظر: ديوانه ٤٠.

(٥) ينظر: المحتسب ٢/٢٤١.

(٦) ينظر: الدر ٩/٤٧٦.

(٧) ينظر: معاني النحاس ٦/٢١٨.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨/٣٦٠.

قالَ ابنُ عَطِيَّةَ مُعَقِّبًا علَى النحَّاسِ: "وقولُهُ -رحمهُ اللهُ- مردودٌ"[1].

وسَبَقَ مكيًّا فِيْ ذِكْرِ التوجيهَينِ النحَّاسُ[2]، وابنُ جِنِّيٍّ[3].

وقال به من بعده الزَّمخشَريُّ[4]، والعُكْبَريُّ[5]، والقُرطُبيُّ[6]، وأبو حيَّانَ[7]، والسَّمينُ[8]، ولمْ يَقْدَحْ أحدٌ مِنهُمْ في القراءةِ بتَلحِينٍ أو استبعادٍ.

هذا، وقدْ ساقَ مكيٌّ المسألةَ بنحوِ سياقِ النحَّاسِ فِيْ كتابِهِ "معاني القرآنِ" [9].

***

(١) المحرر ٧/٤٣٩.

(٢) ينظر: معاني النحاس ٦/٢١٨.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/٢٤١.

(٤) ينظر: الكشاف ٤/١٦٤.

(٥) ينظر: التبيان ٣/١١١٨.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨/٣٦٠، ٣٦١.

(٧) ينظر: البحر ٩/٢٥٤.

(٨) ينظر: الدر ٩/٤٧٦.

(٩) ينظر: معاني النحاس ٦/٢١٨.

## الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ:

## الـجَـمْـعُ

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ X W V U T S ﴾[1]:" **قرأ الحسن: (صالُ الجحيم)، على أن يرده على معنى (من) فيجمع بالواو والنون، وتحذف النون للإضافة والواو لالتقاء الساكنين في الوصل.**

**ولا تجوز هذه القراءة على غير هذه الأشياء. ذكر بعض النحويين: أن يكون قرأه على القلب كأنه رد لام الفعل، وهي الياء في الواحد قبل اللام، فصار الإعراب في اللام، فضمت ثم حذفت الياء، وهذا بعيد** "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ الحسَنَ[3] قرأَ ﴿ V ﴾ بضمِّ اللامِ، وذلكَ فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ X W V U T S ﴾[4].

ثُمَّ ذَكَرَ فيها توجيهَينِ:

الأَوَّلَ: أَنَّـهُ أرادَ جَمْعَ (صَالٍ)، وهوَ: صالُونَ، فحُذِفَت النونُ للإضافةِ وبَقِيَت الواوُ، ثُمَّ حُذِفَت الواوُ لَفْظًا لالتقاءِ الساكنَينِ، وهُمَا: الواوُ وهمزةُ الوَصْلِ فِيْ ﴿ V ﴾.

---

(١) سورة الصافات ١٦٣.

(٢) الهداية ٩/٦١٧٦.

(٣) ينظر: مختصر ابن خالويه ٤٣، ١٢٨، والمحتسب ٢/٢٢٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٣٨٥.

(٤) سورة الصافات ١٦٣.

واختارَ مكيٌّ هذا الوجهَ، بَلْ لمْ يُجِزْ غيرَهُ، واستحسَنَهُ ابنُ جَنِّيٍّ[1] – مِنْ قبلُ -، والنحَّاسُ[2].

وهوَ قولُ قُطْرُبَ[3]، والأخفشِ الأَصغرِ[4].

الثانيَ: أنَّـهُ أرادَ جمْعَ (صَالِيْ) ثُمَّ (صَايِل). قُدِّمت اللامُ إلَى موضِعِ العَيْنِ، فوَقَعَ الإعرابُ علَى العَيْنِ، ثُمَّ حُذِفتْ لامُ الكلمةِ بعدَ القَلْبِ، فصارتْ: (صَالُ).

واستَبعدَ مكيٌّ هذا التوجيهَ، وسَبَقَهُ فِيْ ذلكَ الفَرَّاءُ[5]. وقال به من بعده ابنُ الأنباريِّ[6]. وهوَ توجيهُ أبِيْ عليٍّ الفارسيِّ[7].

وقدْ ذَكَرَ التوجهَينِ الفَرَّاءُ[8]، والزجَّاجُ[9]، وابنُ الأنباريِّ[10]، والعُكْبُريُّ[11]، وأبو حيَّانَ[12]، والسَّمينُ[13].

---

(١) ينظر: المحتسب ٢/٢٢٨.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٤٦.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/٢٢٨.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٤٦.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٢/٣٩٤.

(٦) ينظر: البيان ٢/٣١٠.

(٧) ينظر: المحتسب ٢/٢٢٨، ولم أقف عليه في كتاب "الحجة" للفارسي.

(٨) ينظر: معاني الفراء ٢/٣٩٤.

(٩) ينظر: معاني الزجاج ٤/٣١٥.

(١٠) ينظر: البيان ٢/٣١٠.

(١١) ينظر: التبيان ٣/١٠٩٥.

(١٢) ينظر: البحر ٩/١٢٩.

(١٣) ينظر: الدر ٩/٣٣٧.

والأقربُ: التوجيهُ الأولُ؛ لِـمَا عَلَّلَ بِهِ العُلَماءُ.

هذا، وقدْ ساقَ مكيٌّ المسألةَ بنحوِ سياقِ النحَّاسِ، واختارَ اختيارَه[1].

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ q p o n m l k j i { z y x w v u t s r ﴾[2]: **" قرأ الحسن: (الشياطون) بالواو، وهو غلط؛ لأنه جمع مكسر إعرابه في آخره "**[3].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ الـحَسَنَ البَصْريَّ[4] قرأَ (الشَّيَاطُوْنَ) فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ w v u t s r q p o n m l k j i { z y x ﴾[5].

ثُمَّ ذَكَرَ أنها لَحْنٌ. وقالَ فِيْ موضِعٍ آخَرَ: "وهوَ غَلَطٌ؛ لأنَّـهُ جَمْعُ مُكَسَّرٍ، إعرابُهُ فِيْ آخِرِهِ"[6].

وقدْ رَدَّ هذِهِ القراءةَ مِنْ قبلُ أبو حاتِمٍ[7]،

---

(١) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٤٦.

(٢) سورة الأنعام ٧١.

(٣) الهداية ٤/٢٠٦٤.

(٤) وقرأ بها: الضحاك والأعمش وابن السميفع، ينظر: المحتسب ٢/١٣٢، والإتحاف ١/١٨٨، ٤٢٤، والكشف ٧/١٨١.

(٥) سورة الأنعام ٧١.

(٦) الهداية ٨/٥٣٥٧.

(٧) ينظر: البحر ٨/١٩٦.

وابنُ قُتَيْبَةَ[1]، والمُبَرِّدُ[2]، وثعلبُ[3]، والطَّبَرِيُّ[4]، والزجَّاجُ[5]، والنحَّاسُ[6]، وابنُ جِنِّيٍّ[7]، بلْ قالَ النحَّاسُ: "هيَ غَلَطٌ عندَ جميعِ النحْويينَ"[8].

وقال به من بعده المَهدَويُّ[9]، وأبو السعاداتِ ابنُ الأَثيرِ[10](ت٦٠٦هـ)، والعُكْبَرِيُّ[11]، وابنُ مَنظورٍ[12]، والسُّيوطيُّ[13] (ت٩١١هـ)، والزَّبيديُّ[14] (ت١٢٠٥هـ).

وعن الفَرَّاءِ روايتانِ: الأَولَى: ردُّ القراءةِ[15]، والثانيةُ: إجازتُهُ لها[16].

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن ١٥٨.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٣/١٩٤، ولم أقف عليه في كتابيه "المقتضب" و"الكامل".

(٣) ينظر: المحكَم ٨/١٧.

(٤) ينظر: جامع البيان ١٦/٦٣٥.

(٥) ينظر: معاني الزجاج ٣/٦٨.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٢/٧٤، ٣/١٩٤.

(٧) ينظر: المحتسب ٢/١٣٢، والمنصف ١/٣١١.

(٨) إعراب النحاس ٣/١٩٤.

(٩) ينظر: البحر ٨/١٩٦، ولم أقف عليه في "شرح الهداية".

(١٠) ينظر: النهاية ١/٣٠٩.

(١١) ينظر: التبيان ١/٩٩.

(١٢) ينظر: لسان العرب ١٣/٢٧٣ مادة ش ط ن.

(١٣) ينظر: همع الهوامع ١/١٥٧.

(١٤) ينظر: تاج العروس ٣٥/٢٨٠.

(١٥) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٨٥.

(١٦) ينظر: الدر ٤/٦٥٨، والأصح عن الفراء: القولُ بردّ القراءة؛ وذلك لعلل: الأولى: أن هذا هو الذي ورد في "معانيه" ٢/٢٨، والثانية: أن السمين هو الذي نقل هذا القول في قصة، =

قالَ المَهدَويُّ: "هوَ غيرُ جائزٍ فِيْ العربيةِ"[1].

وقالَ العُكْبَريُّ: "هوَ كالغَلَطِ؛ شَبَّهَ فيهِ الياءَ قبلَ النونِ بياءِ جمْعِ التصحيحِ"[2].

وقال الزَّبيديُّ: "هوَ شاذٌّ"[3].

وقدْ ذَهَبَ جمْعٌ مِن العُلَماءِ إلَى الأَخْذِ بالقراءةِ وقَبولِها علَى أنها لُغَةٌ مِن لُغاتِ العَرَبِ، ومنْهُمْ: مؤرِّجُ السَّدوسيُّ[4] (ت١٩٥هـ)، والنَّضْرُ بنُ شُمَيلٍ[5] (ت٢٠٣هـ)، ويونُسُ بنُ حَبيبٍ[6]، والبَشْتيُّ[7] (ت٣٤٨هـ)، والصاحِبُ ابنُ عَبَّادٍ[8] (ت٣٨٥هـ)، وأبو حيَّانَ[9]، والسَّمينُ[10].

---

= ولم أقف على مَن نقل القصة أو هذا القول أحدٌ قبله، وبينهما ما يزيد على خمسة قرون. الثالثة: أن القول الوارد عنه في قصة، ذكره العلماء كالزمخشري في "الكشاف" ٣٣٩/٣ بقوله: "وعن الفراء: غَلِطَ الشيخُ في قراءته (الشياطون) ظن أنها النون التي على هجائين، فقال النضر بن شميل: ..."، فذكر نحوًا من مقولة الفراء، وستأتي قريبًا. وذكره الثعلبي في "الكشف" ١٨١/٧، وغيره، وهذا صريح في رأي الفراء في القراءة. الرابعة: أن السمين لم يذكر المصدر، إنما قال يُحكى بصيغة المجهول.

(١) البحر المحيط ١٩٦/٨.

(٢) التبيان ٩٩/١.

(٣) تاج العروس ٢٨٠/٣٥.

(٤) ينظر: فتح القدير ٣٣٣/٥.

(٥) ينظر: الكشف ١٨١/٧، والكشاف ٣٣٩/٣، و البحر ١٩٦/٨.

(٦) ينظر: البحر ١٩٦/٨.

(٧) ينظر: الكشف والبيان ٢٤٣/١.

(٨) ينظر: المحيط في اللغة ٣٥٩/٧.

(٩) ينظر: البحر ١٩٦/٨.

(١٠) ينظر: الدر ٦٥٨/٤.

قال أبو حيَّانَ: "فهؤلاءِ الثلاثةُ – يَعنِيْ الذينَ قرؤوا بهذِهِ القراءةِ: الحَسَنَ، والأعمشَ، وابنَ السُّمَيفِعِ (ت٩٠هـ)- مِنْ نَقَلَةِ القرآنِ قرؤوا ذلكَ، ولا يُمْكِنُ أنْ يُقالَ: غَلَطُوا؛ لأنهمْ مِن العِلْمِ ونَقْلِ القرآنِ بمكانٍ"[1].

وقالَ السَّمينُ: "وجَعَلُوها لَحْنًا، ولا تَصِلُ إلَى اللَّحْنِ، إلَّا أنها لُغَيَّةٌ رديئةٌ، سُمِعَ: (حَوْلَ بُسْتَانِ فُلَانٍ بَسَاتُونَ، ولَهُ سَلَاطُونَ). ويُحكَى أنَّهُ لمَّا حُكِيَتْ قراءةُ الحَسَنِ لَحَّنَهُ بعضُهُمْ، فقالَ الفَرَّاءُ: "أيْ واللهِ، يُلَحِّنونَ الشيخَ، ويَستشهِدون بقولِ رؤبةَ (ت١٤٥هـ)"، ولَعَمْرِيْ لقدْ صَدَقَ الفَرَّاءِ فِيْ إنكارِ ذلكَ"[2].

والأقربُ: ثبوتُها لُغَةً مِن لُغاتِ العَرَبِ.

***

(١) البحر ٨/١٩٦.

(٢) الدر ٤/٦٥٨.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ © مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾[1]:" **روى خارجة عن نافع أنه قرأ (معائش) بالمد والهمز، وكذلك روي عن عبد الرحمن الأعرج، ولا يجوز ذلك عند جماعة النحويين؛ لأن الياء أصلية، وإنما تهمز الزائدة.**

**وروى الأصبهاني عن أصحابه عن ورش: (معايْش) الياء ساكنة، وهو غلط؛ لأنها غير (مفاعل)، والميم زائدة؛ لأنها من (العيش)** "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ نافِعًا قرأَ مِنْ طريقِ خارِجَةَ[3] (ت١٦٨هـ)، قولَهُ - تعالَى -: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ © مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾[4]، بِهَمْزِ ﴿مَعَٰيِشَ﴾.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّها غيرُ جائزةٍ عندَ جماعةِ النحْويينَ؛ لأنَّ الياءَ أصليَّةٌ، وإنَّما التيْ تُهمَزُ الزائدةُ، والميمُ فيها زائدةٌ، و﴿مَعَٰيِشَ﴾ مِن العَيْشِ.

قالَ النحَّاسُ مُفَصِّلًا فِيْ عِلَّةِ عدمِ الجوازِ: "لأنَّ الواحِدَ: مَعيْشَةٌ، فزِيْدَتْ ألفُ الجَمْعِ وهيَ ساكنةٌ، والياءُ ساكنةٌ، فلابُدَّ مِنْ تحريكٍ؛ إذْ لا سبيلَ إلَى الحَذْفِ، والألفُ لا تُحَرَّكُ، فحُرِّكَت الياءُ بِمَا كانَ يَجِبُ لَهَا في الواحِدِ، ونظيرُهُ مِن الواوِ:

---

(١) سورة الأعراف ١٠.

(٢) الهداية ٣/٢٢٨٨، ٢٢٨٩.

(٣) وقرأ بها الأعرج وزيد بن علي والأعمش وابن عامر وأبو جعفر وغيرهم. ينظر: معاني الأخفش ١/٣٢٠، وإعراب النحاس ٢/١١٥، والبحر ٥/١٥.

(٤) سورة الأعراف ١٠.

مَنارَةٌ، ومَناوِرُ"[1].

وقدْ تتابعَ جمهورُ متقدِّمي النُّحَاةِ علَى ردِّ هذِهِ القراءةِ.

فَمِمَّنْ خَطَّأَها: الأخفشُ[2]، والمازِنيُّ[3] (ت٢٤٩هـ)، والمُبَرِّد[4]، والزجَّاجُ[5]، وابنُ خالَوَيْهِ[6]، والجَوهَريُّ[7] (ت٣٩٣هـ)، والطُّوسيُّ[8] (ت٤٦٠هـ)، وابنُ عَطيَّةَ[9]، وابنُ يَعِيْشَ[10].

بَلْ نَسَبَهُ الزجَّاجُ لجميعِ نُحاة البَصْرَةِ[11].

قالَ أبو حيَّانَ – وما أَحْسَنَ ما قالَ -: "ولَسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بأقوالِ نُحَاةِ البَصْرَةِ"[12].

وقدْ خالَفَهُمْ جماعةٌ فأجازُوها، ومِنهُم: الشريفُ الرَّضيُّ[13]، وأبو حيَّانَ[14]،

---

(١) إعراب النحاس ٢/١١٥.

(٢) ينظر: معاني الأخفش ١/٣٢٠.

(٣) ينظر: المنصف ١/٣٠٧.

(٤) ينظر: المقتضب ١/١٢٣.

(٥) ينظر: معاني الزجاج ٢/٣٢١.

(٦) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من المفصل ١٤٣، ١٤٤.

(٧) ينظر: الصحاح ٣/١٠١٣.

(٨) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ٤/٣٥٣.

(٩) ينظر: المحرر ٣/٥١٩.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ١٠/٩٧.

(١١) ينظر: معاني الزجاج ٢/٣٢١.

(١٢) البحر ٥/١٥.

(١٣) ينظر: شرح الشافية ٣/١٣٤.

(١٤) ينظر: البحر ٥/١٥.

والسَّمينُ[1]، والفَيُّومِيُّ[2] (ت٧٧٠هـ)، وابْن عادلٍ[3]، والشِّهابُ الـخَفَاجيُّ[4]، والأَلُوسيُّ[5]، ومِن المُعاصِرِيْنَ: محمدُ رَشِيْدُ رِضَا[6] (ت١٣٥٤هـ)، وغيرُهمْ[7].

وقدْ حَقَّقَ أبو حيَّانَ المسألةَ تحقيقًا أَراهُ الراجحُ فيها، وأنقلُ كلامَهُ بِطُولِهِ لنَفَاسَتِهِ، يقولُ: "ولَسْنا مُتَعَبِّدينَ بأقوالِ نُحاةِ البَصْرةِ، قالَ الفَرَّاءُ: "رُبَّما هَمَزت العَرَبُ هذا وشِبْهَهُ، يَتَوَهَّمُونَ أنَّها (فَعِيْلة)، فيُشَبِّهونَ (مَفْعَلَة) بـ(فَعِيْلَة)"[8].

فهذا نَقْلُ الفَرَّاءِ عن العَرَبِ أنَّهُمْ رُبَّما يَهمِزونَ هذا وشِبْهَهُ، وجاءَ بِهِ نَقْلُ القُرَّاءِ الثقاتِ: ابنِ عامرٍ وهوَ عَرَبِيٌّ صُراحٌ، وقدْ أَخَذَ القرآنَ عنْ عُثْمانَ بنِ عفَّانَ قبلَ ظهورِ اللَّحْنِ. والأَعرجَ وهوَ مِنْ كِبارِ قُرَّاءِ التابعينَ، وزيدِ بنِ عليٍّ (ت١٢٢هـ)، وهوَ مِن الفصاحةِ والعِلْمِ بالمكانِ الذيْ قَلَّ أنْ يُدانِيْهِ فِيْ ذلكَ أحدٌ، والأعمشِ وهوَ مِن الضبطِ والإتقانِ والحِفْظِ والثقةِ بمكانٍ، ونافعٍ وقدْ قرأَ علَى سبعينَ مِن التابعينَ، وهمْ مِن الفصاحةِ والثقةِ بالمَحلِّ الذيْ لا يُجْهَلُ، فوَجَبَ قَبولُ ما نَقَلُوهُ إلينا، ولا مُبالاةَ بمُخالفةِ نُحاةِ البَصْرَةِ فِيْ مِثْلِ هذا...وأمَّا قولُهُ -يَعنِيْ: المازنيَّ-:

---

(١) ينظر: الدر ٥/ ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) ينظر: المصباح المنير ٢/ ٤٥.

(٣) ينظر: اللباب ٩/ ٢٥.

(٤) ينظر: حاشية الشهاب ٤/ ١٥٣.

(٥) ينظر: روح المعاني ٤/ ٣٢٦.

(٦) ينظر: تفسير المنار ٨/ ٢٩١.

(٧) ينظر: النقد اللغوي في تفسير الأزهري ١٧١، و إعراب القرآن وبيانه ٣/ ٣٠٨، وعلم اللغة العربية لمحمود حجازي ٢٥٣.

(٨) معاني الفراء ١/ ٣٧٣.

"إنَّ نافِعًا لمْ يَكُنْ يَدْرِيْ ما العَربيةُ"[1]، فشهادةٌ علَى النَّفْيِ، ولَوْ فرَضْنا أنَّـهُ لا يَدرِيْ ما العربيةُ، وهيَ هذِهِ الصِّناعَةُ التيْ يُتَوَصَّلُ بِها إلَى التَّكَلُّم بِلِسَانِ العَرَبِ، فهوَ لا يَلْزَمُهُ ذلكَ، إذْ هوَ فصيحٌ بالعَرَبيةِ، ناقِلٌ للقراءةِ عن العَرَبِ الفُصَحَاءِ، وكَثِيْرٌ مِن هؤلاءِ النُّحاةِ يُسِيئُونَ الظَّنَّ بالقُـرَّاءِ، و لا يَجُوزُ لهُمْ ذلكَ"[2].

***

(١) المنصف ٣٠٧.

(٢) البحر ٥/١٥، وينظر: دراسات في أسلوب القرآن، القسم الأول ١/٢١-٨٠.

## الـمَبْحَثُ الرَّابِـعُ:

## الأَبْنِيَةُ الصَّرْفِيَّةُ وَدِلالاتُـهَا.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ ! " # $ % & ' ( ) * + , - . / ﴾[1]:" قرأ الكوفيون قراءتهم فقرؤوا ( - )، ولقوله ( / ).

والصلح الاسم، والعرب تضع الاسم موضع المصدر، كقولهم: المطية، لمطاء.

فأما من قرأ (يصَّالحا) فليس ( / ) باسم له ولا مصدر، فقراءة الكوفيين أقرب إلى ( / ) من قراءة غيرهم؛ لأن ( / ) اسم الفعل لـ(أصلح) "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ﴿ - ﴾ مِنْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ ! " # $ % & ' ( ) * + , - . / ﴾[3] قدْ جاءتْ علَى وجهَينِ مِن القراءةِ:

الأَوَّلِ: (يَصَّالَحَا)، ولمْ يُسَمِّ القارئَ بها، وقدْ قرأَ بها: ابنُ كَثيرٍ، وابنُ عامرٍ، وأبو عَمْرٍو، وأبو جعفرَ، ويعقوبُ، وعليُّ بنُ أبيْ طالِبٍ، وعائشةَ، وغيرِهِمْ[4].

وقد اختارَ هذِهِ القراءةَ أبو عُبَيدٍ[5]،

---

(١) سورة النساء ١٢٧.

(٢) الهداية ٢/١٤٨٦.

(٣) سورة النساء ١٢٧.

(٤) ينظر: حجة الفارسي ٣/١٨٣، والمستنير ٢/١١٠، والكشف ١/٣٩٨.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٩٩.

وأبو حاتِمٍ[1]، والطَّبَريُّ[2]، ومكيٌّ في "الكَشْفِ"[3]، والرازيُّ[4]، والشوكانيُّ[5]، وصِدِّيقُ القَنُّوجيُّ[6] (ت١٣٠٧هـ).

واحتجَّ لها مكيٌّ في "الكَشْفِ" بأنَّـهُ لـمَّا جاءَ الفِعْلُ مِن اثنَينِ: زَوْجٍ وزَوْجَةٍ، وهما مذكورانِ فِيْ أَوَّلِ الكَلامِ، أَتَى الفعلُ مِن بابِ المُفاعَلَةِ التيْ تَثْبُتُ للاثنَينِ[7].

الثانيةِ: ﴿ - ﴾، وذَكَرَ أنها قراءةُ الكوفيِّينَ، وهمْ: حمزةُ، والكسائيُّ، وعاصمٌ، وخَلَفٌ، والأعمشُ[8]، ومالَ هُنَا إلَى هذِهِ القراءةِ، لِـمَا يأتيْ:

- أنَّـهُ أقربُ إلَى ﴿ / ﴾ مِن قراءةِ غيرِهِمْ؛ لأنَّ ﴿ / ﴾ اسمُ الفِعْلِ لـ(أَصْلَحَ).
- يَشْهَدُ لها قراءةُ ابنُ مسعودٍ (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا إِنْ أَصْلَحَا)[9].
- أَنَّ اللهَ - تعالَى - قالَ بعدَها: ﴿ / ﴾، و (الصُّلْحُ) اسمُ المَصْدَرِ، والعَرَبُ

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: جامع البيان ٩/٢٧٩.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٩٨.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب ١١/٢٣٦.

(٥) ينظر: فتح القدير ٢/٢٢٣.

(٦) ينظر: نيل المرام من تفسير آيات الأحكام ١/٢١٤.

(٧) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٩٨.

(٨) ينظر: المبسوط ١٨٢، والمستنير ٢/١١٠، والكشف ١/٣٩٨.

(٩) الذي ورد في كتب القراءات وتوجيهها وكتب التفسير: (اصّالحا)، وعليه فتكون شاهدًا لقراءة (يصَّالحَا)، ولم يُشِر إلى هذا محقق "الهداية". ينظر: حجة الفارسي ٣/١٨٣، والبحر ٤/٨٦، والدر ٤/١٠٨.

تَضَعُ الاسمَ موضِعَ المَصْدَرِ، فأمَّا قراءةُ (يَصَّالَحَا) فلَيْسَ ﴿ / ﴾ باسمٍ لَهُ ولا مَصْدَرٍ. وقدْ ذَكَرَ هذا مِن قبلُ ابنُ خالَوَيْهِ[1]، وأبو عليٍّ الفارسيِّ[2]، وابنُ زِنْجِلَةَ[3].

وسَبَقَ مكيًّا فِيْ اختيارِ هذِهِ القراءةِ ابنُ زِنْجِلَةَ[4].

والأقربُ منهما – وإنْ كانَ كلتاهُما صحيحةً حُجَّةً –: قراءةُ الكوفيينَ ﴿ - ﴾؛ لِمَا عَلَّلَ بِهِ مكيٌّ، وأمَّا ما احتَجَّ بِهِ الآخرونَ فيُقالُ: إنَّ الإصلاحَ عندَ التنازُعِ والتشاجُرِ قد استُعمِلَ كما استُعمِلَ :(تَصَالحَ)، قالَ -تعالَى-:﴿ ! " # $ % & ' ( ) * + , - . / 0 1 ﴾[5]، وقالَ:﴿ ) ( * + , - . ﴾[6]، كمَا ذكَر ذلكَ أبو عليٍّ الفارسيِّ[7]. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: حجة ابن خالويه ١٢٦.

(٢) ينظر: حجة الفارسي ٣/١٨٤.

(٣) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢١٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) سورة البقرة ١٨٢.

(٦) سورة النساء ١١٤.

(٧) ينظر: حجة الفارسي ٣/١٨٣.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا ۘ μ ﴾[1] : " قرأ أبو السمال: (شجْر بينهم) بإسكان الجيم، وهو بعيد؛ لخفة الفتحة"[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ أبا السَّمَّال[3] (ت١٦٠هـ)، قرأَ قولَ الله- تعالَى-:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا ۘ μ ﴾[4] بتَسْكِيْنِ جِيْمِ ﴿ ۘ ﴾.

ثُمَّ استبعَدَها لِـخِفَّةِ الفتحَةِ. وقدْ سَبَقَهُ فِيْ استبعادِها الخَلِيلُ[5]، وسيبَوَيْهِ[6]، للعِلَّةِ نفسِها.

وقال به من بعده ابنُ عَطيَّةَ[7]، وأبو حيَّانَ[8]، والسَّمينُ[9]، وعَلَّلُوا بتَعلِيلِهِ.

قالَ أبو حيَّانَ: "وهوَ -أي: التسكينُ- شاذٌّ"[10].

وقدْ قالَ الأَخْطَلُ[11]:

---

(١) سورة النساء ٦٥.

(٢) الهداية ٢/١٣٧٧.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ١/٤٦٧، والمحتسب ١/٥٢، وإعراب القراءات الشواذ ١/٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) سورة النساء ٦٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١١٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: المحرر ٢/٥٩٥.

(٨) ينظر: البحر ٣/٦٩٥.

(٩) ينظر: الدر ٤/٢٠.

(١٠) البحر ٣/٧٢٩، وينظر: المحتسب ١/٥٢، والمنصف١/٢١.

(١١) من البحر الطويل، وهو في ديوانه ١٣٧، وينظر: المحتسب ١/٥٢، والمنصف١/٢١.

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ ولَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ  بِراجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادِ[1].

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ © يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ﴾[2]:" من شدّد (عَقَّدتُّمُ) فمعناه: بما وكدتم الأيمان، فالتشديد يدل على تأكيد.

ومن خفف فلأن عقده تلزم فيه الكفارة إذا حنث بإجماع.

واختير التخفيف – عند من قرأ به – لأن السامع إذا سمع التشديد سبق إليه أن الكفارة لا تكون إلا مع التأكيد وتكرير اليمين، وهذا لا يقول به أحد.

والتخفيف يدل على أنه إن عقده ولم يكرره لزمته الكفارة إذا حنث.

وأنكر أبو عبيد على من قرأ بالتشديد، وقال: لأنه يوهم أن الحنث لا يجب إلا بتكرير اليمين، لأن (فعّل) – في كلام العرب - لتكرير الفعل.

وهذا الاعتراض لا يلزم، وإنما يكون التشديد للتكرير مع الواحد، فأما مع الجميع فلا؛ لأنه قد تكرر لكل واحد يمين عقده، كقولك: ذبَّحت الكباش، فكذلك عقدتم الأيمان، إنما وقع التكرير من أجل الجمع، ولو كانت الآية (عقدتم الأيمان)، للزم ما قال أبو عبيد، فالتشديد يكون للتكرير، إلا أن التكرير ينقسم قسمين:

قسم يتكرر الفعل فيه على الواحد.

---

(١) ينظر: التوجيهات النحوية لقراءة أبي السمّال العدوي ٢١٦، ٢١٧.

(٢) سورة المائدة ٩١.

**وقسم يتكرر الفعل فيه على آحاد: مرة لكل واحد، وهو الذي في الآية "**[1].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ قرأَ بتشديدِ القافِ في ﴿عَقَّدتُّمُ﴾ مِنْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ ۞ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾[2]، ولمْ يُسَمِّ القارئَ، وقدْ قرأَ بها ابنُ كَثِيْرٍ، ونافِعٌ، وأبو عمرٍو، وأبو جعفرَ، ويعقوبُ، وهيَ روايةٌ عنْ عاصِمٍ[3].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ أبا عُبَيْدٍ[4] قدْ أنكرَ القراءةَ، مُعَلِّلًا ذلكَ بأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الحِنْثَ لا يَجِبُ إلَّا بتكريرِ اليمينِ؛ لأنَّ (فَعَّلَ) فيْ كلامِ العَرَبِ لتكريرِ الفِعْلِ.

ثُمَّ تَعَقَّبَهُ مكيٌّ بأنَّ هذا الاعتراضَ لا يَلزَمُ؛ فإنَّ التشديدَ للتكريرِ لا يكونُ إلَّا معَ الواحِدِ، فأمَّا معَ الجَميعِ فلا يكونُ؛ لأنَّهُ قدْ تَكرَّرَ لكُلِّ واحِدٍ يَمِيْنُ عَقْدِهِ، كقولِكَ: ذبَّحْتُ الكِباشَ، ومِثْلُها: ﴿عَقَّدتُّمُ﴾، فالتكريرُ هُنَا إنَّما وَقَعَ لأَجْلِ الجَمْعِ.

وتَبِعَ الطَّبَريُّ[5] أبا عُبَيْدٍ. وخالَفَهُما جمهورُ المُفَسِّرينَ والمُعْرِبينَ كمجاهدٍ[6]، وأبي عمرٍو الشيبانيِّ[7]، والنحَّاسِ[8]،

---

(١) الهداية ٣/١٨٥٢، ١٨٥٣.

(٢) سورة المائدة ٩١.

(٣) ينظر: إرشاد المبتدي ٢١٠،

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٢/٣٨.

(٥) ينظر: جامع البيان ١٠/٥٢٤.

(٦) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي ٣/٢٦٠.

(٧) ينظر: إعراب النحاس ٢/٣٨.

(٨) ينظر: المصدر السابق.

وابنُ خالَوَيْهِ[1]، وأبيْ عليٍّ الفارسيِّ[2]، وهؤلاءِ قبلَ مكيٍّ.

ومِمَّنْ بعدَهُ: ابنُ زِنْجِلَةَ[3]، والواحِديُّ[4]، والعُكْبَرِيُّ[5]، وأبو حيَّانَ[6]، والسَّمينُ[7]، والشاطبيُّ[8]، والطاهِرُ بنِ عاشورٍ[9].

ووَجَّهُوا بما وجَّهَ بِهِ مكيٌّ، وزادَ السَّمينُ أوجُهًا أُخرَى، وهيَ:

- أنْ يكونَ بمعْنَى المجرَّدِ. وذَكَرَهُ مِنْ قبلُ أبو عليٍّ الفارسيُّ.
- أنْ يَدُلَّ علَى توكيدِ اليمينِ.
- أنْ يَدُلَّ علَى تأكيدِ العَزْمِ بالالتِزامِ.

والراجحُ: ما ذَهَبَ إليهِ مكيٌّ مِنْ صحَّتِها؛ لتواتُرِها عن الأئمةِ الأثباتِ، ولموافقتِها العربيةَ، ولِـمَا رَدَّ بِهِ مكيٌّ علَى المُنكِرينَ. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: حجة ابن خالويه ١٣٤، إعراب القراءات السبع ١/١٤٩.

(٢) ينظر: حجة الفارسي ٣/٢٥١.

(٣) ينظر: حجة ابن زنجلة ٢٣٤.

(٤) ينظر: التفسير الكبير ١٢/٦٢.

(٥) ينظر: التبيان ١/٤٥٧.

(٦) ينظر: البحر ٤/٣٥١.

(٧) ينظر: الدر ٤/٤٠٣.

(٨) ينظر: إبراز المعاني ٢/٧٦.

(٩) ينظر: التحرير والتنوير ٥/١٩٣.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ ۥ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[1]: " **وحكى الأخفش (حسنى) بغير تنوين، وهو لحن لا يجوز؛ لأنه لا يقال إلا بالألف واللام**"[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ الأخفشَ حَكَى قراءةَ (حُسْنى) بغيرِ تنوينٍ[3]، فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ ۥ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[4]، ولمْ يُسَمِّ قارئًا بها، وقدْ قرأَ بها أُبيُّ بنُ كَعْبٍ (ت٢١هـ)، وطلحةُ بنُ مُصرِّفٍ، والحَسَنُ[5].

ثُمَّ ذَكَرَ أنها لَحْنٌ لا تجوزُ؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) و(فُعْلَى) فِيْ التفضيلِ لا يجيئانِ إلا مَعْرِفةً.

وقدْ سَبَقَهُ فِيْ ردِّها سيبَوَيْهِ[6]، والأخفشُ[7]، والنحَّاسُ[8]، والزجَّاجُ[9]، والعُكْبَريُّ[10]، والسُّيوطيُّ[11].

ونَسَبَهُ ابنُ خالَوَيْهِ للبَصْريينَ، وتردَّدَ هوَ بينَ قَبولِهَا ورَدِّها[12].

---

(١) سورة البقرة ٨٣.

(٢) الهداية ١/٣٣٢، ١١/٣٨٦٨، ٣٨٦٩.

(٣) ينظر: معاني الأخفش ١/١٣٤، ١٣٥.

(٤) سورة البقرة ٨٣.

(٥) ينظر: إعراب النحاس ١/٢٤١، والبحر ١/٤٦١، و إعراب القراءات الشواذ ١/١٨٢.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ١/٢٤١، ولم أقف عليه في "الكتاب".

(٧) ينظر: معاني الأخفش ١/١٣٤، ١٣٥.

(٨) ينظر: إعراب النحاس ١/٢٤١.

(٩) ينظر: معاني الزجاج ١/١٦٤.

(١٠) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٨٢.

(١١) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/٤١٨- ٤٢٠.

(١٢) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/٨٤.

وتَعَقَّبَ ابنُ جَنِّيٍّ[1]، وأبو حيَّانَ[2]، والسَّمينُ[3]، والسُّيوطيُّ[4] الملحِّنينَ، وخَرَّجُوا القراءةَ أربعَ تخريجاتٍ:

الأَوَّلَ: أنَّها مَصْدرٌ كَـ(بُشْرى). وهذا قولُ ابنِ جِنِّيٍّ[5]، والزَّمخشَريِّ[6]، وابنِ عَطيَّةَ[7]، وابنِ الأنباريِّ[8]، والشريفِ الرضيِّ[9].

الثانيَ: أنْ تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، أيْ: وقولُوا للناسِ كَلِمَةً حُسْنَى، أوْ مَقالةً حُسْنَى. ذَكَرَهُ أبو حيَّانَ[10]، والسَّمينُ[11].

الثالثَ: أنْ لَا تكونَ للتفضيلِ، بلْ بمَعْنَى: حَسَنَةً، نحْوَ: كُبْرَى بمَعْنَى: كبيرةً، والتقديرُ: وقولُوا مَقالةً حَسَنَةً. ذَكَرَهُ أبو حيَّانَ[12]، والسَّمينُ[13].

الرابعَ: أنْ تكونَ معدولةً عنْ (أَحَسَنَ). وهذا قولُ السُّيوطيِّ[14].

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/٣٠١.

(٢) ينظر: البحر ١/٤٦١.

(٣) ينظر: الدر ١/٤٦٨، ٤٦٩.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/٤١٨- ٤٢٠.

(٥) ينظر: الخصائص ٣/٣٠١.

(٦) ينظر: الكشاف ١/١٥٩.

(٧) ينظر: المحرر ١/٢٧٠.

(٨) ينظر: البيان ١/١٠٣.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٤٦٣.

(١٠) ينظر: البحر ١/٤٦١.

(١١) ينظر: الدر ١/٤٦٨، ٤٦٩.

(١٢) ينظر: البحر ١/٤٦١.

(١٣) ينظر: الدر ١/٤٦٨، ٤٦٩.

(١٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/٤٢٠.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[1]:

**" قرأ مجاهد: فناظرهُ إلى ميسُرِهي، بضم السين، وصلة الهاء بياء.**

**وهو لحن عند أهل العربية: ليس في الكلام (مفعل) بتغيير هاء التأنيث "**[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مُجاهِدًا قرأَ:(مَيْسُرَهِيْ) بضَمِّ السِّينِ والإضافةِ[3]، فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[4].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّها لَـحْنٌ؛ "لأنَّـهُ ليسَ في الكلامِ (مَفْعُلٌ)".

وقدْ لَـحَّنَها مِنْ قبلُ أبو حاتِمٍ[5]، والنحَّاسُ[6]، والزجَّاجُ[7].

وأجازَها ابنُ خالَوَيْهِ[8]، وأبو عليٍّ الفارسيِّ[9]، وابنُ زِنْجلَةَ[10]، وابنُ الأنباريِّ[11]، والسَّمينُ[12].

---

(١) سورة البقرة ٢٨٠.

(٢) الهداية ١/٩١١.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ١/٣٤٣، حجة ابن خالويه ١٠٣، الكشف ١/٣١٩.

(٤) سورة البقرة ٢٨٠.

(٥) ينظر: المحكم ٣/١٩٧ مادة: ح س ن.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ١/٣٤٣.

(٧) ينظر: معاني الزجاج ١/٣٦٠.

(٨) ينظر: حجة ابن خالويه ١٠٣.

(٩) ينظر: حجة الفارسي ٢/١٣٠.

(١٠) ينظر: حجة ابن زنجلة ١٤٩.

(١١) ينظر: البيان ١/١٨١.

(١٢) ينظر: الدر ٢/٦٤٨.

ولَـهُمْ فيها تخاريجُ:

الأَوَّلُ: أنَّ الأصلَ: مَيْسُوْرِه، فخُفِّفَ بحَذْفِ الواوِ اكتفاءً بدَلالةِ الضمِّ عليها. ذَكَرَهُ السَّمينُ وضَعَّفَهُ[1].

الثاني: أنْ يكونَ:(مَيْسُرَه)، وأمَّا ما نُسِبَ لسيبَوَيْهِ مِنْ أنَّ (مَفْعُل) لمْ يَرِدْ فِيْ كلامِ العَرَبِ، فإنَّ سيبَوَيْهِ لَا يَعْتَدُّ بالقليلِ، فإنَّهُ يقولُ: لمْ يَرِدْ كذا، وإنْ كانَ وَرَدَ منْهُ الـحَرْفُ والـحَرْفانِ؛ لعَدَمِ اعتدادِهِ بالقليلِ النادرِ. ذَكَرَهُ السَّمينُ[2].

الثالثُ: أنْ يكونَ اسمَ مَصْدَرٍ. قالَهُ الفارسيُّ[3].

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ " # $ % & ' ( ) * ﴾[4]:" **من قرأ (فرُهْن) بالإسكان فإنما أسكن الضمة لثقلها** "[5].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ قرأَ (فَرُهْنٌ) بإسكانِ الهاءِ، فِيْ قولِهِ - تعالَى-: ﴿ " # $ % & ' ( ) * ﴾[6]، ولمْ يُسَمِّهِ، وقدْ قرأَ بها ابنُ كَثيرٍ، وشَهْرُ بنُ حَوْشَبَ، وهيَ روايةٌ عنْ عاصِمٍ، وأبيْ عَمْرٍو[7].

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: حجة الفارسي ٢/ ١٣٠.

(٤) سورة البقرة ٢٨٣.

(٥) الهداية ١/ ٩٢٧.

(٦) سورة البقرة ٢٨٣.

(٧) ينظر: السبعة ١٩٧، وإرشاد المبتدي ٢٥٣، والمُشْكِل ١/ ١٢١.

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ العِلَّةَ فِيْ تسكينِ الراءِ هيَ ثِقَلُ الضمَّةِ.

ورَدَّها الأخفشُ بقولِهِ: "وهيَ قَبيحةٌ؛ لأنَّ (فَعْل) لا يُجمَعُ علَى (فُعْل) إلَّا قليلًا شاذًّا"[1].

وقدْ تتابعَ العُلَماءُ علَى قَبولِها، فَمِمَّنْ سَبَقَ مكيًّا أبو عمرِو بنُ العَلاءِ[2]، والنحَّاسُ[3]، وأبو عليٍّ الفارسيُّ[4].

ومِمَّنْ تَبِعَهُ الزَّمخشَريُّ[5]، وابنُ عَطِيَّةَ[6]، وابنُ الجَوْزيِّ[7]، والعُكْبَريُّ[8]، والبَيضاويُّ[9]، وأبو حيَّانَ[10]، والسَّمينُ[11].

والصحيحُ: صِحَّتُها صَرْفيًّا؛ لتتابُعِ العُلَماءِ علَى قَبولِها وتوجيهِها. وقدْ وَرَدَ عن العَرَبِ أمثلةٌ كثيرةٌ فِيْ هذا البابِ ساقَ أبو عليٍّ الفارسيُّ بعضَها، فمِنْها: لَحْدٌ ولُحْدٌ، وقَلْبٌ وقُلْبٌ، وثَطٌّ وثُطٌّ، ووَرْدٌ ووُرْدٌ، وقَشْرٌ وقُشْرٌ، وغيرُها[12]،

---

(١) معاني الأخفش ١/٢٠٦.

(٢) ينظر: البحر ٢/٧٤٣.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ١/٣٤٩.

(٤) ينظر: حجة الفارسي ٢/٤٤٨.

(٥) ينظر: الكشاف ١/٣٢٤.

(٦) ينظر: المحرر ٢/١٢٨.

(٧) ينظر: زاد المسير ١/٣٤١.

(٨) ينظر: التبيان ١/٢٣٢.

(٩) ينظر: حاشية الشهاب ١/٥٨٢.

(١٠) ينظر: البحر ٢/٧٤٣.

(١١) ينظر: الدر ٢/٦٨٠.

(١٢) ينظر: حجة الفارسي ٢/٤٤٨.

وهيَ قبْلَ ذلكَ قراءةُ إمامَيْنِ مِن الأئمةِ العَشَرَةِ: عاصِمٍ، وأبيْ عمرٍو. واللهُ أعلمُ.

***

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ © كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾[1] : " قراءة من قرأ بضم الدال والمد والهمز، فقد أنكرها جماعة، إذ ليس في الكلام (فُعَّيْل)، وقد جوزها أبو عبيدة، وقال: هو (فُعُّول) مثل سُبُّوح، وأصله درؤ، وأبدلوا من الواو ياء، كما قالوا: عتي، وأنكر هذا القول على أبي عبيدة لأنَّـهُ لا يُشْبِهُ (عِتِيّ)؛ لأنَّ (عِتِيّ) لا يخلُوْ: إمَّا أنْ يكونَ جَمْعَ (عَاتٍ)، فالبدلُ فيهِ لازمٌ؛ لأنَّ الجَمْعَ بابُ تغييرٍ، والواوُ لا يكونُ طَرَفًا في الأسماءِ إنْ سُبِقَ بضمَّةٍ، فاعتلالُهُ لازمٌ.

وإمَّا أنْ يكونَ عِتِيًّا مَصْدَرًا، فيَجِبُ قَلْبُ الواوِ؛ لأنَّها طَرَفٌ فِيْ (فُعُوْل)، والواوُ ليستْ طَرَفًا في (فعول)، وليست الواو في (دري) إذا جعل اصله (دروي)طرفًا، فلا يشتبهان.

ووجه هذه القراءة عند بعض النحويين أنه (فعيل) كمريق، على أن مريقًا أعجمي، فلا يجب أن يحتج به "[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ مِن القُرَّاءِ مَنْ قرأَ قولَ اللهِ - تعالَى -: ﴿ © كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾[3] بضمِّ الدَّالِ، والهمزِ فِيْ ﴿وٌ﴾، ولمْ يُسَمِّ مَنْ قرأَ بها، وقدْ قرأَ بها: حمزةُ،

---

(١) سورة النور ٣٥.

(٢) الهداية ٨/٥١٠٣.

(٣) سورة النور ٣٥.

والأعمشُ، وهيَ روايةٌ عَنْ عاصمٍ[1].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ جماعةً منَ النُّحاةِ أنكرُوها؛ لأنَّـهُ ليسَ في الكلامِ (فُعِّيْل).

وقدْ صَرَّحَ بالإنكارِ الفَرَّاءُ[2]، والـمُبَرِّدُ[3]، وأبو بكرٍ السِّجستانيُّ[4] (ت٣١١هـ)، والزجَّاجُ[5].

ثُمَّ ساقَ مكيٌّ توجيهَينِ للنحاةِ واللغويينَ لهذهِ القراءةِ، ورَدَّ علَى كلِّ توجيهٍ، مما يَدُلُّ علَى أنه يَرَى ضَعْفَ القراءةِ.

التوجيهَ الأوَّلَ، ونَسَبَهُ لأبِيْ عُبَيْدَةَ[6]، وقالَ بِهِ الطَّبَريُّ، وابنُ بَرِّيٍّ (ت٥٨٢هـ):

---

(١) ينظر: السبعة ١/٤٥٦، وحجة الفارسي ٥/٣٢٣، والشمعة المضية ٢/٢٢٠.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٥٢.

(٣) ينظر: حجة الفارسي ٥/٣٢٣، ولم أقف عليه في كتابيه:"المقتضب"و"الكامل".

(٤) ينظر: غريب القرآن لأبي بكر السجستاني ٩٢.

(٥) ينظر: معاني الزجاج ٤/٤٤.

(٦) نَسَبَ مكيٌّ والشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ٦/٣٨١ هذا التوجيهَ لأبي عبيدة، بينما نسبه النحاس في "معانيه" ٣/١٣٧، وأبو بكر الأنباري في "الزاهر" ١/١٧٥، والصغّاني في "العُباب الزاخر" ١/٥٣، والقرطبي في "جامعه" ١٢/٢٦١ نقلًا عن النحاس، والمرتضى الزبيدي في "تاج العروس" ١/٢٢٤، والألوسي في "روح المعاني" ٩/٣٥٩، وغيرهم، كلهم نسبوا هذا التوجيه لأبي عبيد. كما أنني لم أقف على هذا التوجيه في كتاب أبي عبيدة "مجاز القرآن"، إنما قال فيه ٢/٦٦: " ﴿ دُرِّيٌّ ﴾ بغير همز، أي: مضيء، ويراد كالدُّرِّ إذا ضممتَ أولَه، فإن كسرتَ جعلتَه (فَعيلًا) من (درأْتُ)، وهو من النجوم الدَّراري اللاتي يدْرأْنَ" هذا كل ما قاله في هذه تفسيره لقوله تعالى: ﴿ دُرِّيٌّ ﴾. وما دعاني لسَرْدِ ما قاله إلا لما رأيتُه من محقق "الهداية" من إشارته للجزء والصفحة من الكتاب المذكور، دون إشارة إلى أنه لم يَرِدْ ذكر هذا التوجيه.

والأقرب: أن هذا القول هو لأبي عبيد، لسببين، الأول: أنه قول جمهور العلماء، والثاني: كثرة الخطأ والتصحيف في تحقيق "الهداية"، -مما ليس هذا موضعُ ذكرِه-، لاسيَّما وقد تكرر نحو هذا الخطأ

أنَّ الـمُرادَ (دُرُّوْء) مِنْ (دَرَّأْتُ)، مِثْلَ: (قُدُّوْس) و(سُبُّوْح)، ثُمَّ اُستُثْقِلَتْ الضماتُ، فصُرِفَ بعضُها إلَى الكسرةِ، كَـ(عِتِيّ) مِنْ (عُتُوّ).

ثُمَّ ذَكَرَ مكيٌّ تعقُّبَ النحاةِ علَى هذا، بأنَّـهُ لا يُشْبِهُ (عِتِيّ)؛ لأنَّ (عِتِيّ) لا يخلُوْ: إمَّا أنْ يكونَ جَمْعَ (عَاتٍ)، فالبدلُ فيهِ لازمٌ؛ لأنَّ الجَمْعَ بابُ تغييرٍ، والواوُ لا يكونُ طَرَفًا في الأسماءِ إنْ سُبِقَ بضمَّةٍ، فاعتلالُهُ لازمٌ.

وإمَّا أنْ يكونَ عِتِيًّا مَصْدَرًا، فيَجِبُ قَلْبُ الواوِ؛ لأنَّـها طَرَفٌ فِيْ (فُعُوْل)، والواوُ ليستْ طَرَفًا[1].

وبذلكَ يَظْهَرُ الاختلافُ بينَ (دُرِّيّ) و(عِتِيّ).

وسَبَقَهُ فِيْ هذا التعقُّبِ النحَّاسُ[2].

التوجيهَ الثانيَ، ونَسَبَهُ لبعضِ النحْويينَ: أنَّـهُ علَى وَزْنِ (فُعِّيْل)، وقدْ جاءَ في اللغةِ: (مُرِّيق). ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بأنَّ (مُرِّيْق) أَعجميٌّ، فلا يُحتجُّ بِهِ. وقدْ سَبَقَهُ فِيْ هذا التعقُّبِ الفَرَّاءُ[3].

وقالَ بهذا التوجيهِ ابنُ عَطيَّةَ[4]، والقُرْطُبيُّ[5] .

---

في صفحة ١٠٢، ١٠٣ من هذا البحث. والله أعلم.

(١) جاء في "الهداية": لأنها ظرف...ليست ظرفًا"، والمعنى لا يستقيم، وصوابه: "طرف" في الموضعين، كما جاء في "إعراب النحاس" ٣/١٣٧، ١٣٨.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٣/١٣٧، ١٣٨.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٥٢.

(٤) ينظر: المحرر ٥/٧٨.

(٥) ينظر: جامع أحكام القرآن ١٢/٢٦١.

وأجازَ القراءةَ الكسائيُّ[1]، وأبو عليٍّ الفارسيِّ[2]، وابنُ زِنْجِلَةَ[3]، وابنُ الأنباريِّ[4]، والعُكْبَريُّ[5]، وابنُ كَثِيْرٍ[6] (ت٧٧٤هـ)، والشِّهابُ الـخَفَاجيُّ[7].

والأقربُ: صحةُ القراءةِ، وما ذَكَرَ المُخَطِّئونَ مِن أنَّهُ لمْ يَجِئْ هذا البناءُ إلَّا في الأعجميِّ، فيَرِدُّهُ ما حكاهُ سيبَوَيْهِ عنْ أبيْ الخطَّابِ الأخفشِ أنَّ مِن أبنيةِ العَرَبِ: (فُعِّيْل)، مثلَ: (دُرِّيء) في الصِّفاتِ، و(مُرِّيْق) في الأسماءِ[8]، وحكاهُ ابنُ جِنِّيٍّ[9]، بلْ ذَكَرَ مكيٌّ في "المُشْكِل"[10]، وأبو حيَّانَ[11]، والسَّمينُ[12] أنَّ لَهُ أمثلةً في العَرَبيَّةِ، ومِنها: العُلِّيَّة، والسِّرِّيَّة، والذُّرِّيَّة، والمُرِّيْخ. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: معاني الكسائي ٢٠٣.

(٢) ينظر: حجة الفارسي ٥/٣٢٣.

(٣) ينظر: حجة ابن زنجلة ٤٤٩.

(٤) ينظر: البيان ٢/١٩٥.

(٥) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٨٤.

(٦) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٦/٥٩.

(٧) ينظر: حاشية الشهاب ٦/٣٨١.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٨.

(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٨٥.

(١٠) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/١٢٢.

(١١) ينظر: البحر ٨/٤٥.

(١٢) ينظر: الدر ٨/٤٠٥.

قال مكي عند قوله تعالى: ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ ﴾[1]:

**" قرأ ابن محيصن: (واستبرقَ) بوصل الألف، وفتح القاف، وهو لحن عند النحويين؛ لأنه لا يمتنع مثل هذا من الصرف في النكرة، ولأنه لا توصل ألف مثل هذا في التسمية به، لو سميت بـ(استكبر) لقطعت الألف؛ لانتقاله من الأفعال إلى الأسماء.**

**هذا قول الخليل وسيبويه "**[2].

ذَكَرَ مكيٌّ أنَّ ابنَ مُحَيْصِنٍ قرأَ (وَاسْتَبْرَقَ) بوصْلِ الأَلِفِ، وفتْحِ القافِ[3]، وذلكَ فِيْ قولِهِ - تعالَى -: ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ ﴾[4].

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّهُ لَحْنٌ عندَ النحْويينَ؛ لأنَّهُ لا يَمتنِعُ مثلُ هذا مِن الصَّرْفِ في النَّكِرَةِ، كَمَا أنَّهُ لا تُوصَلُ أَلِفُ مِثْلِ هذا في التسمِيَةِ بِهِ؛ لانتقالِهِ مِن الأفعالِ إلَى الأسماءِ، وذَكَرَ أنَّ هذا قولُ الخَليلِ[5]، وسِيْبَوَيْهِ[6].

وسياقُهُ للمسألةِ يُشعِرُ بأنَّهُ يَرَى بُعْدَ هذِهِ القراءةِ، بلْ قدْ صَرَّحَ في "المُشْكِلِ" بأنَّها وَهْمٌ[7].

---

(١) سورة الإنسان ٢١.

(٢) الهداية ١٢/ ٧٩٣٨، ٧٩٣٩.

(٣) ينظر: مختصر ابن خالويه ١٦٨، ١٦٩، وإعراب النحاس ٥/ ١٠٥، المحتسب ٢/ ٢٩.

(٤) سورة الإنسان ٢١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٣٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٤١.

وسَبَقَهُ في استبعادِها أبو حاتِمٍ[1]، والزجَّاجُ[2]، وابنُ جِنِّيٍّ[3].

وقال به من بعده الزَّمخشَريُّ[4]، وابنُ الأنباريِّ[5].

وذَكَرَ السُّيوطيُّ أنَّ المعروفَ أنَّ (الإِسْتَبْرَق) اسمٌ نُقِلَ مِن العَجَميةِ إلَى العَرَبيَّةِ، وأَصْلُهُ: (اسْتَبْرَه)[6].

وقدْ أَجازَ القراءةَ النحَّاسُ[7]، وابنُ عَطِيَّةَ[8]، وأبو حيَّانَ[9]، والسَّمينُ[10]، والشِّهابُ الـخَفَاجيُّ[11]، ووَجَّهُوها بأنَّ (اسْتَبْرَق) فعلٌ ماضٍ، وليسَ اسمًا.

قالَ أبو حيَّانَ: "ابنُ مُـحَيْصِنٍ قارئٌ جليلٌ مشهورٌ بمعرفةِ العَرَبيَّةِ، وقدْ أَخَذَ عنْ أكابِرِ العُلَماءِ، ويُتَطَلَّبُ لقراءَتِهِ وَجْهٌ، وذلكَ أنَّـهُ يُجعَلُ (استَفْعَلَ) مِن (البَرِيْق)، تقولُ: بَرِقَ، واستَبرقَ، كعَجِبَ، واستَعْجَبَ...، وهذا التخريجُ أَولَى مِن تلحينِ مَنْ يَعرِفُ العَرَبيَّـةَ، وتَوْهِيْمِ ضابطٍ ثقةٍ"[12].

---

(١) ينظر: إعراب النحاس ٥/١٠٥.

(٢) ينظر: معاني الزجاج ٥/٢٦٢، ٢٦٣.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/٢٩.

(٤) ينظر: الكشاف ٤/٦٧٣.

(٥) ينظر: البيان ٢/٤٨٤.

(٦) ينظر: المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب ٦٣، ٦٤، ٧١.

(٧) ينظر: إعراب النحاس ٥/١٠٥.

(٨) ينظر: المحرر ١٥/٢٥٠.

(٩) ينظر: البحر ٨/٣٠١.

(١٠) ينظر: الدر ١٠/٦٢٠-٦٢٢.

(١١) ينظر: حاشية الشهاب ٨/٢٩١.

(١٢) البحر ٨/٣٠١.

وقدْ ساقَ مكيٌّ المسألةَ بنحْوِ سِيَاقِ النحَّاسِ، وخالَفَهُ في الاختيارِ[1].

والصحيحُ: صحةُ القراءةِ؛ لِـمَا وَجَّهَ بِهِ العُلَماءُ. واللهُ أعلمُ.

***

(١) ينظر: إعراب النحاس ٥/١٠٥.

# الفَصْلُ الثَّالِثُ:

## مَنْهَجُ مَكِيٍّ فِيْ التَّوْجِيْهِ، وَمَوْقِفُهُ مِن القِرَاءَاتِ والنُّحَاةِ، وَمَصَادِرُهُ فِيْ ذَلِكَ.

### المَبْحَثُ الأوَّلُ:

### مَنْهَجُهُ فِي العَرْضِ والتَّوْجِيْهِ والاحْتِجَاجِ.

عندَ النظَرِ فِيْ توجيهاتِ مكيٍّ ومنهَجِهِ فِيْ عَرْضِها نَجِدُ أنهُ لا يَسيرُ علَى منهجٍ موحَّدٍ، فقدْ يَسوقُ التوجيهَ النحْويَّ أو الصَّرْفِيَّ للقراءةِ دونَ أنْ يختارَ أوْ يُرَجِّحَ أوْ يُضَعِّفَ، وهذا غالبُ منهَجِهِ في "الهِدايةِ"، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: "مَنْ قَرَأَ ( ¶ ) [1] بضَمِّ الياءِ، وفتْحِ الراءِ، فعلَى ما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، ومَنْ فَتَحَ الياءَ وكَسَرَ الراءَ، فعلَى إضمارٍ، والتقديرُ: مَنْ يَصرِف اللهُ عنهُ العذابَ يومَئذٍ"[2].

ويقولُ عندَ قولِهِ - تعالَى-: ( Z ] \ [ ^ ) [3]: " مَنْ قرأَ بضَمِّ الجيمِ والباءِ والتخفيفِ جَعَلَهُ جَمْعَ جَبِيْلٍ، كسَبيلٍ وسُبُلٍ،... وكذلكَ قراءةُ مَنْ أَسْكَنَ الباءَ، وضَمَّ الميمَ، وخَفَّفَ، إنما أرادَ الضَمَّ، ولكنْ أَسْكَنَ استخفافًا"[4].

---

(١) سورة الأنعام ١٦.

(٢) الهداية ٣/١٩٧٤.

(٣) سورة يس٦٢.

(٤) الهداية ٩/٦٠٦٠.

ويقولُ في قولِهِ - تعالَى -:( هَمَّازٍ ´ µ ¶ ¸ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴿١٣﴾ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾ )[1]: "هيَ مفعولٌ مِن أَجْلِهِ، هذا علَى قراءةِ مَنْ قرأَ (أَن كَانَ )[2] بغيرِ استفهامٍ، ومَنْ قرأَ بالاستفهامِ فهوَ إنكارٌ وتوبيخٌ لـمَنْ يُطِيْعُهُ - أيضًا -"[3].

كَما أنهُ قدْ يُرَجِّحُ أوْ يختارُ إحدَى القراءاتِ أو التوجيهاتِ في القراءةِ. فمِنْ ذلكَ أنهُ عندَ سياقِهِ للقراءاتِ الواردةِ[4] فيْ قولِهِ - تعالَى -: (وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ © )[5] قالَ عنْ قراءةِ الجماعةِ ببناءِ (زَيَّنَ) للمعلومِ، ونَصْبِ (قَتْلَ) وجَرِّ (الأَولادِ)، ورَفْعِ (الشُّرَكاءِ)، قالَ عنها: هيَ ظاهرُ الكلامِ ووجْهُهُ.

وعندَ سياقِهِ لقراءةِ تشديدِ النونِ فيْ (إِنْ) مِنْ قولِهِ - تعالَى -: (قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ)[6] أشارَ إلَى التوجيهاتِ التيْ قِيْلَتْ فيها، ولـمَّا ذَكَرَ توجيهَ بعضِ النحاةِ بأنها لُغَةٌ لبعضِ العربِ، قالَ بعدَ ذلكَ: "وهذا القولُ قولٌ حَسَنٌ، لا نَطعَنُ فيهِ؛ لثقةِ الناقلينَ لهذِهِ اللغةِ، وتواتُرِ نقْلِهِمْ، واتفاقِهِمْ علَى ذلكَ"[7].

---

(١) سورة القلم ١١.

(٢) سورة القلم ١٤.

(٣) الهداية ١٢/ ٧٦٣١.

(٤) الهداية ٣/ ٢١٩٥ - ٢١٩٧.

(٥) سورة الأنعام ١٣٧.

(٦) سورة طه ٦٣.

(٧) الهداية ٧/ ٤٦٥٨.

وقدْ يكتفيْ بتضعيفِ قراءةٍ أو توجيهٍ، فمِنْ ذلكَ: قولُهُ عندَ تفسيرِ قولِهِ - تعالَى -: L K I H G F E D C B A @ ? > = < ; : ( O N M )[1]: "فأمَّا مَنْ قرأَ بالتاءِ، فَـ( E ) نُصِبَ علَى النداءِ، أوْ علَى البَدَلِ مِنْ( C )، وفيهِ بُعْدٌ في المعنَى"[2].

وفيْ قولِهِ - تعالَى -: ( : ; < = ) [3]، علَى قراءةِ ابنِ عامرٍ فيْ إضافةِ (كُلِّ)، إلَى ( ; )، فقدْ رأَى أنها لا تجوزُ؛ "لأنهُ لا فائدةَ في الكلامِ إذا لمْ يَتِمَّ الخَبَرُ"[4].

وأحيانًا يكتفِيْ بذِكْرِ بعضِ التوجيهاتِ في القراءةِ، ويُهمِلُ بعضَها، فقدْ ذَكَرَ فيْ قولِهِ - تعالَى -: ( h i )[5] بنصْبِ( h ) علَى قراءةِ مُجاهدٍ وغيرِهِ، ذَكَرَ أنَّ فيها توجيهَينِ، الأوَّلَ: النصبَ علَى الإغراءِ، والثانيَ: النصبَ بقولِهِ: ( _ ` )[6]، وفي القراءةِ توجيهاتٌ أُخْرَى، منها: أنْ يكونَ منصوبًا بإضمارِ فِعْلٍ تقديرُهُ: صُومُوا، ذَكَرَهُ الأخفشُ[7]،

---

(١) سورة الإسراء ٢، ٣.

(٢) الهداية ٦/٤١٣٥.

(٣) سورة البقرة ١٤٨.

(٤) الهداية ١/٥٠٥.

(٥) سورة البقرة ١٨٥.

(٦) سورة البقرة ١٨٤.

(٧) ينظر: معاني الأخفش ١٧١.

وقيلَ: إنهُ منصوبٌ بِـ( f )[1]، علَى حَذْفِ مضافٍ تقديرُهُ: تعلمونَ شَرَفَ شَهْرَ رمضانَ، فحَذَفَ المضافَ، وأقامَ المضافَ إليهِ مَقامَهُ في الإعرابِ. ذَكَرَهُ السَّمينُ[2]. وغيرَهما مِن التوجيهاتِ التيْ لمْ يَذْكُرْها مكيٌّ[3].

كَما أنهُ قد يستوعِبُ جميعَ التوجيهاتِ في القراءةِ، فيَذْكُرُ توجيهاتٍ لمْ يذكرْها في "الكَشْفِ"، معَ أنَّ الأخيرَ مُتَخَصِّصٌ في القراءاتِ وتوجيهِها، بلْ لمْ يستوعِبْ تِلْكُم التوجيهاتِ أَحَدٌ مِن أصحابِ مُطَوَّلاتِ كُتُبِ علومِ القرآنِ التيْ تستوعِبُ القراءاتِ وتوجيهَها كـ"البحْرِ المُحِيْط"، و"الدُّرِّ المَصُوْنِ"، ففيْ قراءةِ (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) ذَكَرَ سبعةَ توجيهاتٍ لها [4]، بينَما لمْ يَذْكُرْ في "الكَشْفِ" إلَا أربعَ توجيهاتٍ[5]، وكَذا في "المُشْكِلِ"[6]، ولمْ يذكرْ أبو حيَّانَ في "البَحْرِ"[7] والسَّمينُ في "الدُّرِّ"[8] إلا أربعةَ توجيهاتٍ -أيضًا-.

---

(١) سورة البقرة ١٨٤.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: معاني الأخفش ١٧١، والبحر المحيط ٢/ ١١.

(٤) الهداية ٧/ ٤٦٥٧- ٤٦٦١.

(٥) ينظر: الكشف ٢/ ٩٩، ١٠٠.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٩.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٣٥٠.

(٨) ينظر: الدر المصون ٨/ ٦٧.

وفي قولِهِ - تعالَى -: ( J K L M N | )[1] علَى قراءةِ ابنِ كَثيرٍ وغيرِهِ فيْ فتحِ همزةِ (أَنَّ) ذَكَرَ ثلاثةَ توجيهاتٍ، ولمْ يَذْكُرْ في "الكَشْفِ"[2] و"المُشْكِلِ"[3] إلا بعضهَا، بلْ إنَّنيْ لمْ أَقِفْ علَى مَنْ ذَكَرَ في القراءةِ هذِهِ التوجيهاتِ الثلاثِ جميعًا.

ونَجِدُ فيْ بعضِ المواضعِ أنهُ يختارُ رأيًا فيْ "الهِدايةِ"، بينَما يكونُ لهُ رأيٌ آخَرَ في "الكَشْفِ" أو "المُشْكِلِ"، فقد اختارَ في "الهِداية" قراءةَ الكوفيينَ ( ( * + , - . / | )[4]، وعَلَّلَ ذلكَ بأنَّ قراءتَهم "أقربُ إلَى ( ث) مِنْ قراءةِ غيرِهِمْ؛ لأنَّ ( / ) اسمُ الفِعْلِ لِـ(أَصْلَحَ)، كَما أنَّ اللهَ – تعالَى - قالَ بعدَها ( / )، والصُّلْحُ اسمُ المصدرِ، والعَرَبُ تَضَعُ الاسمَ موضِعَ المصدرِ، فأمَّا قراءةُ (يَصَّالَحَا) فليسَ ( / ) باسمٍ لهُ ولا مصدرٍ"[5].

بينَما اختارَ في "الكَشْفِ" القراءةَ الأُخْرَى: قراءةَ ابنِ كَثيرٍ وغيرِهِ (يَصَّالَحَا)، مُعَلِّلًا ذلكَ بأنهُ "لـمَّا جاءَ الفعلُ اثنينِ: زَوْجٍ وزَوْجَةٍ، وهما مذكورانِ فيْ أَوَّلِ الكلامِ، أَتَى الفعلُ مِنْ بابِ المُفاعَلَةِ التيْ تَثْبُتُ للاثنينِ"[6].

---

(١) سورة الأنعام ١٥٣.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٥٧.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٩.

(٤) سورة النساء ١٢٧.

(٥) ١٤٨٦/٢.

(٦) ٣٩٨/١.

ويُمْكِنُ أنْ يُقالَ: إنَّ الرأيَ الأخيرَ لهُ هوَ ما وَرَدَ في "الكَشْفِ" لأنهُ قالَ فِيْ مُقَدِّمَةِ "هِدايتِهِ": "كُنْتُ عَمِلْتُهُ فِيْ صَدْرِ العُمْرِ وجِمامِ الفَهْمِ"(١)، فقولُهُ هذا يدُلُّ علَى أنهُ أَلَّفَهُ فِيْ زَمَنِ الشبابِ، وهوَ قدْ عاشَ اثنينِ وثمانينَ سنةٍ، بينَما أَلَّفَ "الكَشْفَ" سنةَ أربعٍ وعشرينَ وأربعمائةٍ للهجرةِ، كَما أشارَ إلَى ذلكَ فِيْ مُقَدِّمَةِ الكتابِ(٢)، فيكونُ تأليفُهُ لهُ فِيْ آخِرِ حياتِهِ، لكنْ قدْ يُعَكِّرُ علَى كَوْنِ ما فِيْ "الكَشْفِ" هوَ آخرَ آراءِهِ ما قالَهُ فِيْ مُقَدِّمَةِ "هِدايتِهِ" - أيضًا -: "فَما أخرَجْتُ هذا الكتابَ وبذلتُهُ للناسِ بعدَ أنْ كُنْتُ عَمِلْتُهُ فِيْ صَدْرِ العُمْرِ..."(٣)، فلَعَلَّهُ زادَ ونَقَّحَ وغَيَّرَ، واللهُ أعلمُ.

كَما أنهُ قدْ يُضَعِّفُ قراءةً ما فِيْ موضِعٍ مِنْ كتابِهِ، ثُمَّ يُكَرِّرُ تضعيفَها إنْ تكرَّرَتْ فِيْ آيةٍ أخْرَى، فقدْ قالَ عنْ قراءةِ الحسَنِ (حُسْنَى) فِيْ قولِهِ – تعالَى -: [ , لِلنَّاسِ حُسْـنًا Z (٤): "وهوَ لَحْنٌ لا يجوزُ؛ لأنهُ لا يُقالُ بالأَلِفِ واللامِ" (٥)، ثُمَّ قالَ عندَ قولِهِ - تعالَى -: [ ! " # $ Z (٦): "ولا يجوزُ (حُسْنَى) بغيرِ تنوينٍ؛ لأنَّ هذا لمْ تتكلَّمْ بِهِ العَرَبُ بأَلِفِ التأنيثِ إلَّا بالأَلِفِ واللامِ فِيْ أَوَّلِهِ، نحْوَ: الحُسْنَى والفُضْلَى"(٧).

---

(١) ١/٧٥.

(٢) ١/٤.

(٣) ١/٧٥.

(٤) سورة البقرة ٨٣.

(٥) ١/٣٣٢.

(٦) سورة الأحقاف ١٥.

(٧) ١١/٦٨٣٩.

وقدْ يَذْكُرُ بعضَ التوجيهاتِ التيْ لمْ أَقِفْ علَى مَنْ سَبَقَهُ فيْ ذِكْرِها، فقدْ ذَكَرَ توجيهًا لقراءةِ ابنِ عامرٍ (اقْتَدِهِ) بكسرِ الهاءِ، وذلكَ فيْ قولِهِ – تعالَى -: [ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ Z [1]، وهوَ: أنَّ الهاءَ ضميرُ كِنايةٍ عن (الهُدَى)[2]، ولمْ أَقِفْ علَى مَنْ ذَكَرَ هذا التوجيهَ قبلَهُ.

وعندَ قولِهِ - تعالَى -: [ â ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ ç è é Z [3] ذَكَرَ قراءةَ ابنِ عامرٍ بإضافةِ السيِّءِ إلَى اللهِ، ووَجَّهَها بأنَّ الإضافةَ علَى معنَى السيِّءِ، كالذيْ يتحصَّلُ مِنْ غيرِهِ ومِنْ جِهَتِهِ؛ لأنَّ بعضَهُ غيرُ سيِّءٍ وبعضَهُ سيِّءٌ[4]، ولمْ أَقِفْ علَى مَنْ سَبَقَهُ فيْ ذِكْرِ هذا التوجيهِ.

بلْ قدْ يُوَجِّهُ بتوجيهٍ لمْ يذكرْهُ أحدٌ غيرُهُ، فمِنْ ذلكَ توجيهُهُ قراءةَ عاصمٍ وغيرِهِ بفتْحِ همزةِ (إنَّ) مِنْ قولِهِ – تعالَى -: [ t s r q p o u v w x Z [5] ، ذَكَرَ أَنَّ مِنْ التوجيهاتِ لها أنْ تكونَ (أَنَّ) فيْ موضِعِ رفْعٍ، علَى إضمارِ مبتدأٍ لِـ( r )، والتقديرُ: هيَ أنَّا دَمَّرْناهُمْ[6]، ولمْ أَقِفْ علَى مَنْ وَجَّهَ بهذا غيرَهُ.

---

(١) سورة الأنعام ٩٠.

(٢) ٢٠٩٧/٣.

(٣) سورة الإسراء ٣٨.

(٤) ٤٢٠٦/٦.

(٥) سورة النمل ٥١.

(٦) ٥٤٤٨/٩.

وفِيْ قراءةِ ابنِ عامرٍ وغيرِهِ بفتحِ التاءِ مِنْ ( D ) فِيْ قولِهِ - تعالَى -: [ C B A Z P O N M L K J I H G F E D ][1]، ذَكَرَ توجيهَينِ، أحدَهما: أنَّ التقديرَ: يا أَبَـتِ، فحَذَفَ الهاءَ لأنها وَصْلٌ، وحَذَفَ الأَلِفَ كَما تُحذَفُ الإضافةُ، لأنها بَدَلٌ منها[2]. وهذا التوجيهُ لمْ أَقِفْ علَى مَنْ ذَكَرَهُ غيرَهُ.

وقريبٌ مِنْ هذا استحسانُهُ لتوجيهٍ لمْ يُسبَقْ في استحسانِهِ، ففيْ قولِهِ - تعالَى -: [ E F G Z[3] بكسرِ اللامِ علَى قراءةِ ابنِ عامرٍ وغيرِهِ ذَكَرَ أنَّ الأحسَنَ أنْ تكونَ لامَ (كَيْ) عطفًا علَى ( D )[4]، ولمْ أَقِفْ علَى مَنْ استحسَنَهُ قبلَهُ.

---

(١) سورة مريم ٤٢.

(٢) ٤٥٤٦/٧.

(٣) سورة العنكبوت ٦٦.

(٤) ٥٦٤٨/٩.

## الـمَـبْحَثُ الثَّانِـيْ:

## مَوْقِفُهُ مِن القِرَاءَاتِ وَالنُّحَاةِ.

### أوَّلًا: مَوْقِفُهُ مِن القِرَاءَاتِ.

قدَّمْنا في التمهيدِ لهذا البحثِ أنَّ القراءاتِ علَى قسمَيْنِ، متواترةٍ وشاذةٍ، وأنَّ العُلَماء اصطلحُوا علَى وَصْفِ عَشْرِ قراءاتٍ بالمتواتِرِ، وما عدَاها فهوَ شاذٌّ عندَهُمْ.

وقدْ كانَ جماهيرُ متقدِّمِي النُّحاةِ يَرُدُّونَ القراءةَ التيْ لا تتفِقُ مَعَ ما يَرَوْنَه مِنْ قواعِدَ، فمِنْ مواقِفِهِمْ مِنْ شواذِّ القراءاتِ موقفُ عيسَى بنِ عُمَرَ مِن قراءةِ السُّلَمِيِّ (نَتَّخَذَ)[1] فِيْ قولِهِ - تعالَى-: [ m l n o p q r s t ] Z u [2]، وقدْ رَفَضَ أبو عمرٍو قراءةَ السُّدِّيِّ (ت١٢٨هـ) :(أطهرَ لَكُمْ)[3]، ورَمَى صاحِبَها باللَّحْنِ، وغَلَّطَ سيبَوَيْهِ القراءةَ السابِقَةَ[4]، وطَعَنَ الفَرَّاءُ فِيْ قراءةِ حمزةَ (إلَّا أنْ يُخافا)[5]، ولَـحَّنَ الأخفشُ قراءةَ الأعمشِ (بمُصْرِخِيِّ)[6].

---

(١) ينظر: إعراب النحاس ٣/١٥٤.

(٢) سورة الفرقان ١٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٦، ٣٩٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/١٠٧.

(٥) ينظر: معاني الفراء ١/١٤٥- ١٤٧.

(٦) ينظر: معاني الأخفش ١/٤٠٧.

وهكذا نَجِدُ عندَ المازنيِّ، وأبا حاتِمٍ، والـمُبرِّدِ، وغيرِهِمْ نَحْوَ هذا، مِمَّا تَبيَّنَ شيءٌ منهُ فِيْ دِراسةِ القراءاتِ في الفصلِ الأوَّلِ والثانِيْ.

ثُمَّ جاءَ ابنُ جِنِّيٍّ وتَوَسَّعَ فِيْ قُبُولِ القَراءاتِ الشاذةِ، لكنَّهُ رَدَّ جُمْلةً منها، ورَماها بالضَّعْفِ والشذوذِ(١).

كَما أنَّ القراءاتِ المتواترةَ لمْ تَسْلمْ مِن نقْدِ النحَاةِ لـمَّا خالفَتْ تِلْكَ القواعدَ.

فقدْ رَفَضَ أبو عمرٍو قراءةَ عاصِمٍ (لِيُجْزَى قَوْمًا)(٢)، ولَـحَّـنَ الأخفشُ قراءةَ الجمهورِ: ] a b c Z (٣)، ومَنَعَ الكسائيُّ قراءةَ (كُنْ فَـيَكُوْنَ)(٤)، ورَفَضَ الفَرَّاءُ قراءةَ ابنِ عامر (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)(٥)، ورفض المازنيُّ قراءةَ نافعٍ (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْهِ مَعَائِشَ)(٦)، كـمَا طَعَنَ أبو حاتِمٍ، والـمُبرِّدُ، والزجَّاج، والنحَّاسُ فِيْ طائفةٍ مِن المتواترِ، مَرَّ ذكْرُ شيءٍ منها في الفَصْلَيْنِ الأوَّلِ والثاني.

ثُمَّ جاءَ ابنُ مالِكٍ، وأبو حيَّانَ، وابنُ هِشامٍ فتَوَسَّعُوا فِيْ قَبُوْلِ أوجُهِ القراءاتِ، ووجَّهُوها توجيهًا عربيًّا دونَ قَدْحٍ فِيْ شيءٍ منها(٧).

---

(١) ينظر: المحتسب ١/ ١٦٥، ٢٣٤، ٢٧٠، ٢٧٩، ٣٤١، ٢/ ٨٠، ١٠٣، ١١٨، ٢٠٥، ٢٧٢، وغيرها.

(٢) ينظر: جامع أحكام القرآن ١٦/ ١٦٢.

(٣) ينظر: معاني الأخفش ١/ ٣١٧، ٣١٨، والآية من سورة الأنعام ١٦٠.

(٤) ينظر: معاني الفراء ١/ ٤٧.

(٥) ينظر: معاني الفراء ١/ ٣٥٧.

(٦) ينظر: المنصف ١/ ٣٠٧.

(٧) ينظر: موقف اللغويين من القراءات القرآنية ١٠٢- ١٠٤، والقراءات الشاذة، ضوابطها والاحتجاج بها ٢٥٦- ٢٧٠، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ٥١٨- ٥٣٢.

وإذا نَظَرْنا إلَى مَنْهَجِ مكيٍّ في الهِدايةِ، فإننا نستطيعُ القولَ بأنَّـهُ سارَ علَى مَنْهَجِ مُتَقَدِّمِي النحاةِ فِيْ رَدِّ القراءةِ التيْ تخالِفُ القاعِدَةَ، فنَجِدُهُ يُلَحِّنُ قراءةً، ويُضَعِّفُ ثانيةً، ويُـخَطِّئُ ثالثةً، ويَسْتَبْعِدُ رابِعةً، كَما أنَّـهُ يَقْبَلُ بعضَ القراءاتِ.

فمِمَّا رَدَّ مِن المتواتِرِ تلكُم القراءةَ المَرْوِيَّةَ عنْ عاصِمٍ (لِيُجْزَى قَوْمًا) فقدْ قالَ عنها: "هيَ بعيدةٌ جدًا"(١).

كَما رَدَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ بإضافةِ (كُلّ) إلَى (وِجْهَة) فِيْ قولِهِ - تعالَى-: ] : ; > = Z(٢) قائلًا: "وهيَ قراءةٌ لا تجوزُ؛ لأنَّـهُ لا فائدةَ في الكلامِ إذا لمْ يَتِمَّ الـخَبَرُ"(٣).

وردَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ فِيْ قولِهِ - تعالَى-: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِن الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) علَى التفريقِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ. يقولُ مكيٌّ: "وهوَ بعيدٌ في الكلامِ"(٤).

واستَبعَدَ قراءةَ يعقوبَ (وَكَلِمَةَ الله) بنَصْبِ (كَلِمَة)، مِنْ عِدَّةِ أوجُهٍ(٥).

وكَما قَدَحَ في المتواتِرِ فقدْ كانَ للشاذِّ النصيبُ الأكبرُ، فقدْ استَبعَدَ قراءةَ أبي السَّمَّالِ (شَجْرَ بَيْنَهُمْ) بتسكينِ الجيمِ؛ لِـخِفَّةِ الفتحةِ(٦)، واستَبعَدَ -أيضًا- قراءةَ معاذِ ابنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللهُ عنهُ- (سَبِيْلَ الرشَّادِّ)؛ "لأنَّ (فَعَّال) لا يكونُ مِنْ (أَفْعَلَ)،

---

(١) ١٠/٦٧٧٧.

(٢) سورة البقرة ١٤٨.

(٣) ١/٥٠٥.

(٤) ٣/٢١٩٦.

(٥) ٤/٣٠٠٣.

(٦) ٢/١٣٧٧.

وإنما يكونُ مِن الثلاثيِّ للتكثيرِ[1]، وغَلَّطَ قراءةَ الحَسَنِ (اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطُوْنَ) ولَحَّنَها؛ لأنَّ (الشَّيَاطِيْن) جَمْعُ مُكسَّرٍ، إعرابُه فِيْ آخرِهِ"[2].

وقالَ عنْ قراءةِ أُبيِّ بنِ كَعْبٍ، وطلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، والحَسَنِ (حُسْنَى)، فِيْ قولِهِ - تعالَى -: [ ، لِلنَّاسِ حُسْنًا Z [3]: "وهوَ لَحْنٌ لا يجوزُ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ إلَّا بالأَلِفِ واللامِ"[4].

بلْ إنَّهُ استَبعدَ قراءةً لابنِ مسعودٍ الذيْ قالَ النبيُّ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- قراءتِهِ:"مَنْ أَحَبَّ أنْ يقرأَ القرآنَ غَضًّا كَما أُنزِلَ، فلْيَقْرَأْهُ علَى قراءةِ ابنِ أمِّ عَبْدٍ"[5]، وقالَ: "خُذُوا القرآنَ مِنْ أربعةٍ: مِن ابنِ أُمِّ عَبْدٍ...."، قالَ الراويْ: فبَدأَ بِهِ[6].

يقولُ مكيٌّ: "قَرَأَ ابنُ مسعودٍ (أَكَانَ لِلناسِ عَجَبٌ) بالرفعِ، جَعَلَ (لِلناسِ) فِيْ موضِعِ نَصْبٍ، وهوَ بعيدٌ؛ لأنَّ المصدرَ معرفةٌ، فهوَ أَحَقُّ أنْ يكونَ اسمَ (كانَ) و(عَجَبٌ) الخبرَ؛ لأنهُ نكرةٌ"[7].

---

(١) ١٠/ ٦٤٢٤، ٦٤٢٥.

(٢) ٣/ ٢٠٦٤.

(٣) سورة البقرة ٨٣.

(٤) ١/ ٣٣٢.

(٥) سنن ابن ماجه، من حديث ابن مسعود ١/ ٩٧ برقم ١٣٨، وحسّن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة ٥/ ٣٧٩.

(٦) صحيح مسلم، من حديث عبد الله بن عمرو ٧/ ١٤٨ برقم ٦٤٨٨.

(٧) ٥/ ٣٢٠٩، ٣٢١٠.

بلْ نَجِدُهُ لا يَمتنِعُ مِن الحكمِ علَى القراءةِ بالبُعْدِ والشذوذِ وإن حُكِيَ عَن العربِ مِثالُها. يقولُ: "وحَكَى الفراءُ: (لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ) بنصبِ (الأذلَّ) علَى الحالِ، وفتْحِ الياءِ، وضمِّ الراءِ مِنْ (لَيَخْرُجَنَّ)، وهوَ بعيدٌ.

وقدْ أجازَ يونسُ: مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِيْنَ، بالنصبِ علَى الحالِ.

وحَكَى سيبويهِ: ادَخَلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، بالنصبِ علَى الحالِ، وهذِهِ أشياءُ شاذةٌ لا يُقاسُ عليها القرآنُ"[1].

ويقولُ فِيْ موضِعٍ آخَرَ: "رُوِيَ عَنْ أبِيْ بكرٍ عنْ عاصمٍ أنهُ قرأَ (لِإِئْلَافِ) بهمزتينِ مكسورةٍ وساكنةٍ، (إِئْلَافِهِمْ) كذلكَ -أيضاً-، أَتَى بهما علَى الأصلِ، وهوَ بعيدٌ، لا يجوزُ عندَ كثيرٍ مِن النحويينَ، وهيَ لغةٌ شاذةٌ"[2].

ورَدَّ قراءةَ ابنَ عامرٍ (وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِن الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، علَى التفريقِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، معَ أنهُ ساقَ في التفريقِ شاهدًا شعريًّا، واستَبعدَهُ - أيضًا -[3].

وقدْ يُنْكِرُ قراءةً متواترةً معَ أنها قدْ عُضِدَتْ بالشاهدِ الشعريِّ كما فِيْ قراءةِ ابنِ عامرٍ الآنفةِ الذكْرِ.

---

(١) ١٢/ ٧٤٨٨.

(٢) ١٢/ ٨٤٣٥.

(٣) ١٠/ ٦٧٧٦ - ٦٧٧٨.

كَما أنهُ قدْ يُجيزُ الحُكْمَ النحويَّ في الشاهدِ الشعريِّ ويمنعُهُ في القراءةِ فمِنْ ذلكَ قولُهُ: "عن ابنِ كثيرٍ إثباتُ الياءِ فِيْ (نَرْتَعِيْ)، علَى نيةِ الضمةِ فيها، وفيهِ بُعْدٌ، وإنما يجوزُ في الشِّعْرِ"[1].

ويُمْعِنُ مكيٌّ فِيْ رَدِّ القراءاتِ حينما يَرُدُّ القراءةَ وهو قدْ ساقَ توجيهًا يُجيزها، بيانُ ذلكَ فِيْ قولِهِ: "قرأَ علقمةُ، والحسنُ، ويعقوبُ : (وَكَلِمَةَ اللهِ) بالنصبِ، وهوَ بعيدٌ مِنْ وجهينِ:

أحدِهما: أنَّ الرفعَ أبلَغُ؛ لأنها لمْ تَزَلْ كذلكَ، والنصبُ يدلُّ علَى أنها جُعلتْ كذلكَ بعدَ أنْ لمْ تَكُنْ عُلْيا.

وبعيدٌ - أيضاً-: مِنْ أنهُ يَلْزمُ أن يُقالَ: وَكَلِمَتَهُ هيَ العُلْيَا، لأنهُ لا يجوزُ في الكلامِ: أَعْتَقَ زَيْدٌ غُلاَمَ أبي زَيْدٍ، والثانِيْ هوَ الأولُ.

وزَعَمَ قومٌ: أنَّ إظهارَ الضميرِ فِيْ هذا حَسَنٌ؛ لأنَّ فيهِ معنَى التعظيمِ، ولأنَّ المعنَى لا يُشكِلُ، وليسَ بمنزلةِ: زيدٌ ونحوِهِ الذيْ يُشْكِلُ، قالَ: وهوَ مثلُ ما أَنْشَدَ سيبويهِ:

لاَ أرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ"[2].

ويعتمدُ مكيٌّ القراءةَ الظاهرةَ المعنَى، ويجعلُ المعنَى عِلَّةً فِيْ قبولِ القراءةِ ورَدِّها، حيثُ يقولُ: "أما قراءةُ الجماعةِ بفتحِ الزايِ، ونصبِ (قَتْلَ)، وخفضِ الأولادِ، ورفعِ الشركاءِ فهوَ ظاهرُ الكلامِ ووجهُهُ"[3].

---

(١) ٣٥١٢/٥.

(٢) ٣٠٠٤/٤.

(٣) ٦٧٧٨/١٠.

ويقولُ في موضعٍ آخَرَ: "قرأَ حمزةُ بقطعِ الألفِ، جَعَلَهُ مِنْ: أنظَرَهُ إذا أخَّرَهُ، وهوَ بعيدٌ في المعنَى إذا حملتَهُ علَى التأخيرِ، وإنما يجوزُ علَى معنَى: تمهَّلوا علينا، يُقالُ: أَنظِرْنِي، بمعنَى: تمهَّلْ عليَّ وترفَّقْ. حكاهُ عليُّ بنُ سليمانَ، فعلَى هذا تجوزُ قراءةُ حمزةَ"[1].

كَما نجدُهُ يستحسِنُ القراءةَ للعلةِ النحْويةِ فيقولُ: "قرأَ الحسنُ، وابنُ أبِي إسحاقَ، وعيسَى، ويعقوبُ: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ) بالرفعِ عطفًا علَى المضمَرِ في (أَجْمِعُوا): وحَسُنَ ذلكَ لمَّا حالَ بينهما بالمفعولِ، فقامَ مقامَ التوكيدِ"[2].

ويقولُ: "وقولُهُ: (وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَآبَّةٍ آيَاتٍ) النصبُ في (آيَاتٍ) حَسَنٌ علَى معنَى: وإنَّ في خلْقِكُمْ آياتٍ، وحسُنَ ذلكَ لإعادةِ حرفِ الجرِّ معَ (خلْقِكُمْ)"[3].

ويختارُ مِن القراءاتِ ما يعضُدُها الدليلُ النحْويُّ فيقولُ: "وقرأَ الحسنُ: (الشَّيَاطُوْنَ) بالواوِ، وهوَ غلطٌ؛ لأنهُ جمعُ مُكَسَّرٍ إعرابُهُ في آخِرِهِ"[4].

وقولُ العربيِّ حجةٌ عندَهُ. يقولُ: "ولا يجوزُ (حُسْنَى) بغيرِ تنوينٍ؛ لأنَّ هذا لمْ تتكلمْ بِهِ العربُ بألفِ التأنيثِ إلَّا بالألفِ واللامِ في أوَّلِهِ، نحوَ: الحُسْنَى والفُضْلَى"[5].

---

(١) ١١/٧٣١٥.

(٢) ٥/٣٢٩٨، ٣٢٩٩.

(٣) ١٠/٦٧٦٦، ٦٧٦٧.

(٤) ٤/٢٠٦٤.

(٥) ١١/٦٨٣٩.

ويقولُ في موضعٍ آخَرَ: "وحَكَى الأخفشُ:(حُسْنَى) بغيرِ تنوينٍ، وهوَ لحنٌ لا يجوزُ؛ لأنهُ لا يُقالُ إلَّا بالألفِ واللامِ"[1].

ونَرَى مكيًّا يجيزُ أحيانًا بعضَ القراءاتِ الشاذةِ، فيقولُ: "وقرأَ الحسنُ:(صَالُ الجَحِيْمِ) علَى أنْ يَرُدَّهُ علَى معنَى(مَنْ) فيَجمعُ بالواوِ والنونِ، وتُحذَفُ النونُ للإضافةِ، والواوُ لالتقاءِ الساكنينِ في الوصلِ،ولا تجوزُ هذِهِ القراءةَ علَى غيرِ هذِهِ الأشياءِ"[2].

كَما نَرَى مكيًّا يَقْبَلُ بالمتواترِ عنْ عُلَماءِ اللغةِ بينَما قدْ يطعَنُ في المتواترِ عنْ أئمةِ القراءِ، ففي قبول قول اللغويين فيْ ذِكْرِ التوجيهاتِ لقراءةِ (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ): "وحَكَى أبو الخطَّابِ أنها لغةٌ لبنيْ كِنانةَ، وحَكَى غيرُهُ أنها لغةُ خَثْعَمَ، وهذا القولُ قولٌ حَسَنٌ لا نطعَنُ فيهِ؛ لثقةِ الناقلينَ لهذِهِ اللغةِ، وتواتُرِ نقلِهِمْ واتفاقِهِمْ علَى ذلكَ، وقدْ نقَلَها أبو زيدٍ، وكانَ سيبويهِ إذا قالَ: "حَدَّثَنِيْ مَنْ أَثِقُ بِهِ"، فإيَّاهُ يَعنِي"[3].

بينَما رَدَّ جملةً مِن القراءاتِ المتواترةِ عنْ عاصِمٍ، وابنِ عامرٍ، وغيرِهم كَما سَبَقَ شيءٌ مِنْ ذلكَ قريبًا.

كَما أنَّ قولَ النحاةِ حُجَّةٌ عندَهُ علَى القراءاتِ، يقولُ: "قرأَ أبو جعفرَ يزيدُ: (قَالَ رَبُّ) بالرفعِ، وهوَ غلطٌ عندَ النحْويينَ، لا يجوزُ عندَهُمْ: رَجُلٌ أَقْبَلَ؛ لأنهُمْ جَعَلوا (يا) عِوَضاً عن المحذوف، والأصلُ: يا أيُّها الرَّجُلُ"[4].

---

(١) ١/ ٣٣٢.

(٢) ٩/ ٦١٧٦.

(٣) ٧/ ٤٦٦٠.

(٤) ٧/ ٤٣٨١.

ويقولُ فِيْ موضعٍ آخَرَ: "عن ابنِ عباسٍ أنهُ قرأَ (بَلَى آدَّارَكَ)، بلفظِ الاستفهامِ، و(بلَى) بالألفِ، وفيها بُعْدٌ عندَ النحْويينَ؛ لأنَّ (بلَى) إيجابٌ، والاستفهامُ فِيْ هذا الموضعِ إنكارٌ"[1].

وهوَ يعتمدُ ويَقبَلُ القراءةَ المشهورةَ، يقولُ: "وقدْ أَنْكَرَ أبو حاتِمٍ، وأبو عُبَيْدٍ قراءةَ نافعٍ بضَمِّ الياءِ فِيْ ] g Z، وهيَ مَشْهُورَةٌ"[2].

وبالجملةِ، فإنَّ مكيًّا لمْ يُخالف مَنْ قبلَهُ من النحاةِ فِيْ قبولِ القراءاتِ ورَدِّها، بلْ قَبِلَ ما كانَ موافقًا للقاعدةِ النحْويةِ، ورَدَّ ما خالَفَها، وإنْ كانَ أقلَّ منهم في ردًّا فِيْ محاولتِهِ إيجادَ توجيهٍ للقراءةِ ما أمكَنَهُ.

---

(١) ٨/٥٤٥٩.

(٢) الهداية ٤/٢٦٩٨.

## ثَانِيًا: مَوْقِفُهُ مِن النُّحَاةِ.

ظَهَرَ فيما سَبَقَ موقِفُ مكيٍّ مِن النحَّاسِ، وعندَ النظَرِ فِيْ توجيهاتِ مكيٍّ النحْويةِ والصَّرْفيةِ نَجِدُ أنهُ يَميلُ لرأيِ البَصْريينَ. فمثلًا يقولُ عن القراءةِ المرويةِ عنْ عاصمٍ: (لِيُجْزَى قَوْمًا): "وهذا بعيدٌ جدًا لمْ يُجِزْهُ سيبويهِ ولا جميعَ البَصْريينَ"(١).

ويقولُ عنْ قراءة شَهْرِ بنِ حَوْشَبَ: (شَهْرَ رَمَضَانَ) بفتحِ الراءِ: "ونَصْبُهُ عندَ البَصْريينَ علَى الإغراءِ، وعندَ الكوفيينَ بِـ(الصِّيَامِ)، وهوَ قبيحٌ؛ للتَّفْرِقَةِ بينَ الصِّلَةِ والموصولِ"(٢).

ويقولُ فِيْ توجيهاتِ قراءةِ (وَإِنَّ هَذَا صِرَاطِيْ مُسْتَقِيْمًا) بكسرِ همزةِ (إِنَّ): "ومَذْهَب الفَرَّاءِ أنها فِيْ موضعِ خفضٍ بإضمارِ الخافضِ، تقديرُهُ عندَهُ: ذلكمْ وَصَّاكُمْ بِهِ وبأنَّ هذا صِرَاطِيْ، وهذا بعيدٌ؛ لأنَّ الْمُضْمَرَ المخفوضَ لا يُعْطَفُ عليهِ إلَّا بإعادةِ الخافضِ عندَ سيبويهِ وجميعَ البَصْريينَ"(٣).

كَما أنهُ يَبدأُ فِيْ أغلَبِ المواضعِ بذِكْرِ رأيِ البَصْريينَ كَما في الأمثلةِ السابقةِ، ويقولُ - أيضًا-: "ومَنْ قرأَ (الأَرْحَامِ) بالخفضِ، فهوَ غيرُ جائزٍ عندَ البَصْريينَ، وقبيحٌ عندَ الكوفيينَ"(٤).

---

(١) الهداية ١٠/٦٧٧٦.

(٢) الهداية ١/٦٠٢.

(٣) الهداية ٣/٢٢٤٤.

(٤) الهداية ٢/١٢١١.

وفي قولِهِ - تعالَى-: ] وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۖ Z [1] في قراءةِ مَنْ قرأَ بالياءِ يقولُ: "والتقديرُ: ولا يَحْسَبنَّ الباخِلونَ البُخْلَ هوَ خيرٌ لهمْ، و(هوَ) فاصلةٌ عندَ البَصْريينَ، وعِمادٌ عندَ الكوفيينَ"[2].

لكنْ قدْ نَجِدُهُ يَسْتَفْتِحُ بقولِ الكوفيينَ، وكأنهُ يُشيرُ بذلكَ إلَى أنَّ قولَهُمْ أقوَى في هذِهِ المسألةِ، فقدْ بَدَأَ بقولِ الكسائيِّ، والفَرَّاءِ، وأبِي عُبَيْدٍ في قراءةِ مَنْ فتَحَ الميمَ مِنْ قولِهِ - تعالَى-: ] f Z [3]، ثُمَّ ثَنَّى بقولِ البَصْريينَ[4].

وقدْ يَقْتَصِرُ في بَعْضِ الأحيانِ علَى ذِكْرِ رأيِ البصريينَ، يقولُ: "ومَنْ قرأَ (قِيَمًا) فهوَ عندَ البَصْريينَ جمعُ: قِيْمَة"[5]، وكَما سَبَقَ في قراءةِ عاصمٍ :(لِيُجْزَى قَوْمًا)، فقد اقتَصَرَ فيها علَى تلحينِ البَصْريينَ لها، ولمْ يَذْكُرْ رأيَ الكوفيينَ[6].

وكثيرًا ما يعتمدُ قولَ سيبويهِ، والخليلِ. فمِنْ ذلكَ ما قالَهُ في قراءةِ فتحِ همزةِ (أَنَّ)، حيثُ يقولُ: "مَنْ فَتَحَ (أَنَّ) فعلَى مَعْنَى: ولأَنَّ اللهَ، هذا مَذْهَبُ الخليلِ، وسيبويهِ"، ثُمَّ ذَكَرَ المذاهِبَ الأُخْرَى في القراءةِ[7].

---

(١) سورة آل عمران ١٨٠.

(٢) الهداية ٢/١١٨٨.

(٣) سورة طه ٩٤.

(٤) الهداية ٤/٢٥٦١.

(٥) الهداية ٢/١٢٢٥.

(٦) ينظر صفحة ١٠٥ - ١٠٧ من هذا البحث.

(٧) الهداية ٧/٤٥٣٩.

ويقولُ عندَ قولِهِ - تعالَى -: ] ( * + , - . / 0 1 2 Z

[1]: "والأَحْسَنُ عندَ أهلِ النَّظَرِ الوقْفُ علَى ( 1 ) ؛ لأنَّ ( / ) الثانيةَ جوابُ الأُوْلَى علَى قولِ الخليلِ، وسيبويهِ"[2].

ويقولُ: "وقدْ قَرَأَ قُنبلُ (ت٢٩١هـ)، عَن ابنِ كَثيرٍ: (لِأُقْسِمُ)، بغيرِ أَلِفٍ بعدَ اللامِ، وهوَ غَلَطٌ عندَ الخليلِ، وسيبويهِ؛ لأنها لامُ قَسَمٍ تَلزَمُها النونُ المشدَّدَةُ"[3].

ويقولُ: "قَرَأَ ابنُ مُحَيْصِنٍ (وَاسْتَبْرَقَ) بوصلِ الأَلِفِ، وفتْحِ القافِ، وهوَ لحْنٌ عندَ النحْويينَ؛ لأنهُ يَمْتَنِعُ مِثْلُ هذا مِن الصَّرْفِ في النَّكِرَةِ، ولأنهُ لا يُوصَلُ أَلِفُ مثلُ هذا في التسميَةِ بِهِ. لوْ سمَّيتَ بِـ(اسْتَكْبَرَ)، لقَطَعْتَ الأَلِفَ؛ لانتقالِهِ مِن الأفعالِ إلَى الأسماءِ. هذا قولُ الخليلِ، وسيبويهِ"[4].

لكنَّهُ قدْ يَرْفُضُ رأيَهما، فيقولُ رادًّا علَى سيبويهِ عندَ قولِهِ - تعالَى -: ] 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : Z [5] فِيْ قراءةِ رَفْعِ (الآياتِ): "وكانَ الزجَّاجُ يَحتجُّ لسيبويهِ بأنْ قالَ: إنَّ مَنْ رَفَعَ يقولُ: إنما قَطَعْتُهُ مما قبلَهُ فَرَفَعْتُهُ بالابتداءِ، وما قبلَه رفْعٌ، فهوَ - أيضًا - عَطْفٌ علَى عامِلَينِ، ...، وهذَا لا يَلْزَمُ؛

---

(١) سورة الروم ٢٥.

(٢) الهداية ٩/ ٥٦٨٠.

(٣) الهداية ١٢/ ٧٨٥٦، ٧٨٥٧.

(٤) الهداية ١٢/ ٧٩٣٩.

(٥) سورة الجاثية ٣.

لأَنَّ مَنْ رَفَعَ يقولُ: إنما قَطَعْتُهُ مما قبلَه فرَفَعْتَهُ بالابتداءِ، وما قبلَهُ خَبَرٌ"[1].

ويَميلُ مكيٌّ معَ النحاةِ، ويجعلُ قولَهُمْ حُجَّةً علَى القُرَّاءِ، فيقولُ: "قرأَ أبو جعفرَ يزيدُ: (قَالَ رَبُّ) بالرفعِ، وهوَ غَلَطٌ عندَ النحْويينَ، لا يجوزُ عندَهُمْ: رَجُلٌ أَقْبلَ؛ لأنهمْ يَجْعَلُونَ (يَا) عِوَضًا عن المحذوفِ، والأصلُ: يا أيُّها الرَّجُلُ"[2].

وقدْ يَرُدُّ قولَ النحاةِ لثبوتِ القراءةِ عندَهُ، ثُمَّ يُوجِّهُها بِمَا يَرَاهُ، كَما قالَ عَنْ قراءةِ إسكانِ هاءِ ( c ) فِيْ قولِهِ - تعالَى-: ] b c d Z [3]: "وأَنْكَرَ جماعةُ النحْويينَ الإسكانَ في الهاءِ، وقدْ ثَبَتَ ذلكَ عنْ الأئمَّةِ مِن القُرَّاءِ، ووَجْهُ ذلكَ أنَّ الهاءَ هيَ الاسمُ، والياءُ والواوُ إنما هيَ صِلَةٌ للهاءِ، ولَيْسَا مِن الاسمِ"[4].

وقدْ سبقتْ دراسةُ جملةٍ مِن القراءاتِ السابقةِ في الفَصْلَينِ: الأوَّلِ، والثانِيْ.

كَما نَجِدُهُ يَتَتَبَّعُ آراءَ أبِيْ حاتِمٍ، وأبِيْ عَبَيْدٍ، وإنْ كانَ لأبِيْ حاتِمٍ النصيبَ الأكبرَ، فيتعقَّبَهُما، ثُمَّ يُوَجِّهُ بالذي يَرَى، وقدْ يكتفِيْ بالتغليطِ، فمِنْ ذلكَ: "قولُه: ] ´ Z [5]، مصدرٌ أصلُهُ الفتحُ، لكنْ مَنْ أَسْكَنَ جعَلَهُ اسمًا، وقدْ تَوَهَّمَ أبو عُبَيدٍ، وأبو حاتِمٍ، أنَّ مَنْ أسكنَهُ جَعَلَهُ مصدرًا فأَنكراهُ علَى ذلكَ، وليسَ هوَ عندَ مَنْ أَسْكنَ بمصدَرٍ، بلْ هُوَ اسمٌ كَـ(كَسْلَانَ) و(غَضْبَانَ)"[6].

---

(١) الهداية ١٠/٦٧٦٩.

(٢) الهداية ٧/٤٨٣١.

(٣) سورة الأعراف ١١١.

(٤) الهداية ٤/٢٤٨٤، ٢٤٨٥.

(٥) سورة المائدة ٢.

(٦) الهداية ٣/١٥٦٠.

ويقولُ: "وأجازَ أبو حاتِمٍ الوقفَ علَى ] 7 Z، ويَبتدئُ بلامِ ( 8 )[1]، بِجَعْلِها لامَ قَسَمٍ، وذلكَ غَلَطٌ ظاهرٌ"[2].

ويقولُ: "ومَنْ قَرَأَ (اللَّيْسَع) فأصْلُهُ: لَيْسَع، مثلُ: ضَيْغَمَ، وزَيْنَبَ، ثُمَّ دَخَلَتْ الأَلِفُ واللامُ للتعريفِ، وأَنْكَرَ أبو حاتِمٍ هذِهِ القراءةَ، وقالَ: لا يوجَدُ (لَيْسَع)، وهذا لا يَلْزَمُ؛ لأنهُ مثلُ: ضَيْغَمَ، وزَيْنَبَ"[3].

ويقولُ: "وقدْ أَنْكَرَ أبو حاتِمٍ وأبو عُبَيْدٍ قراءةَ نافعٍ بضَمِّ الياءِ فِيْ ] g Z[4]، وهيَ مَشْهُورَةٌ"[5].

ويُمْكِنُ أنْ نُرجِعَ كثرةَ تعقُّبِه لأبِيْ حاتِمٍ لسببَينِ:

الأوَّلِ: أنَّ أبا حاتِمٍ لمْ يَكُن مِنْ كِبارِ النحاةِ، بلْ كانَ دونَ أصحابِهِ في النحْوِ، كَما ذَكَرَ ذلكَ أصحابُ التراجُمِ[6].

الثانِيْ: كثرةِ تلحينِ أبِيْ حاتِمٍ للقُرَّاءِ وتضعِيفِهِ للقراءاتِ[7].

---

(١) سورة طه ١٥.

(٢) الهداية ٧/٤٦٢٥.

(٣) الهداية ٣/٢٠٩٣.

(٤) سورة الأعراف ٢٠٢.

(٥) الهداية ٤/٢٦٩٨.

(٦) نقل ابن خلكان عن المبرد تلميذِ أبي حاتم قوله عنه: "لم يكن حاذقًا في النحو". وفيات الأعيان ٢/٤٣١.

(٧) جمعتُ المسائلَ التي خطَّـأَ أو تعقّب فيها أبو حاتم القراءَ، وبلغتْ نحوًا من سبعين موضعًا.

## الـمَبْحَثُ الثَّالِثُ:

## مَصَادِرُهُ فِي الرَّدِّ وَالقَبُوْلِ.

### أَوَّلًا: مَصَادِرُهُ فِيْ رِوَايَةِ الْقِرَاءَاتِ.

حَوَى تفسيرُ "الهداية" كَمًّا كبيرًا مِن القِراءاتِ، وعندَ استقرائِها فِيْ هذا التفسيرِ نَجِدُ الغالبَ أنَّ مكيًّا لا يُشيرُ إلَى مَصادِرِهِ فِيْ روايةِ القراءاتِ، إنما يَنْسِبُ القراءةَ لصاحبِها مباشرةً، ومِن ذلكَ قولُهُ: "قرأَ الـحَسَنُ ويحيَى بنُ يَعْمَرَ:(وَيَعْلَمِ الصَّابِرِيْنَ)"[1].

وقالَ: "وقَرَأَ يحيَى بنُ وَثَّابٍ:(يَفْسِقُوْنَ) بكَسْرِ السِّينِ"[2].

وقَالَ: "وقرأَ أبو جعفرَ، وعاصِمٌ الـجَحْدَرِيُّ (وَمَا كُنْتَ) بفَتْحِ التَّاءِ"[3].

وقالَ: "وقدْ قرأَ الكسائيُّ:(بَلْ عَجِبْتُ) بِضَمِّ التاءِ"[4].

وقالَ:"وقرأَ الزُّهْرِيُّ (وَإِنَّ كُلًّا) بالتشديدِ، (لَـمَّا) بالتنوينِ مُشَدَّدًا، وقرأَ الأعمشُ (وَإِنْ كُلٌّ لَـمَّا) بتخفيفِ (إِنْ)، ورَفْعِ (كُلٌّ)، وتشديدِ (لَـمَّا)[5].

---

(١) ٢/١١٣٧، والآية من سورة آل عمران ١٤٢.

(٢) ٣/٢٠٢٩، والآية من سورة الأنعام ٤٩.

(٣) ٦/٤٤٠٦، والآية من سورة الكهف ٥١.

(٤) ٦/٣٦٧٤، والآية من سورة الصافات ١٢.

(٥) ٥/٣٤٧٤، والآية من سورة هود ١١١.

كَمَا أنَّ مكيًّا قدْ يَنْسِبُ القراءةَ للراويْ عن القارئِ، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: "رَوَى خارِجَةُ عَن نافعٍ أنَّـهُ قرأَ (مَعَائِش)"(١).

وقالَ: "قرأَ قُنْبُلٌ عن ابنِ كَثِيْرٍ (لَأُقْسِمُ)"(٢).

وقالَ: "قرأَ الـمُفَضَّلُ عنْ عاصِمٍ، والـحَسَنُ، وحسينُ الـجُعْفيُّ عنْ أبيْ عَمْرٍو: (وَرِيَاشًا) بالأَلِفِ"(٣).

وقالَ: "وقولُهُ: ] q Z رواهُ أحمدُ بنُ صالحٍ عنْ نافعٍ بالصادِ، وأكثرُ الرُّواةِ عنهُ بالسِّينِ"(٤).

وقالَ: "رَوَى نُصَيرٌ عَن الكسائيِّ (خَيْرًا يُـرَهُ...) و(شَرًّا يُـرَهُ) بضَمِّ الياء"(٥).

وأحيانًا نَجِدُ مكيًّا يُبهِمُ الراويَ ويُسَمِّي القارئَ. فمِنْ ذلكَ قولُهُ: "وقالَ: ورُوِيَ عنْ عاصِمٍ أنَّـهُ قرأَ (لِـمَن تَبِعَكَ) بكَسْرِ اللامِ"(٦).

وقالَ: "رُوِيَ عنْ عُمَرَ – يَعنِي: ابنَ الخَطَّابِ - أنَّـهُ قرأَ: (القَيَّام)"(٧).

وقالَ: "ويُروَى عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّـهُ قرأَ: (تِقِرَّ)، بكَسْرِ القافِ، وهيَ لُغَةٌ"(٨).

---

(١) ٤/٢٢٨٨، والآية من سورة الأعراف ١٠.

(٢) ١٢/٧٨٥٦، والآية من سورة القيامة ١.

(٣) ٤/٢٣٢٥، ٢٣٢٦، والآية من سورة الأعراف ٢٦.

(٤) ١١/٤١١٤، والآية من سورة الطور ٢.

(٥) ١٢/٨٣٩٧، والآيتين من سورة الزلزلة ٧، ٨.

(٦) ٤/٢٣٠٨، والآية من سورة الأعراف ١٨.

(٧) ١/٨٤٥، والآية من سورة البقرة ٢٥٥.

(٨) ٧/٤٦٣٨، والآية من سورة طه ٤٠.

وقالَ: "ورُوِيَ عن الكسائيِّ أنَّـهُ قرأَ (سُرِقَ) علَى ما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ"[1].

وقالَ: "وُرِوِيَ عنْ أبيْ عمرٍو أنَّـهُ كانَ يقرأَ (بالصَّبِرِ)، بكَسْرِ الباءِ"[2].

وهوَ فيْ مواضِعَ كثيرةٍ يُبْهِمُ القارئَ. فمِنْ ذلكَ قولُهُ: "مَنْ قرأَ بالياءِ فهوَ توبيخٌ لَـهُمْ، ...ومَنْ قرأَ بالتاءِ فمعناهُ: أوَلا تَرَوْنَ"[3].

ويقولُ فيْ موضِعٍ آخَرَ: " ] z y } | { ~ Z مَنْ قرأَ بالياءِ فمعناهُ: هذا ما يُوعَد هؤلاءِ المتقونَ ليومِ الجزاءِ"[4].

ويقولُ: "مَن قرأ ] Z Y جَعَلَهُ علَى الأَمْرِ مِن اللهِ لنبيِّهِ"[5].

ويقولُ: "مَنْ قرأَ بضمِّ الياءِ فهوَ علَى معنَى: ما كانَ لنبيٍّ أنْ يُوْجَدَ خائِنًا،... ومَنْ قرأَ بفتْحِ الياءِ فمعناهُ: أنْ يَخُوْنَ، أيْ: لا ينبغيْ أنْ يَخُوْنَ النبيُّ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - أصحابَهُ، ولا يكونُ كذلكَ"[6].

ويقولُ: "مَنْ قرأَ بفتْحِ الرَّاءِ فمعناهُ عندَ الحَسَنِ: مُعَجَّلُونَ إلَى النارِ،...فأمَّا مَنْ قرأَ بكَسْرِ الرَّاءِ فمعناهُ: مُبالِغوْنَ في الإساءةِ"[7].

---

(١) ٥/٣٦١٥، والآية من سورة ٨١.

(٢) ١٢/٨٤٢٥، والآية من سورة العصر ٣.

(٣) ٤/٤١٩٦.

(٤) ١٠/٦٢٧٣، والآية من سورة ص ٥٣.

(٥) ١٢/٧٧٧٧، والآية من سورة الجن ٢٠.

(٦) ٢/١١٦٣.

(٧) ٦/٦٠٢٤.

وعندَ التأمُّل في القراءاتِ الـمُبْهَمَةِ والـمَنْسُوبَةِ نَجِدُ أنَّـهُ في الغالبِ يُسمِّي القارئَ إنْ كانت القراءةُ شاذَّةً، بينَما يُبهِمُها إنْ كانَ القارئَ مِن العَشَرَةِ الـمُتواتِرَةِ قراءتُهُمْ.

فمِنْ أمثلةِ الـمُتَواتِرَةِ قولُهُ: "مَنْ شَدَّدَ ] عَقَّدتُّمُ Z فمعناهُ: بما وَكَّدتُمْ فالتشديدُ يَدُلُّ علَى تأكيدِ اليمينِ، ومَنْ خَفَّفَ فلأنَّ عَقْدَهُ تَلْزَمُ فيهِ الكَفَّارةُ إنْ حَنَثَ بإجماعٍ"[1].

والتشديدُ قراءةُ ابنُ كَثيْرٍ، وأبو عمرٍو، وعاصِمٍ فيْ روايةٍ [2].

والتخفيفُ قراءةُ حمزةَ، والكسائيُّ، وعاصِمٌ فيْ روايةٍ [3].

ويقولُ فيْ موضِعٍ آخَرَ: "قولُهُ ] ´ Z، مَصْدَرٌ أصْلُهُ الفتحُ، ومَنْ أَسْكَنَ جَعَلَهُ اسمًا"[4].

والتسكينُ قراءةُ ابنُ عامرٍ، وعاصِمٍ، ونافعٍ فيْ روايةٍ[5].

ويقولُ مكيٌّ: "قولُهُ: ] G I J K Z هذِهِ اللامُ لامُ الأَمْرِ، فمَنْ كَسَرَ لمْ يَعْتَدَّ بالواوِ، وجَعَلَها كالمبتدأِ بها، ومَنْ أَسْكَنَ اعْتَدَّ بالواوِ"[6].

والكسرُ قراءةُ ابنُ عامرٍ، وأبو عمرٍو، وعاصِمٍ[7].

---

(١) ٣/١٨٥١، والآية من سورة المائدة ٨٩.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٢/٣٨، وحجة ابن خالويه ١٣٤، إرشاد المبتدي ٢١٠.

(٣) ينظر: المصادر في الحاشية السابقة.

(٤) ٣/١٥٦٠، والآية من سورة المائدة ٢.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/١٤١، وحجة الفارسي ٣/٢٠٠، والكشف ١/٤٠٤.

(٦) ٩/٥٦٤٨، و الآية من سورة العنكبوت ٦٦.

(٧) ينظر: الإتحاف ١/٤٤١، الشمعة المضية١/٣٣١، والبدور الزاهرة ١/٢٧٠.

والتسكينُ قراءةُ ابنُ كَثِيْرٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ[1].

ويقولُ: "مَنْ قرأَ ] ; > Z بالفتْحِ، فالتقديرُ عندَ الكسائيِّ، والفَرَّاءِ، وأبيْ عُبَيْدٍ: يا ابنَ أُمَّاهُ، ثُمَّ حَذَفَ، ومَنْ كَسَرَ الميمَ فقالَ أبو حاتِمٍ، والأخفشُ: حَذَفَ الياءَ لدِلالةِ الكَسْرَةِ علَيها"[2].

والفتحُ قراءةُ ابنُ كَثِيْرٍ، ونافِعٍ، وأبيْ عَمْرٍو، وعاصِمٍ فيْ روايةٍ [3].

وقرأَ بالكَسْرِ حمزةُ، والكسائيُّ، وابنُ عامرٍ، وعاصِمٍ فيْ روايةٍ [4].

ويقولُ مكيٌّ فيْ موضِعٍ خامِسٍ: "وقولُهُ: ] لَمْ يَتَسَنَّهْ Z مَنْ أَثْبَتَ الهاءَ في الوَصْلِ، فهوَ مِنْ: سَانَهْتُ"[5].

وهذِهِ قراءةُ نافعٍ، وعاصِمٍ، وابنِ كَثِيْرٍ، وأبو عَمْرٍو، وابنِ عامرٍ[6].

ومِنْ أمثلَةِ الشاذَّةِ المنسوبةِ لأصحابِها قولُهُ: "وقرأَ مُجاهِدُ:(فَنَاظِرُهُ إِلَى مَيْسُرَهِيْ) بضَمِّ السِّيْنِ وصِلَةِ الهاءِ بياءٍ" [7].

ويقولُ مكيٌّ: "وقرأَ أبو السَّمَّالِ: (شَجْرَ بَيْنَهُمْ) بإِسْكانِ الجِيْمِ، وهوَ بعيدٌ؛ لخِفَّةِ الفتحةِ" [8].

---

(١) ينظر: المصادر في الحاشية السابقة.

(٢) ٤/ ٢٥٦١، ٢٥٦٢، والنشر ٢٦٥، وإرشاد المبتدي ٢٤١.

(٣) ينظر: السبعة ٢٩٥، والنشر ٢٦٥، وإرشاد المبتدي ٢٤١.

(٤) ينظر: المصادر في الحاشية السابقة.

(٥) ١/ ٨٧١، والآية من سورة البقرة ٢٥٩.

(٦) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/ ٩٤، وحجة ابن زنجلة ١٤٢، ١٤٣، والبحر ٢/ ٦٣٥.

(٧) ١/ ٩١١.

(٨) ٢/ ١٣٧٧.

ويقولُ أيضًا: "قرأَ ابنُ مسعودٍ: (اسْتَهْوَاهُ الشَّيْطَانُ)، وعَن الـحَسَنِ: (اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطُوْنَ) بالواوِ، وهوَ لَـحْنٌ "[1].

ويقولُ: "وقَرَأَ معاذُ بنُ جَبَلٍ: (سَبِيْلَ الرَّشَّادِّ) بالتشديدِ"[2].

ويقولُ: "وقرأَ الـحَسَنُ: (صَالُ الـجَحِيْمِ)"[3].

وقدْ يُفهَمُ مِنْ هذا أنَّ المتواتِرةِ قدْ صَحَّتْ، فلا حاجةَ لذِكْرِ قارِئِها، إنَّما تُذْكَرُ القراءةُ الشاذَّةُ حتَّى يُبْحَثَ عَن صِحَّةِ سَنَدِها، وعن قوةِ ذلكَ القارئِ مِنْ ضَعْفِهِ.

يَدُلُّ علَى هذا أنَّـهُ عندَ تضعيفِهِ قراءةً متواتِرَةً - وهذا قليلٌ عندَهُ - نَجِدُهُ يُسَمِّي القارئَ، وكأنَّـهُ استَغْرَبَ تلكَ القراءةَ مِنْ ذلكَ الإمامِ الثقةِ، فيُبحَثُ فِيْ صِحَّةِ سَنَدِها عَنْهُ.

ومِنْ أمثلةِ ذلكَ قولُهُ: "رُوِيَ عن ابنِ عامرٍ (زُيِّنَ) بالضمِّ، (قَتْلُ) بالرفعِ: اسمُ ما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، (أوْلادِهِم) بالخفضِ علَى الإضافةِ، (شُرَكَاؤُهُمْ) بالرفعِ علَى إضمارِ فِعْلٍ دَلَّ عليهِ (زُيِّنَ)، كأنَّـهُ قِيْلَ: زَيَّنَهُ شُرَكَاؤُهُمْ، وحَكَى النَّحْويونَ أنَّـهُ يجوزُ: ضُرِبَ زَيْدٌ عَمْرُو، كأنَّـهُ قَيْلَ: ضَرَبَهُ عَمْرُو، كما قالَ الشاعرُ:

لِيُبْكَ يَزِيْدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ..... 

كأنَّـهُ قالَ: يبْكِيْهِ ضَارِعٌ.

---

(١) ٢/٢٠٦٤.

(٢) ١٠/٦٤٢٤.

(٣) ٩/٦١٧٦.

ورَوَى أبو عُبَيْدٍ عن ابنِ عامرٍ (زُيِّنَ) بالضمِّ مثلِ الأوَّلِ، (قَتْلُ) بالرفعِ، (أَوْلَادَهُمْ) بالنَّصْبِ، (شُرَكَائِهِمْ) بالخَفْضِ علَى التفريقِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، وهوَ بعيدٌ في الكلامِ، وبذلكَ قَرَأْنَا لابنِ عامرٍ، وهيَ روايةُ الشاميينَ عنْهُ، وإنما يجوزُ في الظَّرْفِ وحروفِ الخَفْضِ، وقدْ رُوِيَ بيتٌ يَجُوْزُ ذلكَ فيهِ وهوَ:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا..... زَجَّ القَلُوْصَ أَبِيْ مَزَادَهْ.

وهوَ بعيدٌ.

وقدْ رُوَيَ عن ابنِ عامرٍ أيضاً مثلُ القراءةِ الأُولَى، إلَّا أنَّهُ خَفَضَ الشُّرَكَاءَ مَعَ الأولادِ، فهذا يجوزُ علَى أنْ تُبْدِلَ الشُّرَكاءَ مِن الأولادِ، لأنَّ الأولادِ شُرَكَاؤُهُمْ في النَّسَبِ والميراثِ"[1].

ويقولُ فيْ موضِعٍ آخَرَ: "ورُوِيَ عنْ عاصِمٍ أنَّهُ قرأَ:(لِيُجْزَى قَوْمًا) بنَصْبِ قَوْمٍ، والفِعْلُ لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ، وهذا بَعيدٌ، لمْ يُجِزْهُ سيبَوَيْهِ ولا جميعُ البَصْريينَ"[2].

ويقولُ فيْ موضِعٍ ثالثٍ: "رَوَى خارِجَةُ عنْ نافِعٍ أنَّهُ قرأَ (مَعَائِش) بالمَدِّ والهَمْزِ، وكذلكَ رُوِيَ عن عبدِ الرحمنِ الأعرجِ، ولا يجوزُ ذلكَ عندَ جماعةِ النحْويينَ؛ لأنَّ الياءَ أصليةٌ، وإنما تُهمَزُ الزائدةُ، ورَوَى الأصبهانيُّ عنْ أصحابِهِ عنْ ورشٍ: (مَعَايْش) الياءُ ساكنةٌ، وهوَ غَلَطٌ؛ لأنها غيرُ (مَفَاعِل)، والميمُ زائدةٌ؛ لأنها مِن العَيْشِ"[3].

---

(١) ٣/٢١٩٦.

(٢) ١٠/٦٧٧٦، ٦٧٧٧.

(٣) ٣/٢٢٨٨، ٢٢٨٩.

فنَراهُ فِيْ هذِهِ المواضِعِ يُضَعِّفُ قراءاتِ أئمةٍ مِن العَشَرَةِ بَلْ مِن السبعةِ، ويَـذْكُرُهُمْ بأسمائِهِمْ، بَلْ يَذْكُرُ أحيانًا الراويَ عنْهُمْ، كـمَا أنَّـهُ لـمَّا ذَكَرَ قـراءةَ ابـنَ عـامرٍ لمْ يَكْتَـفِ بذِكْرِ قراءتِهِ المردودةِ عندَ جمهورِ مُتَقَدِّمِيْ النحاةِ، إنَّما ذَكَرَ بقيةُ القراءاتِ الواردةِ عنْهُ في الآيةِ، وكأنَّـهُ يُشِيْرُ إلَى أنها أَصَحُّ عنْهُ، وأَوْلَى بالقَبولِ مِن تلكُم المُضَعَّفَةُ.

ويُمْكِنُ أنْ يُقالَ فِيْ إبهامِ مكيٍّ لكثيرٍ مِن القراءاتِ أنَّ مقصودَهُ بيانُ أنَّ هذا الوجهَ قدْ قُرِئَ بِهِ، وتوجيهُهُ معنويًا أو لُغَويًا أو نَحْويًا أو صَرْفيًا، وإنما تكونُ نِسْبَةُ القراءةِ فِيْ الكُتُبِ المُتَخَصِّصَةِ في القراءاتِ، فليسَ هذا موضِعُ توثيقٍ ونِسْبَةٍ.

وما سَبَقَ هوَ الغالبُ علَى مَنْهَجِهِ فِيْ بيانِ القراءاتِ ومَصْدَرِها، لكنْ قَدْ نَجِدُه يَذْكُرُ لـمَصْدَرِ القراءةِ، فنَجِدُهُ أحيانًا يُشِيْرُ إلَى أنَّ القراءةَ قدْ وَرَدَتْ فِيْ مُصْحَفِ أَحَدِ الصحابةِ، كابنِ مسعودٍ، وأُبَيٍّ، وغيرِهما، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: "وفِيْ مُصْحَفِ أُبَيٍّ وحرفِهِ: (قَبْلَ مَوْتِهِمْ) يعنِيْ: أهلَ الكتابِ"(١).

ويقولُ: "وعن ابنِ عَبَّاسٍ: (وحَرْثٌ حِرْجٌ) الرَّاءُ قبلَ الجيمِ، وكذا فِيْ مُصْحَفِ أُبَيٍّ" (٢).

ويقولُ: "وفِيْ مُصْحَفِ عبدِ اللهِ: (تَبَيَّنت الإِنْسُ أَنْ لَوْ كَانَ الجِنُّ يَعْلَمُوْنَ الغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِيْ العَذَابِ المُهِيْنِ)" (٣).

ويقولُ: "وفِيْ مُصحَفِ أُبَيٍّ وابنِ مسعودٍ: (حَتَّى يَتَطَهَّرْنَ) بالتاءِ، أيْ: بالماءِ" (٤).

---

(١) ٢/١٥٢٥.

(٢) ٣/٢١٩٩، ٢٢٠٠.

(٣) ٩/٥٩٠٤.

(٤) ١/٧٣٢.

ويقولُ أيضًا: "وقالَ مُجاهِدٌ: ] o Z [1] أيْ: أَوثانًا. وفيْ مُصحَفِ عائشةَ: (أَوثانًا)"[2].

كَما أنَّـهُ قدْ يَنْسِبُ القراءةَ إلَى مصاحِفِ الأَمصارِ، كمُصحَفِ مكةَ، والمدينةِ، والشامِ وغيرِها، فمِنْ ذلكَ قولُهُ: "وفي المائدةِ فيْ مُصحَفِ أهلِ مكةَ، والمدينةِ، والشامِ: ] \ [ Z [3]، بغيرِ واوٍ، وفيْ سائرِ المصاحِفِ بالواوِ"[4].

ويقولُ: " ] إِحْسَانًا Z [5] فيْ مصاحِفِ الـحَرَمَيْنِ، والشامِ، والبَصْرةِ بغيرِ أَلِفٍ قبلَ الحاءِ، وعلَى ذلكَ أَجْمَعَ القُرَّاءُ فيْ سُوْرةِ العَنْكَبُوتِ، وهوَ فيْ مصاحِفِ الكوفيينَ بأَلِفٍ، وعلَى ذلكَ أَجْمَعَ القرَّاءُ فيْ قولِهِ: ] وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا Z [6]، فالقراءتانِ مُتَكافِئَتانِ، إذْ فيْ كتابِ اللهِ لكُلِّ واحدةٍ مثالٌ"[7].

ويقولُ: "ومَنْ قرأَ (مِنْ تَحْتِها) بزيادةِ (مِنْ)، فمِنْ أَجْلِ أنها فيْ مصاحِفِ أهلِ مكةَ كذلكَ، وفيْ سائرِ المصاحِفِ بغيرِ (مِنْ)"[8].

---

(١) سورة النساء ١١٧.

(٢) ١٤٦٩/٢.

(٣) سورة المائدة ٥٣.

(٤) ٤١١١/٤.

(٥) سورة الأحقاف ١٥.

(٦) سورة النساء ٣٦.

(٧) ١٦٨٣/١١.

(٨) ٣١٠٨/٤.

ويقولُ: "وحَكَى أبو عُبَيْدٍ أنَّ فِيْ بعضِ مصاحِفِ الكوفيينَ (إِنْ تَأْتِيْهِمْ) علَى الشَّرْطِ، والجوابُ: ] فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَآ Z [1] "[2]، وقدْ مَرَّ في الفصلَينِ السابقَيْنِ دراسةُ جملةٌ مِن القراءاتِ السابقةِ.

بلْ إنَّـهُ عَقَدَ بابًا خاصًّا فِيْ ذِكْرِ اختلافِ مصاحِفِ الأمصارِ، وممَّا قالَهُ فيهِ: "وفي (النِّساءِ): (فآمِنُوا باللهِ ورَسُولِهِ) علَى التوحيدِ، وفِيْ مصاحِفِ أهلِ البَصْرَةِ، ولمْ يقرأْ بِهِ أَحَدٌ"[3].

---

(١) سورة محمد ١٨.

(٢) ٦٩٠٣/١١.

(٣) ٤١٢٠/٤.

## ثَانِيًا:مَصَادِرُهُ فِي التَّوْجِيْهِ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ.

صَرَّحَ مكيٌّ فِيْ مُقدِّمةِ كتابِهِ، بأنهُ بَنَى مادةَ كتابِهِ هذا مِنْ أَكثرَ مِنْ أَلْفِ كتابٍ فِيْ علومِ القرآنِ، ثمَّ صَرَّحَ بأسماءِ بعضِها، كتفسيرِ الطَّبَرِيِّ، وكُتُبِ أبِيْ جعفرَ النحَّاسِ، ومعاني القرآنِ وإعرابِهِ للزجاجِ، وتفسيرِ ابنِ عباسٍ وابنِ سَلَّامٍ، ومعاني القرآنِ للفراءِ، ثمَّ أكَّدَ علَى أنَّ مادةَ كتابِهِ قدْ جَمَعَ أكثرَها مِنْ كتابِ (الاستغناءِ) لشيخِهِ أبِيْ بَكْرٍ الأَدْفُوِي، وشيخُهُ هذا هوَ مِنْ تلاميذِ أبِيْ جعفرَ النحَّاسِ المعدودِيْنَ، لذا فإنَّ مَنْ ينظُرُ فِيْ كتابِ الهدايةِ يُلاحِظُ اعتمادَ مكيٍّ علَى أقوالِ وآراءِ أبِيْ جعفرَ النحاسِ في كتابَيْهِ: "معاني القرآنِ" و"إعرابِ القرآنِ" بشكلٍ واضحٍ، وهوَ فِيْ أغلَبِ إفاداتِهِ مِن النحَّاسِ ينقُلُ الكلامَ بتصرُّفٍ، وذلكَ حينَما يَرَى أنَّ عِبارةَ العالِمِ فيها شيءٌ مِن الإشكالِ والغموضِ، وقدْ يذكُرُ الكلامَ بنصِّهِ إذا كانَ واضحًا، وقدْ صَرَّحَ بهذا فِيْ مقدمةِ كتابِهِ، حيثُ يقولُ: "وترجمتُ عنْ معنَى ما أَشْكَلَ لفظُهُ مِنْ أقاويلِ المتقدمينَ بلفظِيْ ليقرُبَ ذلكَ إلَى فَهْمِ دارِسِيْهِ ، ورُبَّما ذكرتُ ألفاظَهُمْ بعَينِها ما لمْ يُشْكِلْ".

وعندَ النظرِ فِيْ توجيهاتِهِ النحْويةِ والصرْفيةِ للقراءاتِ نَجِدُهُ لا يُشيرُ فِيْ عامَّةِ نَقْلِهِ مِن النحَّاسِ إلَى إفادتِهِ منهُ، بلْ قدْ يختارُ رأيَهُ دونَ أنْ يُشيرَ إلَى أنهُ رأيُ النحَّاسِ.

فمِنْ ذلكَ أنهُ ساقَ فِيْ توجيهِ قراءةِ فتحِ الهمزةِ مِنْ قولِهِ - تعالَى-: ] وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُ Z [1] خمسةَ توجيهاتٍ إعرابيةٍ[2]، وقدْ نقَلَها جميعًا مِن النحَّاسِ[3] دونَ إشارةٍ لذلكَ.

وفِيْ قولِهِ - تعالَى-: ] 1 2 3 4 5 6 7 Z [4] برفعِ (آياتٍ)، ذَكَرَ جوازَ الرفعِ مِنْ ثلاثةِ أوجُهٍ[5]، وقدْ أفادَها مِن النحَّاسِ[6] دونَ إشارةٍ لإفادتِهِ منهُ.

كَما أنهُ يوافِقُهُ فِيْ قبولِ القراءةِ ورَدِّها فِيْ مواضِعَ عديدةٍ، فقدْ استَبعَدَ مكيٌّ القراءةَ المرويةَ عنْ عاصمٍ وغيرِهِ: (لِيُجْزَى قَوْمًا)، وعَلَّلَ لذلكَ[7]، وهذا هوَ قولُ النحَّاسِ مِنْ قبلُ وتعليلُهُ[8].

وفِيْ قراءةِ الحسَنِ: (لَيَخْرُجُنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ) بنصبِ (الأَذَلَّ) علَى الحالِ، وقدْ ساقَها بنحْوِ سياقِ النحَّاسِ[9]، واستَبعَدَها مثلَهُ[10].

---

(١) سورة مريم ٣٦.

(٢) الهداية ٧/ ٤٥٣٩.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٣/ ١٧.

(٤) سورة الجاثية ٣.

(٥) الهداية ١٠/ ٦٧٨٣.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٣/ ١٧.

(٧) الهداية ٧/ ٤٦٥٨.

(٨) ينظر: إعراب النحاس ١٤٣، ١٤٤.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٤/ ٤٣٥، ٤٣٦.

(١٠) الهداية ٦/ ٧٤٨٨.

بلْ قدْ يوافِقُهُ فِيْ رَدِّ القراءةِ المتواترةِ كَما سَبَقَ فِيْ قراءةِ عاصِمٍ، ومِنْ ذلكَ قراءةُ ابنِ عامرٍ وغيرِهِ: (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِن الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، فقد استبعَدَها مكيٌّ مُتَّبِعًا فِيْ ذلكَ النحَّاسُ[1]، ومُعَلِّلًا بتعليلِهِ[2].

كَما أنهُ قدْ يوافِقُهُ فِيْ قبولِ القراءةِ، فقدْ قَبِلَ النحَّاسُ[3] قراءةَ الجماعةِ واختارَها: ] وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ © Z [4]، وقال به من بعده مكيٌّ فِيْ ذلكَ[5].

ويوافِقُهُ - أحيانًا- في استحسانِ القراءةِ، فقد استَحسَنَ مكيٌّ فِيْ قراءةِ (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) كَونَها لغةً منْ لُغاتِ العربِ[6]، وسَبَقَهُ فِيْ ذلكَ النحَّاسِ[7].

ومكيٌّ فِيْ جميعِ ما سَبَقَ لا يُشيرُ إلَى استفادتِهِ التوجيهَ والاختيارَ مِن النحَّاسِ، ويُمكِنُ أنْ يُعتذَرَ لمكيٍّ فِيْ نَقْلِهِ من النحَّاسِ دونَ بيانٍ لذلكَ أنهُ قدْ أشارَ فِيْ مُقَدِّمةِ الهدايةِ إلَى استفادتِهِ مِن كتابَيْ النحَّاسِ[8]، حيثُ يقولُ: " جَمَعْتُ أكثرَ هذا الكتابِ مِنْ كتابِ شيخِنا أبِيْ بكرٍ الأَدْفُوي -رحمهُ اللهُ-، وهوَ الكتابُ المُسَمَّى بكتابِ (الاستغناءِ)، المشتملُ علَى نحوِ ثلاثمائةِ جُزْءٍ فِيْ علومِ القرآنِ، اقتصَيْتُ فِيْ هذا

---

(١) ينظر: إعراب النحاس ٢/٩٨.

(٢) الهداية ٣/٢١٩٦.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٢/٩٨.

(٤) سورة الأنعام ١٣٧.

(٥) الهداية ٣/٢١٩٦.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٧/٤٦٥٨.

(٧) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٥.

(٨) ينظر: المقدمة ٧٤.

الكتابِ نوادِرَهُ وغرائِبَهُ ومكنونَ علومِهِ معَ ما أَضفْتُ إلَى ذلكَ مِن الكتابِ الجامِعِ فِيْ تفسيرِ القرآنِ، تأليفِ أبِيْ جعفرَ الطَّبَرِيِّ وما تخيرتُهُ مِنْ كُتُبِ أبِيْ جعفرَ النحَّاسُ..." فاستَغنَى بتلكَ الإشارةِ العامَّةِ عن التنبيهِ عليها فِيْ كلِّ موضعٍ يَنْقُلُ عنهُ، كما أنَّ مكيًّا أكْثَرَ مِن النقلِ مِن كتابِ الاستغناءِ لشيخِهِ أبِيْ بكرٍ الأَدْفُوِي ويَبْعُدُ أنْ يكونَ سارِقًا لرأيِ النحَّاسِ، لا سيَّما معَ ما عُرِفَ عنهُ منْ قوةِ الديانةِ، وغَلَبَةِ الصلاحِ والخشيةِ، كما ذَكَرَ ذلكَ مترجموه[1].

ولا يَعنِيْ ما سَبَقَ أنَّ مكيًّا كانَ مُجَرَّدَ ناقِلٍ لآراءِ وتوجيهاتِ النحَّاسِ دونَ أنْ يكونَ لهُ رأيٌ، بلْ هوَ صاحبُ شخصيةٍ نحْويةٍ لها مظاهرُ كثيرةٌ، فمِنها: مخالفَتُهُ للنحَّاسِ فِيْ رَدِّ أو قَبولِ قراءةٍ أوْ توجيهٍ، فقدْ أجازَ مكيٌّ توجيهَ قراءةِ عاصمٍ بفتحِ همزةِ (إنَّ) فِيْ قولِهِ - تعالَى -: [ o p q r s t u v w x Z [2] بأَنَّ (أَنَّ) فِيْ موضعِ نصبِ خبرِ ( q )[3]، بينَما ردَّ النحَّاسُ هذا التوجيهَ[4].

كما أنه ردَّ توجيهًا أجازَهُ النحَّاسُ[5] فِيْ قراءةِ كسْرِ الهمزةِ فِيْ قولِهِ - تعالَى -: (وَإِنَّ

---

(١) يقول عنه ابن بشكوال في "الصلة" ٣/٩١٠: "كان خيِّـرًا متدينًا"، وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" ١٧/٥٩١: " كان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم"، وقال ابن العماد في "شذرات الذهب" ٥/١٧٥: " وقصَده الناس لدينه وفهمه،...وكان مشهورًا بالصلاح وإجابة الدعوة".

(٢) سورة النمل ٥٣.

(٣) الهداية ٨/٥٤٤٨.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٣/٢١٦.

(٥) ينظر: معاني النحاس ٢/٥١٨.

هَذَا صِرَاطِيْ مُسْتَقِيْمًا فَاتَّبِعُوْهُ)، فقدْ أجازَ النحَّاسُ كونَ (إِنَّ) فِيْ موضعِ خفْضٍ بإضمارِ الخافضِ، وقدْ رَدَّ مكيٌّ هذا التوجيهَ[1].

كَما رَدَّ مكيٌّ قراءةَ ابنِ مُحَيْصِنٍ (اسْتَبْـرَقَ) بوصْلِ الهمزةِ، وفتْحِ القافِ[2]، بينَما أجازَها النحَّاسُ[3].

كَما رَدَّ مكيٌّ قراءةَ يحيَى بنِ وثَّابٍ (وَلَايَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا إِنَّمَا نُمْلِيْ لَـهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ) بكسرِ همزةِ (إِنَّما)[4]، بينَما أجازَ النحَّاسُ هذِهِ القراءةَ، بلْ إنهُ استحسَنها[5].

وقدْ يَـرُدُّ علَى النحَّاسِ مُصَرِّحًا باسمِهِ، فمِنْ ذلكَ قولُ مكيٍّ فِيْ قولِهِ - تعالَى -: [ ¶ ¸ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا Z [6] بفتحِ همزةِ ( ¶): "وقدْ قيلَ: ( ¶) بمعنَى: إِذْ، فهوَ صَدٌّ قدْ كانَ، فالكسرُ أولَى بِهِ، ويَدُلُّ علَى الكسرِ قولُهُ: [ t u v w x y z { | } ~ ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ Z [7]، ولَا كَذا ولَا كَذا، فهوَ أمْرٌ للمؤمنينَ ألَّا يَعتَدُوا إنْ صُدَّ لهمْ، ولوْ كانَ الفتحُ الصوابَ لكانَ نَهْيًا للمشركينَ، ولمْ يَقُلْ: [ t u v Z ، وقدْ جَعَلَ النحَّاسُ[8] هذِهِ

---

(١) ينظر: الهداية ٣/٢٢٤٤.

(٢) الهداية ١٢/٧٩٣٨.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٥/١٠٥.

(٤) الهداية ٢/١١٨٦.

(٥) ينظر: إعراب النحاس ١/٤٢١.

(٦) سورة المائدة ٢.

(٧) سورة المائدة ٢.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٢/٥.

الحُجَّةُ حجةً للفتحِ، وهوَ خَطأٌ، إنَّما هيَ حُجَّةٌ للكسرِ"[1].

كَما أنهُ خالَفَهُ مُصَرِّحًا باسمِهِ فِيْ قراءةِ ابنِ كَثيرٍ: (خِطَاءً)، وقراءةِ الحسَنِ: (خَطَاءً) مِنْ قولِهِ - تعالَى -: ] Z Y X W V U T [[2]، يقولُ مكيٌّ: "وقدْ أَنْكَرَ النحَّاسُ[3] القراءتينِ، ووجْهُهُما ظاهِرٌ"[4]، ثُمَّ استَشْهَدَ بقولِ امرئِ القَيْسِ:

لَـهَـا وَثَـبَـاتٌ كَـصُـرَبِ الـسَّـحَـابِ فَـوَادٍ خَـطَـاءٌ وَوَادٍ مُـهُـرْ.

وذَكَرَ أنهُ مَرْويٌّ بكسرِ الخاءِ وفَتْحِها[5].

وقدْ يُلَحِّنُ النحَّاسُ قراءةً، بينَما يَنْسِبُ مكيٌّ التلحينَ للنحاةِ دونَ أنْ يُصَرِّحَ برأيِهِ. فمِنْ ذلكَ قراءةُ ابنِ عامرٍ بكسرِ الهاءِ مِن (اقْتَدِهِ)، فقدْ غَلَّطَها النحَّاسُ[6]، بينَما ذَكَرَ مكيٌّ أنها لَحْنٌ عندَ أكثرَ النحْويينَ دونَ أنْ يُصَرِّحَ برأيِهِ[7].

بلْ إنَّ مكيًّا يتعقَّبُهُ فِيْ غيرِ بابِ القراءاتِ وتوجيهِها. ففي الإعرابِ مثلًا يقولُ مكيٌّ: " ] مُّضَـٰعَفَةً Z [8] حال من ] ٱلرِّبَوٰٓاْ Z . وقالَ النحَّاسُ: هوَ مصدرٌ[9]،

---

(١) الهداية ٣/١٥٦٢.

(٢) سورة الإسراء ٣١.

(٣) ينظر: معاني النحاس ٤/١٤٨.

(٤) الهداية ٦/ ٤١٩٠، ٤١٩١.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٢/٨١.

(٧) الهداية ٣/٢٠٩٧.

(٨) سورة آل عمران ١٣٠.

(٩) إعراب النحاس ١/٤٠٦.

وهوَ غَلَطٌ منهُ"[1].

كَما أنَّ مكيًّا أشارَ إلَى أنَّ النحَّاسَ أَغْفَلَ وَجْهًا إعرابيًا فِيْ قولِهِ - تعالَى-: ] ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ Z [2]، قالَ مكيٌّ: "وقدْ أَغْفَلَ النحَّاسُ هذا القولَ في الإعرابِ، فلمْ يَذْكُرْهُ، وهوَ في كتابِ الأخفشِ[3]"[4].

وقالَ مكيٌّ فِيْ قولِهِ - تعالَى-: ] سَلۡسَبِيلًا Z [5]: "قالَ النحَّاسُ: هيَ (فِعْلِيْل) مِن السَّلاسَةِ[6]، وهذَا غَلَطٌ؛ لأنهُ يجبُ أنْ يُقالَ: سِلْسِيْل"[7].

كَما نَجِدُ مكيًّا يستفيدُ مِن غيرِ النحَّاسِ كالفَرَّاءِ، والطَّبَريِّ، والزجَّاجِ، وغيرِهِمْ، يشيرُ إلَى ذلكَ أحيانًا، ولا يُشيرُ أحيانًا أُخْرَى. فمِنْ ذلكَ أنهُ أجازَ قراءةً مرويةً عن ابنِ عامرٍ:( وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِن الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[8]، وسَبَقَهُ فِيْ إجازتِها وتوجيهِها بما وَجَّهَ بِهِ الفَرَّاءُ[9]، ولمْ يُشِرْ مكيٌّ إلَى ذلكَ.

بينَما نَسَبَ لهُ توجيهًا فِيْ قراءةٍ (وَأَنَّ اللهَ رَبِّيْ وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوْهُ)، حيثُ يقولُ: "(أَنَّ) فِيْ موضعِ خفضٍ عطفًا علَى (الصَّلَاةِ)، أَيْ: قالَ عيسَى: أَوصانِيْ بالصلاةِ

---

(١) الهداية ٢/١١٢٦.

(٢) سورة النساء ٣٧.

(٣) لم أقف عليه في "معاني الأخفش".

(٤) الهداية ٢/١٣٢٥.

(٥) سورة الإنسان ١٨.

(٦) لم أقف عليه في "إعرابه" و"معانيه"، ولعله في الجزء المفقود من "معانيه".

(٧) الهداية ١٢/٧٩٣٠.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٣/٢١٩٦.

(٩) ينظر: معاني الفراء ١/٣٥٧.

وبأنَّ اللهَ ربِّيْ، قالَهُ الفَرَّاءِ[1]، وأجازَ أنْ يكونَ في موضعِ رفعٍ علَى معنَى: والأمرُ أنَّ اللهَ..."[2].

كَما استفادَ مِن الطَّبَريِّ مُصَرِّحًا باسمِهِ فِيْ مواضعٍ، ومُبْهِمًا فِيْ أُخرَى، فمِمَّا صَرَّحَ فيهِ قولُهُ: "واختارَ الطَّبَريُّ[3] وغيرُهُ قراءةَ التاءِ، وهذا فِيْ قولِهِ - تعالَى-: ] وَمَا يَفْعَلُوْا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ Z [4]، في الفِعْلَينِ:( يَفْعَلُوْا ) و ( يُكْفَرُوهُ )"[5].

ورَدَّ مكيٌّ قراءةَ الحسَنِ (الشَّيَاطُوْنَ)، فِيْ قولِهِ - تعالَى-: ] q p o n m l k j i h g f e d c b a ` _ ~ } | { z y x w v u t s r Z [6]، مُعَلِّلًا بأنهُ جمعُ مُكَسَّرٍ إعرابُهُ فِيْ آخِرِهِ[7]، وهذا قولُ الطَّبَريُّ وتعليلُهُ مِنْ قَبْلُ[8].

وكَذا الحالُ معَ الزجَّاجِ، فقدْ سَبَقَ مكيًّا فِيْ توجيهِ قراءةِ عاصمٍ وغيرِهِ بفتحِ الهمزةِ فِيْ ( t ) مِنْ قولِهِ - تعالَى-: ] u t s r q p o n m l k j i h g f e d c b a ` _ ~ } | { z y x w v Z [9] بأنْ يُقدَّرَ معَها اللامُ ثُمَّ يَحْذِفَها، فتكونُ (أَنَّ) فِيْ موضعِ

---

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/١٦٨.

(٢) الهداية ٧/٤٥٣٩.

(٣) ينظر: جامع البيان ٧/١٣٢.

(٤) سورة آل عمران ١١٥.

(٥) الهداية ٢/١١٠٢.

(٦) سورة الأنعام ٧١.

(٧) الهداية ٤/٢٠٦٤.

(٨) ينظر: جامع البيان ١٦/٦٣٥.

(٩) سورة النمل ٥٣.

نصبٍ علَى حذفِ الجرِّ مِنها[1]،

ولمْ يُشِرْ مكيٌّ[2] إلَى أنهُ قولُ الزجَّاجِ.

وقالَ مكيٌّ فِيْ مَعرِضِ حديثِهِ عنْ توجيهاتِ قراءةِ (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ): "والقولُ الخامسُ حَكاهُ الزجَّاجُ، قالَ: إنَّ القدماءَ يقولونَ: الهاءُ ها هُنَا مُضْمَرَةٌ[3]، والمعنَى: إنهُ هَذانِ لَساحرَانِ"[4].

كَما نَجِدُ إفادةً مكيٍّ ممنْ قبلَهُ كالأخفشِ، والكسائيِّ، وأبِيْ عليٍّ الفارسيِّ، مُصَرِّحًا بهمْ فِيْ مواضعَ، وفِيْ أُخْرَى بدونِ إشارةٍ أوْ تصريحٍ، وقدْ ظَهَرَ شيءٌ مِنْ ذلكَ في الفصلِ الأَوَّلِ، والثانِيْ مِنْ هذا البحثِ.

---

(١) ينظر: معاني الزجاج ٤/١٢٤.

(٢) الهداية ٩/٥٤٤٨.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ٣/٣٦٣.

(٤) الهداية ٧/٤٦٦٢.

# الخَاتِمَةُ

الحمدُ للهِ الذيْ بنعمتِهِ تَتِمُّ الصالحاتُ، والصلاةُ علَى نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ، وبعدُ:

فأشيرُ في خِتامِ بحثيْ إلَى أهمِّ النتائجِ التيْ توصَّلتُ إليها مِن خِلال دِراستي للتوجيهاتِ النحويةِ والصرفيةِ عندَ مكيٍّ في تفسيرِ الهدايةِ، ويَمكِنُ تلخيصُ ذلك فيما يأتي:

- إنَّ القراءاتِ القرآنيةِ تمثِّلُ مصْدرًا قويًّا مِن مصادرِ الاحتجاجِ اللغويِّ، والاستشهادِ النحْويِّ والصرفيِّ، يُسْتَشْهدُ بها في تقعيدِ القواعدِ، وتأصيلِ المسائلِ، والاهتمامُ بدراستِها يُعَدُّ اهتمامًا بكتابِ اللهِ -عَزَّ وجَلَّ-.

- ليسَ لمكيٍّ منهجٌ واضحٌ في قَبولِ القراءةِ وردِّها، فقدْ يَقْبَلُ القراءةَ الشاذةَ، كقَبولِهِ قراءةَ الحَسَنِ: (صَالُ الجَحِيْمِ)، وقدْ يَرْفُضُ القراءةَ المتواترةَ، كردِّهِ لقراءةِ ابنِ عامرٍ: (وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِن الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، كَمَا رَدَّ قِرَاءَةَ يَعْقُوبَ: (وَكَلِمَةَ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا)، وغيرِهما مِن القراءاتِ، لكنَّهُ يَقْبَلُ قراءاتِ الأئمةِ العشرةِ في الغالبِ.

- أفادَ مَكيٌّ مِمَّنْ قبلَه في توجيهاتِهِ النحْويةِ والصرفيةِ للقراءاتِ، كالخليلِ، وسيبويهِ، والفراءِ، والمبرِّدِ، والطبريِّ، والزجاجِ، وغيرِهم مِن النحاةِ واللغويينَ، مُصَرِّحًا بأسمائِهم في مواضعَ، ومُبْهِمًا في أُخرَى.

- أفاد مكيٌّ مِن النحَّاسِ كثيرًا في توجيهاتِهِ النحْويةِ والصرفيةِ للقراءاتِ، ولم يُشِرْ في أكثرِها إلى إفادتِهِ مِنهُ، ولا يَعنيْ هذا أنَّ مكيًّا كانَ مُجَرَّدَ ناقل، بلْ هوَ ناقِلٌ ناقدٌ، فقدْ خالفَه في جملةٍ مِن المواضِعِ مُصَرِّحًا باسمِهِ في بعضِها.

- يَميلُ مكيٌّ في أعمِّ آرائه إلى مَذهبِ أَهلِ البصرةِ، وكثيرًا ما يعتمِدُ ويَختارُ رأيَ الخليلِ وسيبويهِ.

- تَعَقَّبَ مكيٌّ أبا حاتِمٍ السِّجستانيَّ فيْ رَدِّهِ لكثيرٍ مِنْ أَوجُهِ القراءاتِ، ولَعَلَّ السببَ فيْ هذا ضَعْفُ مَلَكَةِ أبي حاتمٍ النحْويةِ، ممَّا جَعَلَهُ يُعارِضُ كثيرًا مِن القراءاتِ، فرَأَى مكيٌّ أَنَّهُ لابُدَّ مِنْ تَعَقُّبِهِ وبيانِ خَطَئِهِ في الاعتراضِ.

- كانَ مكيٌّ كثيرًا ما يُغْفِلُ ذِكْرَ اسمِ القارئِ، ولاسِيَّما إنْ كانت القراءةُ لأَحَدِ القُرَّاءِ العشَرَةِ المشهورينَ، وكانَ يَحْرِصُ علَى نِسْبَةِ القراءاتِ الشاذةِ، ولعلَّ السَّبَبَ فيْ ذلكَ يَعُوْدُ لشُهْرَةِ القراءةِ مِنْ عَدَمِها.

- تفاوُتُ مَنْهَجِ مكيٍّ وطريقتُهُ عندَ تناولِهِ لأوجُهِ القراءاتِ وتوجيهِها، فأحيانًا يُسهِبُ ويُطِيلُ، فيذْكُرُ القراءةَ منسوبةً لأصحابِها، ويذْكُرُ الأدلَّةَ الموافقةَ والمخالفةَ لها، مُناقشًا ومُرَجِّحًا ومُعَلِّلًا،

غيرَ أَنَّــهُ فِيْ كثيرٍ مِـن الأحيـانِ يقتـصِرُ عـلَى ذِكْـرِ القـراءةِ دونَ تـرجيحٍ أوْ توجيهٍ.

- يُوصِي الباحِثُ بدراسةِ العِلَلِ النحْويـةِ فِيْ تفـسيرِ الهدايـةِ، فقـدْ كـانَ لمكـيٍّ اهتمامٌ ظاهرٌ بها، كما صَرَّح بَذلكَ فِيْ مقدمةِ كتابِهِ.

- يُوصِي الباحِثُ بدراسةِ التوجيهاتِ اللغويةِ للقراءاتِ عندَ مكيٍّ في تفـسيرِ الهدايةِ، فقدْ ساقَ مكيٌّ جملةً صالحةً، واختياراتٍ ظـاهرةً مِـن التوجيهـاتِ اللغويةِ للقراءاتِ.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ علَى نبيِّنا محمدٍ، وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ.

# قَائِمَةُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ


١. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي، شرحه: أبو شامة المقدسي عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: محمود جادو، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أو منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، لأحمد محمد البنا، حققه وقدم له: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، تأليف: د. عبد العال سالم مكرم، نشر وتوزيع مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٤. أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي، د. مزيد إسماعيل نعيم، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، ٢٠٠٦م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، نشرته مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المعروف بتفسير أبي السعود، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى، تحقيق: عبد القادر عطا، مكتبة الرياض

الحديثة، الرياض.
٧. أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن الكريم، لابن هشام، أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، دراسة وتحقيق: محمد نغش، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٨. الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرين، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٥م- ١٩٨٦م.
٩. الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، شرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١٠. إصلاح المنطق، لابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ- ١٩٨١م.
١١. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٢. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المعروف بتفسير الشنقيطي، للشنقيطي، محمد الأمين الشنقيطي، بإشراف الشيخ بكر أبو زيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ودار الفوائد، الطبعة الأولى.
١٣. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، أبي عبد الله الحسين بن أحمد، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى،

١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
١٤. إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين درويش، مكتبة اليمامة، دمشق وبيروت، ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٥. إعراب القرآن، النحاس، لأبي جعفر أحمد بن محمد، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٦. الأعلام، للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
١٧. الأمالي، لابن الحاجب، عثمان بن عمر المالكي، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمّان، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
١٨. الأمالي، لابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: محمود الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، نشرته مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
١٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي علي بن يوسف الشيباني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٠. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير البيضاوي، للبيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

٢١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
٢٢. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٧م.
٢٣. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، القباقبي محمد بن خليل، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٤. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لابن الأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم، تحقيق: محيي الدين رمضان، نشره: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
٢٥. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٢٦. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، لعبد الفتاح القاضي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٢٧. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
٢٨. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٣٠. بيان المعاني، تأليف: مُلَّا حويش آل غازي عبد القادر، مطبعة الشرقي، دمشق، ١٣٨٢هـ.

٣١. البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٣٢. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وضَبَطَ نَصَّهُ وعَلَّقَ عليهِ: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٤. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، أحمد بن عبد الله بن قتيبة الدينوري، شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، دار إحياء التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٣٥. التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، نشر وتوزيع الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٦. التبيان في إعراب القرآن، لعكبري، أبي البقاء محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: علي البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دمشق.

٣٧. التبيان في شرح الديوان، أو شرح ديوان المتنبي، للعكبري، أبي البقاء محمد بن عبد الرحمن ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
٣٨. تحبير التيسير في القراءات العشر، لمحمد بن محمد لابن الجزري، محمد بن محمد الجزري، تحقيق: أحمد القضاة، دار الفرقان، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٣٩. التحرير والتنوير، لابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٤٠. التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون، أبي الحسين طاهر بن عبد المنعم الحلبي، دراسة وتحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٤١. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، عياض بن موسى السبتي، تحقيق: محمد الطنجي، طبع وزارة الشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٤٢. التصريح بمضمون التوضيح، للأزهري، خالد بن عبد الله الأزهري، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
٤٣. التعريفات، للجرجاني، عبد القاهر بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبرهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٤٤. التفسير الحديث، لمحمد عزت دروزة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ودار الغرب الإسلامي، دمشق، ١٣٨٣هـ.

٤٥. تفسير القرآن الحكيم، المعروف بتفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، نشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.
٤٦. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، تحقيق: سامي محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٤٧. تفسير القرآن، للسمعاني، لأبي المظفر منصور السمعاني، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٤٨. التفسير القرآني للقرآن، لعبد الكريم الخطيب، دار الفكر العربي، القاهرة.
٤٩. التفسير القيم لابن القيم، محمد بن أبي بكر الدمشقي، جمعه: محمد أويس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.
٥٠. التفسير الكبير للطبراني، أبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب، تحقيق: هشام البدراني، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ١٤١٨هـ.
٥١. تفسير اللباب، لابن عادل، عمر بن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٢. التفسير المظهري، للمظهري، محمد ثناء الله العثماني، تحقيق: غلام نبي تونسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٥٣. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، تأليف: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
٥٤. تهذيب اللغة، للأزهري، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض

مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥٥. التوجيهات النحوية لقراءة أبي السمّال العدوي، تأليف د. عبد الله عويقل السلمي، بحث في مجلة الشاطبي للدراسات القرآنية العدد العدد الثاني، ذو الحجة، ١٤٢٧هـ.

٥٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن قاسم المرادي، الحسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

٥٧. التوطئة، للشلوبيني، لأبي علي عمر بن محمد، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥٨. التيسير في القراءات السبع، للداني، أبي عمرو عثمان بن سعيد، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٥٩. جامع البيان في تأويل آي القرآن، للطبري، محمد بن جرير، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٦٠. جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦١. الجامع الصحيح أو صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الجيل، بيروت، دار الآفاق، بيروت.

٦٢. الجامع الصحيح، للبخاري، محمد بن إسماعيل، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٣. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، المعروف بتفسير القرطبي، للقرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، شارك في التحقيق: عدد من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
٦٤. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
٦٥. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٦٦. جمهرة اللغة، لابن دريد، محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
٦٧. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٦٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩١٧م.
٦٩. حجة القراءات، لابن زنجلة، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م.
٧٠. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، أبي عبد الله الحسين بن أحمد،

تحقيق: عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت والقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧١. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.

٧٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، عبد القادر بن عمر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م.

٧٣. الخصائص، لابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ودار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ.

٧٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن عمر الحلبي، تحقيق: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٧٥. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ.

٧٦. ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٧٧. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

٧٨. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري، الحسن بن الحسين العتكي،

تحقيق ودراسة: أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٩. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

٨٠. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

٨١. ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

٨٢. ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، طبعه: شركة دار الجمهورية للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٦هـ.

٨٣. ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٨٤. ديوان لبيد بن ربيعة، شرح: د. إحسان عباس، نشرته: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م.

٨٥. رسالة في توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: (  )، لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، تحقيق: د. منيرة بنت سليمان العلولاء، نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، القاهرة، العدد السادس عشر، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٨٦. رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، للدكتور: غانم قدروي الحمد، مطابع اللجنة الوطنية بالعراق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٨٧. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، محمود شكري الألوسي، عنيت بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٨٨. زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق.
٨٩. الزاهر في معاني كلمات الناس، للأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٩٠. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
٩١. السلسلة الصحيحة، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى بها: مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة دار المعارف، ٢٠٠٧م.
٩٢. سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني، كتب حواشيه: محمود خليل، مكتبة أبو المعاطي، القاهرة.
٩٣. سير أعلام النبلاء، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٩٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، عبد الحي بن أحمد العكري، تحقيق: محمد الأرناؤوط، إشراف: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن

كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٩٥. شذرات الذهب، دراسة في البلاغة القرآنية، لمحمود توفيق محمد سعد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٩٧. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي، تحقيق ودراسة: عبد المنعم هريدي، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

٩٨. شرح الكافية، لرضي الدين الإستراباذي، محمد بن الحسن، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ضمن منشورات قان يونس، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

٩٩. شرح المفصل، لابن يعيش، الحسن بن محمد الصنعاني، تحقيق وتعليق: مشيخة الأزهر، إدارة المطبعة المنيرية، القاهرة.

١٠٠. شرح المقدمة المحسبة، لابن باشاذ، طاهر بن أحمد بن باشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المكتبة العصرية، الكويت.

١٠١. شرح الهداية، للمهدوي، أحمد بن عمار التميمي، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ.

١٠٢. شرح شافية ابن الحاجي، لرضي الدين، محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٩٨٢م.
١٠٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، ومعه: منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٠٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، محمد بن عبد المنعم الجوجري، رسالة ماجستير حققها: نواف جزاء الحارثي، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.
١٠٥. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الحادية عشر، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
١٠٦. الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، للطبلاوي، منصور بن أبي النصر تحقيق: أحمد سيد أحمد جعفر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
١٠٧. الصلة، لابن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠، ١٩٨٩م.
١٠٨. الصلة، لابن بشكوال، خلف بن عبد الملك الأندلسي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
١٠٩. الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح معاني كل حرف

وتلخيص فروعه، لابن خالويه، أبي عبد الله الحسين بن أحمد، تقديم وتحقيق: محمد محمد فهمي عمر، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١١٠. طبقات المفسرين، لأحمد الأدنروي، تحقيق: سليمان الخزي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١١١. العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: خير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

١١٢. علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، لمحمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

١١٣. علم توجيه القراءات، دراسة وتقويم، لمحمد أحمد الجمل، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.

١١٤. عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المعروف بحاشية الشهاب، للشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر، دار صادر، بيروت.

١١٥. غريب القرآن، أو نزهة القلوب، لأبي بكر السجستاني، محمد بن عزيز، عني به جماعة من العلماء، نشرته مكتبة ومطبعة محمد علي صبحي وأولاده، القاهرة.

١١٦. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، حققه وخرج أحاديثه: عبد الرحمن عميرة، وضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء،

١٩٩٤م.
١١٧. الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للجمل، سليمان بن عمر الأزهري، المطبعة الشرفية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٠٣هـ.
١١٨. الفوائد الضيائية، أو شرح كافية ابن الحاجب، للجامي، نور الدين عبد الرحمن الجامي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١١٩. في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١٢٠. في علوم القراءات، مدخل ودراسة، تأليف: د. السيد رزق الطويل، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٢١. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، تأليف: د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
١٢٢. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، تأليف: عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
١٢٣. القراءات الشاذة، ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، تأليف: د. عبد العلي المسؤول، دار ابن القيم، القاهرة، دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
١٢٤. القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف، للدكتور: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
١٢٥. القراءات وأثرها في علوم العربية، تأليف: د. محمد محمد محيسن سالم،

دار الاتحاد للطباعة، القاهرة، نشرته: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٢٦. الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، يحيى بن علي الشيباني، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٢٧. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، محمد بن يزيد الأزدي، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٢٨. الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢٩. الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٣٠. الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٣١. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي، أبي الحسن علي بن الحسين، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الضباح، دمشق، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٣٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محيي الدين رمضان، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،

١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
١٣٣. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
١٣٤. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، أبي البقاء محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
١٣٥. لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرَّم بن منظور، ومعه حواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
١٣٦. ليس في كلام العرب، لابن خالويه، الحسين بن أحمد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
١٣٧. المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٣٨. مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٣٩. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م.
١٤٠. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
١٤١. محاسن التأويل، للقاسمي، محمد بن محمد الحلاق، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

١٤٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،لابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني، نشرته وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٤٣. المحرر الوجيز، لابن عطية، محمد بن عبد الحق الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٤٤. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٤٥. المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، إسماعيل بن عباد الطالقاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
١٤٦. مختار الصحاح، للرازي، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، نشرته مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
١٤٧. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، أبي عبد الله الحسين بن أحمد، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٤٨. المخصص، لابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٤٩. مرآة الجنان وعبرة اليقظان فيما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي، أبي بكر بن محمد اليافعي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
١٥٠. المستنير في القراءات العشر، لابن سوار البغدادي، أبي طاهر أحمد بن علي بن سوار البغدادي، ضمن سلسلة الدراسات القرآنية الصادرة من

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، تحقيق: د. عمار أمين الددو، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٥١. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية.

١٥٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أحمد محمد الفيومي، مطبعة التقدم العلمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.

١٥٣. مصطلح الإشارات في القراءات المروية عن الثقات، لابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد البغدادي، تحقيق: د. عطية أحمد محمد، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٥٤. معالم التنزيل، المعروف بتفسير البغوي للبغوي، حسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٥٥. معاني القراءات، للأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد، تحقيق ودراسة: عيد درويش وعوض القوزي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٥٦. معاني القرآن الكريم، النحاس، لأبي جعفر أحمد بن محمد المرادي، تحقيق: محمد علي الصابوني، مطابع جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

١٥٧. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، أبي إسحاق محمد بن السري، شرح وتحقيق: عبد الجليل شلبب، عالم الكتب، بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٥٨. معاني القرآن، الأخفش، سعيد بن مسعدة البصري، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
١٥٩. معاني القرآن، للفراء، يحيى بن معاذ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٦٠. معاني القرآن، للكسائي، علي بن حمزة، أعده: عيسى شحاته، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٦١. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٦٢. معجم العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.
١٦٣. معجم القراءات، إعداد: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
١٦٤. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
١٦٥. معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٦٦. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، لمحمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م.
١٦٧. المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، د. محمد محمد محمد سالم محيسن،

دار الجيل، بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٦٨. مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، محمد بن عمر البكري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٦٩. مفردة الحسن البصري، لأبي علي الأهوازي، الحسن بن علي بن إبراهيم، تحقيق: د. عمار أمين الددو، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثاني، السنة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٧٠. مفردة يعقوب، لابن الفحام الصقلي، عبد الرحمن بن عتيق، تحقيق: د. عمار أمين الددو، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الخامس، السنة الثالثة، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٧١. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، تحقيق: علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٧٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، طبعه معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٧٣. المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، ضمن سلسلة كتب التراث، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

١٧٤. المقتضب، للمبرد، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،

لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
١٧٥. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، للغرناطي، أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٧٦. الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة البنان، الطبعة الثامنة، ١٩٩٤م.
١٧٧. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، محمد بن محمد بن الجزري، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
١٧٨. المنصف في التصريف، للمازني، أبي عثمان بكر بن محمد الشيباني، البصري، تحقيق: لجنة بإشراف إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
١٧٩. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، تأليف: د. محمد محمد محمد سالم محيسن، نشرته المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
١٨٠. المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. التهامي الراجي الهاشمي، دار إحياء التراث الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة.
١٨١. الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، من القرن الأول إلى المعاصرين، ضمن سلسلة إصدارات الحكمة، لندن، جمع وإعداد: وليد الزبيري، وآخرين، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٨٢. موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، إعداد: محمد السيد أحمد عزوز، مراجعة: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٨٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨٤. الميسر في القراءات الأربع عشر، وبذيله: أصول الميسر في القراءات الأربع عشر، وتراجم القراء الأربع عشر، لمحمد فهد خاروف، راجعه: محمد كريم راجح، دار الكلم الطيب، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٨٥. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
١٨٦. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، أحمد بن محمد التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
١٨٧. النقد اللغوي في تهذيب الأزهري، رسالة ماجستير قدمها: حمدي عبد الفتاح السيد بدران، مطبعة مصر، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٨٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
١٨٩. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجُمَل من فنون علومه، تحقيق: مجموعة من الباحثين، بإشراف: د. الشاهد البوشيخي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، الطبعة الأولى،

١٤٢٩هـ.

١٩٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٩١. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، بيروت ودمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٩٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٢م.

## الرسائل العلمية:


١. ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير أعدها: محمد حمود الدعجاني، بإشراف: د. راشد الشريف، جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٢. أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية دراسة وتوجيهًا وإعرابًا للقرآن الكريم، رسالة ماجستير قدمتها: يسرى محمد ياسين الغباني، قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

٣. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي، رسالة ماجستير قدمها: عمر حمدان الكبيسي، إشراف: د. السيد رزق الطويل، جامعة أم القرى، قسم اللغة العربية، ١٤٠٣هـ.

٤. إعراب القرآن العظيم، لزكريا الأنصاري، رسالة ماجستير قدمها: موسى علي موسى، بإشراف: د. محمد علي حسنين صبرة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٥. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لبيان الحق محمود بن أبي الحسن النيسابوري الغزنوي، رسالة ماجستير قدمتها: سعاد صالح بابقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٦. التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري، رسالة ماجستير قدمها: قاسم محمد الحميري، جامعة بابل، العراق، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٧. العنوان في القراءات السبع، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، رسالة ماجستير حققها: عبد المهيمن عبد السلام طحان، بإشراف: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، قسم الدرسات العليا بكلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.
٨. القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية والأحكام الشرعية والرسم القرآني، رسالة دكتوراه قدمها: محمد الحبش، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، أم درمان، ١٩٩٦م.
٩. الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي، رسالة ماجستير حققها: سالم غرم الله الزهراني، بإشراف: د. محمد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
١٠. النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن محمد الجزري، تحقيق ودراسة من أول باب فرْش الحروف حتى آخر الكتاب، رسالة ماجستير قدمها: محمد محفوظ الأمين الشنقيطي، بإشراف: د. عبد القيوم السندي، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

# الفَهَارِسُ الفَنِّيَّةُ:

- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأعلام.

# فَهْرَسُ الأحاديثِ النَّبويَّـةِ


| الـــحـــديـــث | الصفحة |
| --- | --- |
| إنْ الحمدُ للهِ نحمَدُهُ ونستعينُـهُ..... | ٣٠ |
| إنَّ هذا القرآنَ أُنزِلَ على سبعةِ أحرُفٍ..... | ١٥ |
| مَنْ لا يَشْكُر الناسَ لا يَشْكُر اللهَ..... | ٧ |

# فَهْرَسُ الأبياتِ الشِّعْرِيَّةِ

| البيت | البحر | القائل | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ليتَ شِعري هل للمُحِبِّ شفاءٌ<br>مِن جَوَى حُبِّهنَّ إن اللقاءُ | الكامل | مجهول | ٣١ |
| كأنَّ سيِّئةً مِنْ بيْتِ رأسٍ... يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ | الوافر | حسان ابن ثابت | ٢١ |
| كِليني لِـهَمٍّ يا أُمَيمَةُ ناصِبِ<br>وليلٍ أقاسيهِ بطيءُ الكواكبِ | الطويل | النابغة الذبياني | ١٠٩ |
| لِيُبْكَ يزيدٌ ضارِعٌ لِـخُصُومةٍ<br>ومُختَبِطٌ ممَّا تُطيحُ الطوائِحُ | الطويل | لبيد ابن ربيعة | ٣٩ |
| يا ليتَ زوجُكِ قدْ غَدا... مُتَقَلِّـدًا سَـيْـفًـا ورُمْـحًـا | مجزوء الكامل | مجهول | ٦٥ |
| وما كلُّ مبتاعٍ ولو سَلَفَ صَفْقَهُ<br>براجعِ ما قدْ فاتَهُ بِردادِ | الطويل | الأخطل | ١٢١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّنًا ... زَجَّ القَلُوصِ أَبِيْ مَزادَه | مجزوء الكامل | مجهول | ٤٠، ١٦٠ |
| لَها وَثَبَاتٌ كَصُرَبِ السَّحابِ... فَوادٍ خَطَاءٌ ووادٍ مُهُرْ | المتقارب | امرؤ القيس | ١٧١ |
| لا أَرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيئٌ<br>نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفَقيرَا | الخفيف | عَدي ابن زيد | ٨٢ |
| تَزَوَّدَ مِنَّا بينَ أُذْناهُ طَعْنَةً<br>علَى رأسِهِ تُلْقِيْ العِظامَ مِن الفَمِ | الوافر | هَوْبَر الحارثي | ٢٨ |
| وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قدْ علا...كَ وقدْ كَبُرْتَ، فأقولُ: إِنَّهْ | مجزوء الكامل | ابن قيس الرُّقَيَّات | ٣٠ |
| بَكَرَتْ عليَّ عواذِلِيْ... يَلْحِيْنَنِيْ وأَلُومَهُنَّهْ | مجزوء الكامل | ابن قيس الرُّقَيَّات | ٣٠ |

# فَهْرَسُ الأَعْلَامِ*


| العَلَم | الصفحة |
| --- | --- |
| أبيّ بن كعب | ١٢١، ١٤٣ |
| أحمد بن حمدان النحوي | ٤، ٨٧ |
| أحمد بن صالح | ١٥٧ |
| أحمد حسن البَنَّا | ٤١، ٧١، ٧٤ |
| الأخطل | ١٢٩ |
| الأخفش الأصغر | ٣٠، ١١٠ |
| الأخفش الأكبر | ٢٧ |

| | |
|---|---|
| الأخفش الأوسط | ٢٧، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٥، ٦٧، ٧٧، ٧٨، ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٥، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٣١، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٤ |
| الأدنروي | ٩ |
| الأزهري | ١٥، ٧٦، ٨٦ |
| إسماعيل القاضي | ٣٠ |
| الأشموني | ٥٩ |
| أبو الأصبع | ١٣ |
| الأعرج | ٢٣، ٢٥، ٥٤، ١١٧، ١٦٢ |
| الأعمش | ٣٣، ٤٤، ٦٣، ٧٦، ٩٤، ١٠٠، ١١٢، ١١٥، ١١٧، ١٢٦، ١٤٠، ١٥٤ |
| الأَلوسي | ٢٤، ٢٨، ٣١، ٥٥، ٦٣، ٩٣، ١١٦ |

| | |
|---|---|
| امرؤ القيس | ١١٧ |
| ابن بابشاذ | ٥٢ |
| ابن الباذَش | ٩٩ |
| الباقولي | ٥٦ |
| أبو البركات ابن الأنباري | ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٧١، ٧٢، ٨٠، ٨٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١١١، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٢ |
| ابن بَرِّي | ١٢٩ |
| البَشْتي | ١١٤ |
| البَغَوي | ٢٢، ٢٤، ٨٣، ٩٤ |
| أبو بكر الأنباري | ٤٧، ٦٣ |

| | |
|---|---|
| أبو بكر السِّجستاني | ١٢٨ |
| البَيْضاوي | ٥٩، ٦٣، ١٢٧ |
| ابن تيمية | ٢٩، ٣١ |
| ثعلب | ١٠٢، ١١٢ |
| الثعلبي | ٨٢، ٩٣ |
| ابن جرير الطبري | ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣٨، ٤٠، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧٦، ٨٣، ٩٠، ٩١، ٩٣، ١١٢، ١١٨، ١٢٢، ١٢٩، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥ |
| ابن الجزري | ١٤، ١٧، ٤١ |
| ابن جُزَيّ | ٤٠ |
| أبو جعفر القارئ | ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٣٥، ٤٣، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٨٥، ٩٥، ١٠١، ١٠٧، ١١٨، ١٢١، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٦ |

| | |
|---|---|
| ابن جَمَّاز | ٦٢، ٩٢ |
| ابن جِنِّيّ | ١٦، ٩٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٤٣ |
| ابن الجَوزي | ٦٣، ٨٧، ١٢٥ |
| الجَوهري | ١١٥ |
| أبو حاتم السِّجستاني | ٢٣، ٢٥، ٤٤، ٤٦، ٥٥، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٨، ١٠٠، ١٠٣، ١١٢، ١١٨، ١٢٥، ١٣٢، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠، ١٧٦ |
| ابن الحاجِب | ٣١ |
| ابن حَزْم | ٨ |
| الحَسَن البصري | ٢٢، ٢٧، ٤٤، ٤٥، ٥٣، ٥٨، ٦٢، ٨٨، ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢، ١١٤، ١٢٣، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥ |

| | |
|---|---|
| حسين الـجُعْفي | ١٥٧ |
| حمزة القارئ | ١٦، ٢٧، ٣٣، ٣٦، ٤٤، ٥٠، ٦٢، ٧١، ٧٢، ٧٧، ٨٥، ٩٥، ٩٨، ١١٩، ١٢٨، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٩، ١٦٠ |
| الـحُوفي | ٤٩، ٦٩ |
| خارِجة | ١١٥، ١٥٧، ١٦٢ |
| ابن خالَوَيه | ٢٣، ٢٦، ٣٤، ٤٠، ٥٥، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٥، ٩٣، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦ |
| خلَف القارئ | ٤٤، ٨٥، ٩٥، ٩٨، ١١٩ |
| ابن خِلِّكان | ٩ |
| الخليل | ٣٥، ٣٦، ٥٦، ٧١، ٧٦، ٨٦، ١٢٠، ١٣١، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٥، ١٧٦ |

| | |
|---|---|
| الرازي | ٢٣، ٢٤، ٤٠، ٦٢، ٦٩، ٨٣، ٩٣، ١١٨ |
| الرُّمّاني | ٤٩ |
| رؤبة | ١١٤ |
| الزَّبيدي | ١١٣ |
| ابن الزبير الغِرناطي | ٩٤ |
| الزجَّاج | ٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٤٤، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٣، ٧٨، ٨٢، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٢، ١٤٣، ١٥٣، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥ |
| الزِّرِكْلي | ٩ |
| زكريا الأنصاري | ٧٣ |

| | |
|---|---|
| الزمخشري | ٢٤، ٤٠، ٤٩، ٥١، ٥٥، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٩، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢ |
| ابن زِنجلة | ٤، ٢٢، ٣٤، ٦٥، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨٨، ٩٣، ١١٩، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٠ |
| الزُّهْري | ١٥٤ |
| أبو زيد اللغوي | ٢٧، ٢٨، ١٤٩ |
| زيد بن علي | ١١٧ |
| السُّدِّي | ١٤٠ |
| ابن السرَّاج | ٣٣، ٥٨ |
| أبو السُّعُود | ٢١ |
| سليمان الـجَمَل | ٧١ |

| | |
|---|---|
| أبو السَّمَّال | ١٢٠، ١٤٤، ١٦٠ |
| السَّمعاني | ٨٢، ٩٠ |
| سيبويه | ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٣٤، ٣٦، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٧٠، ٧١، ٨٥، ٨٦، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٣١، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٧٥، ١٧٦ |
| السُّيوطي | ١١١، ١١٢، ١٢٣، ١٣٠ |
| الشاطبي | ٢٦، ١٢٣ |
| أبو شامة المقدسي | ٤١ |
| الشريف الرضي | ٨٨، ١١٦، ١٢٤ |
| الشَّلُوبِيْن | ٣٤ |
| الشنقيطي | ٨٣ |

| | |
|---|---|
| الشهاب الخفاجي | ٤١، ٧١، ١٠٣، ١١٦، ١٣٠، ١٣٢ |
| شَهْر بن حَوْشَب | ٤٨، ١٢٧، ١٥٠ |
| الشوكاني | ٦٣، ٩٠، ٩٣، ١١٨ |
| الصاحب بن عبَّاد | ١١٤ |
| صدِّيق القَنُّوجي | ١١٨ |
| الطبراني | ٨٢ |
| طلحة بن مصرِّف | ٢٧، ٨٧، ١٢٣، ١٤٥ |
| الطوسي | ١١٦ |
| ابن عادل | ٢١، ٢٢، ٢٥، ١١٦ |
| ابن عاشور | ٤١، ٩٣، ١٢٣ |

| | |
|---|---|
| عاصم الـجَحْدري | ١٥٦ |
| عاصم القارئ | ١٦، ٢٧، ٣٥، ٣٦، ٤٣، ٤٧، ٥٠، ٦١، ٦٢، ٦٩، ٧٦، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣ |
| أبو العالية | ٥٩ |
| ابن عامر القارئ | ١٦، ٢٧، ٣٥، ٣٦، ٤٣، ٤٧، ٥٠، ٦١، ٦٢، ٦٩، ٧٦، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣ |
| عائشة بن أبي بكر | ٣١، ١١٨، ١٦٤ |
| ابن عباس | ٦٧، ٧١، ٨٩، ١٥٠، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦ |
| عبد الله بن أبي إسحاق | ٥١، ٥٨، ١٤٨ |

| | |
|---|---|
| ابن أبي عبلة | ٥٣، ٥٩ |
| أبو عبيد | ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٥٥، ٨٧، ١٠٢، ١١٨، ١٢٢، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٤ |
| أبو عبيدة | ٤٩، ٨٧، ١٢٩ |
| عثمان بن عفان | ١٥، ٣١، ٤١، ١١٧ |
| ابن عصفور | ٧٨ |
| ابن عطية | ١٠، ٢١، ٣١، ٤٠، ٤٩، ٦٣، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٩٠، ٩٣، ١٠٩، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢ |
| العُكْبَري | ٢٤، ٢٥، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٥٢، ٥٧، ٥٠، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٨٠، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠ |
| علقمة | ٤٥، ١٤٧ |

| | |
|---|---|
| أبو علي الفارسي | ٤، ١٩، ٢٣، ٢٩، ٤٠، ٥١، ٦٥، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ١٠٣، ١١١، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٧٤ |
| علي بن أبي طالب | ٣٠، ١١٨ |
| ابن العماد | ٩ |
| عمر بن الخطاب | ١٥، ١٥٧ |
| عمر كحَّالة | ٩ |
| أبو عمرو الداني | ١٧ |
| أبو عمرو الشيباني | ١٢٢ |
| أبو عمرو بن العلاء | ١٦، ٢٣، ٣٥، ٤٣، ٥٠، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٤، ٦٩، ٧٣، ٧٦، ٧٨، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١١٨، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١ |

| | |
|---|---|
| عمرو بن كلثوم | ١٤ |
| عيسى بن عمر | ١٦، ٥١، ١٤٢ |
| الفَـرَّاء | ٢٧، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦١، ٦٩، ٧٦، ٧٨، ٨٢، ٩٠، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٦، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٥ |
| الفيروز آبادي | ١٠٣ |
| الفَيُّومي | ١١٦ |
| القاسمي | ٥٥ |
| القاضي عياض | ٩ |
| القرطبي | ٤، ١٠، ٣٨، ٦١، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٨٨، ١٠٩، ١٣٠ |

| | |
|---|---|
| القَزَّاز | ١٢ |
| قُطْرُب | ٥٥، ٧٢، ١١٠ |
| القَفْطي | ٩ |
| ابن قيس الرقيَّات | ٣٠ |
| ابن القيِّم | ٨٣ |
| ابن كثير القارئ | ١٦، ٢٣، ٣٥، ٤٣، ٥٠، ٦١، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٨٥، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ١١٨، ١٢١، ١٢٧، ١٣٨، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٩ |
| ابن كثير المفسِّر | ١٣٠ |
| الكِرماني | ٤١ |
| الكسائي | ١٦، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٦، ٤٣، ٤٤، ٥٠، ٥٩، ٦١، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٦، |

| | |
|---|---|
| | ١١٩، ١٣٠، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٤ |
| ابن كَيْسان | ٢٩ |
| أبو الليث السمرقندي | ٩٣ |
| المازني | ١١٥، ١١٧، ١٤٣ |
| ابن مالك | ٢٦، ٢٨، ٣١، ٣٤، ١٤٣ |
| المبرد | ٣٣، ٣٤، ٧٧، ٧٨، ١٠٣، ١١٥، ١٢٨، ١٤٣، ١٧٥ |
| ابن مجاهد | ١٦، ٧٩، ١٠٤ |
| مجاهد بن جَبْر | ٤٨، ١٢٢، ١٣٦، ١٦٠، ١٦٤ |
| محمد بن أبي بكر الرازي | ٥٥، ٨٨ |

| | |
|---|---|
| محمد رشيد رضا | ١١٦ |
| ابن مُحَيصِن | ٢٣، ٦١، ٨٥، ٩١، ١٣١، ١٣٣، ١٥٣، ١٧٠ |
| المرادي | ٨٨، ٩٤ |
| ابن مسعود | ٢٠، ١١٩، ١٤٥، ١٦١، ١٦٣ |
| المطَّوِّعي | ٩٨ |
| معاذ بن جبل | ١٠٨، ١٤٤، ١٦١ |
| المفضَّل الضبّي | ٤٤، ١٥٧ |
| ابن منظور | ١٨، ٨٨، ١١٣ |
| المهدوي | ٣١، ٧٣، ٨٨، ١١٢، ١١٣ |
| مؤرِّج السدوسي | ١١٤ |
| نافع القارئ | ١٦، ٢٣، ٦٢، ٨٧، ١١٥، ١١٧، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٥، |

| | |
|---|---|
| | ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢ |
| النسَفي | ٢٥ |
| نُصَيْر | ١٥٥ |
| النضْر بن شُمَيل | ١١٤ |
| ابن هشام | ٣٢، ٣٣، ٥٦، ٥٨، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨٨، ٩٣، ١٤٣ |
| هشام بن حكيم | ١٥ |
| الواحدي | ٨٤، ٩٤، ١٢٢ |
| أبو الوليد الباجي | ١٣ |
| اليافعي | ٩ |
| ياقوت الحمَوي | ٩ |
| يحيى بن وثّاب | ١٠٠، ١٥٧، ١٧٠ |

| | |
|---|---|
| يحيى بن يَعْمَر | ١٥٦ |
| اليزيدي | ٦١، ٧٠، ٩٨، ١٤٩، ١٥٤ |
| يعقوب القارئ | ٢٣، ٢٧، ٣٥، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٦٤، ٧٧، ٨٥، ٩٦، ٩٨، ١١٨، ١٢١، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٥ |
| يعقوب بن السكِّيت | ٨٧ |
| ابن يعيش | ٥٥، ١١٦ |
| يونس بن حبيب | ٣٣، ٥٣، ٥٤، ١١٤، ١٤٦ |
| يونس بن عبد الله ابن مغيث | ١٢ |


* ثَمَّةَ أعلامٌ يكادُ يكونُ ذِكْرُهم في كلِّ صفحةٍ مِنْ هذا البحثِ، لذا أَعْرضتُ عنْ فَهْرَسَةِ أسمائِهم، وهمْ: مكيُّ بنُ أبيْ طالبٍ، والنحَّاس، وأبو حَيَّانَ، والسَّمينُ.

# فَهْرَسُ الْفَهَارِسِ


الإهداء ..... ١

المقدمة ..... ٢

التمهيد ..... ٩

مكي وكتابه الهداية ..... ٩

تعريف القراءات القرآنية ..... ١٥

مفهوم التوجيه النحوي والصرفي ..... ١٩

الفصل الأول: التوجيهات النحوية ..... ٢١

المبحث الأول: ماقرئ بالرفع من الأسماء ..... ٢١

المبحث الثاني: ماقرئ بالنصب من الأسماء ..... ٥٠

المبحث الثالث: ماقرئ بالنصب من الأفعال ..... ٨٨

المبحث الرابع: ماقرئ بالجر من الأسماء ..... ٩٦

المبحث الخامس: ماقرئ بالجزم من الأفعال ..... ٧٤

المبحث السادس: الضمائر ..... ٩٥

المبحث السابع: الأفعال الناقصة ..... ٩٨

المبحث الثامن: حروف المعاني ..... ١٠٢

الفصل الثاني: التوجيهات الصرفية ..... ١٢٣

المبحث الأول: المصدر ..... ١٢٣

المبحث الثاني: اسم الفاعل ..... ١٢٧

المبحث الثالث: الجمع ..... ١٣٠

المبحث الرابع: الأبنية الصرفية ودلالاتها..... ١٤٠
الفصل الثالث: منهج مكي في التوجيه، وموقفه من القراءات والنحاة، ومصادره في ذلك ..... ١٥٩
المبحث الأول: منهجه في العرض التوجيه والاحتجاج ..... ١٥٩
المبحث الثاني: موقفه من القراءات والنحاة ..... ١٦٧
أولاً: موقفه من القراءات..... ١٦٧
ثانياً: موقفه من النحاة ..... ١٧٦
المبحث الثالث: مصادره في الرد والقبول ..... ١٨١
أولاً: مصادره في رواية القراءات ..... ١٨١
ثانياً: مصادره في التوجيه النحوي والصرفي ..... ١٩١
الخاتمة ..... ٢٠٠
قائمة المصادر والمراجع ..... ٢٠٣
الرسائل العلمية ..... ٢٢٨
الفهارس الفنية ..... ٢٣٠
فهارس الآيات القرآنية..... ٢٣١
فهارس الأحاديث النبوية..... ٢٣١
فهارس الأبيات الشعرية ..... ٢٣٢
فهارس الأعلام ..... ٢٤٢
فهارس الفهارس ..... ٢٦١

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Al-Qassim University
College of Arabic Language
and Social Studies

# The Morpho-syntactic Instructions of The Readings in Makki Bin Abi Taleb, In his Book Al-Hedayah Collection and Study

**Presented by:**
**Wafy Abdullah Al-Mutiri**

**Supervised by:**
**Dr. Ammar Ameen Al- Daddu**

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts, Linguistic Studies.

٢٠١١ AD- ١٤٣٢AH